

قُرَّةُ الْعَيْنِ لِشَّح

وَرَقَاتِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ

لِلإمام العلامة الفقيه الأصولي الولي الصالح
أبي عبد الله محمد بن محمد الرعيني المسالكلي
الشَّيْخِيرَ بِالْحَقَّابِ
مفتي الحرم المكي وشيخ المالكية في عصره
رحمه الله تعالى
(902 - 954 هـ)



تقديم ودراسة
أحمد مصطفى فاهم الطمطاوي

منتدى إقرا الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

بۆدابهزاندنى جۆرەھا كىتەپ: سەردانى: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

لتحميل أنواع الكتب راجع: (مُنْتَدَى إِقْرَأَ الثَّقَافِي)

پراي دانلود كىتاپهاى مختلف مراجعه: (منتدى اقرا الثقافى)

www.iqra.ahlamontada.com



www.iqra.ahlamontada.com

للكتب (كوردى ، عربى ، فارسى)

قُرَّةُ الْعَيْنِ
لِشَج

وَرَقَاتُ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ

لِلإمام العلامة الفقيه الأصولي الولي الصالح
أبي عبد الله محمد بن محمد الرعيني المالكي
الشَّيْرَ بِالْحَطَّابِ

مفتي الحرم المكي وشيخ المالكية في عصره

رحمه الله تعالى

(902 - 954 هـ)

تحقيق ودراسة
أحمد مصطفى فاهم (الطهطاوي)

دار الفضيحة

دار الفضيحة

للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة : القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي - كلية البنات
مصر الجديدة ت وفاكس ٤١٨٩٦٦٥ رقم بريدي ١١٣٤١ هليوبوليس
المكتبة : ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة ت ٣٩٠٩٢٣١
الإمارات : دبي - ديرة . ص ب ١٥٧٦٥ ت ٢٦٩٤٩٦٨ فاكس ٢٦٢١٢٧٦

جميع الحقوق محفوظة للنَّاشِر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةُ الْمُحَقِّقِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستعديه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ ، أرسله ربه بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ؛ ليجرح الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد .

أما بعد :

فإنه لا جدال أن علم « أصول الفقه » من أشرف العلوم الإسلامية التي تربط الأمة بكتاب ربها وسنة نبيها ، فبواسطة بحوثه وقواعده يتوصل إلى استنباط الأحكام الشرعية ، ويُعرف حكم الله في الحوادث والمسائل التي لم ترد فيها نصوص صريحة الدلالة تنبئ عن حكمها ، ومن خلاله يتعلم الفقيه والمفتي وطالب العلم ، والقارئ لفقه الأئمة الأعلام كيفية استنباطهم للأحكام التشريعية على ضوء من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وهدى السلف حتى تركوا لنا تراثاً تشريعياً شاملاً لكافة مجالات الحياة في العبادات والمعاملات والأخلاق لا يمكن أن يوجد عند غيرنا من الأمم .

ولهذا كله أصبح علم « أصول الفقه » من أغنى العلوم في تاريخ الأمة الثقافي ؛ حيث تجلّى فيه جهد العلماء والفقهاء - بعد الإمام الشافعي الذي وضع لبنته الأولى في كتابه (الرسالة) - في تأسيس قواعده وتحرير مسائله ، وما يبنى عليه من فروع ومسائل فقهية ، ومن هؤلاء الأعلام الذين برزوا في هذا الفن ، وتركوا فيه بصمات مضيئة إمام الحرمين عبد الملك الجويني المتوفى

سنة 478 هـ ، فقد وصفه المؤرخ ابن خلدون⁽¹⁾ بأنه : أحسن من كتب في هذا العلم ؛ ولذا استفاد منه وعوّل على كتبه وآرائه جُلُّ من ألقوا بعده في علم الأصول كالرازي والغزالي والأمدى ، وقد ترك الجويني للمكتبة الأصولية كتباً مهمة كـ « البرهان ، والتلخيص ، ورسالة الورقات في علم أصول الفقه » التي لقيت رواجاً كبيراً بين عامة المتفقيين والمشتغلين بهذا العلم لوجازة ألفاظها وجزالة أسلوبها بعيداً عن التعقيد والإلغاز الذي اكتنف جُلُّ المصنفات التي كُتبت في هذا الفن والتي كانت سبباً في صرف همم الكثيرين عن الاشتغال به ، ولهذا انكبّ عليها العلماء - من كافة المذاهب - بالشرح والتحليل⁽²⁾ والعرض والتفصيل لما حوته واشتملت عليه من خلاصة علم الأصول .

ومن بين هؤلاء الأعلام الذين اهتموا بشرح الورقات ذلكم الإمام الجليل والفقيه الكبير خاتمة علماء المالكية ، والذي عليه المَعوّل في المذهب أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطّاب شيخ المالكية في عصره ، وصاحب التصانيف السائرة المشهورة في مختلف العلوم حيث كتب على الورقات شرحاً مفيداً واضح العبارة ، كثير الفوائد ، كشف فيه عن المسائل الغامضة التي وردت في أشهر الشروح قبله ألا وهو شرح الإمام جلال الدين المحلى على الورقات ، حتى جاء شرحه هذا - كما وصفه مصنّفه الخطّاب - شرحاً للورقات وللشرح المذكور وقد سَمَّاهُ « قُرّة العين لشرح ورقات إمام الحرمين » .

ونظراً لأهمية هذا الشرح وقيّمته العلمية بين شروح الورقات فقد اهتم به جمع من أهل العلم وكتبوا عليه عدة حواش مفيدة ، ومما وقفت عليه منها :

• حاشية العلامة محمد بن حسين المعروف بالهدة السّوسى التونسى على « قُرّة العين » وقد طبعت عدة مرات بتونس مع الشرح المذكور سنة 1310 هـ ، وسنة 1323 هـ بمطبعة بيكار .

(1) انظر : « مقدمة ابن خلدون » ص 455 .

(2) انظر هذه الشروح مفصلة في : « كشف الظنون » لحاجي خليفة (2/ 2005 ، 2006) ، « هدية العارفين » لإسماعيل باشا (1/ 831) ، (20/2) .

• حاشية الشيخ الفقيه عبد الله بن خضراء السلاوى ، وهى مطبوعة بفاس بالمغرب⁽¹⁾ .

عملى فى الكتاب :

ونظراً لأهمية هذا الشرح وندرة وجوده بين المهتمين بهذا الفن ، فقد عازمت على تحقيقه وإخراجه فى ثوبه الذى يليق به ، وفى سبيل ذلك قمْتُ بما يلى :

1 - نسختُ الشرح المذكور ، وصححت ما وقع فيه من التصحيف والغلط اعتماداً على المقابلة من عدة نسخ مخطوطة ومطبوعة منها :

نسخة مخطوطة لشرح الحطّاب بدار الكتب المصرية برقم (122) حديث تيمور عدد أوراقها 31 صفحة ، متوسط سطورها 25 سطراً ، على هامشها بعض التصويبات ، وأخرى مطبوعة بهامش كتاب « لطائف الإشارات شرح نظم الورقات » للشيخ عبد الحميد بن محمد طبعت بمطبعة عبد الحميد حنفى بالمشهد الحسنى ، ونسخة أخرى مطبوعة بهامش « حاشية السوسى على قرّة العين » بمطبعة بيكار بتونس سنة 1323 هـ ، ونسخة أخرى نشرها الأستاذ عبد الله الجهنى على نسخة خطية بالجمهورية الليبية ، وأثبتُ ما أراه صواباً تاركاً الإشارة إلى اختلافات وفروق النسخ رغبة فى الاختصار .

2 - صوّبت ما وقع من أخطاء فى متن « الورقات » للجوينى اعتماداً على ثلاث نسخ خطية للورقات ، نسختان منها بال مكتبة الأزهرية ، وأخرى عليها شرح المحلى موجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم (15) أصول .

3 - شرحتُ المصطلحات والألفاظ والمسائل الأصولية التى تناولها الكتاب ، وتكلمت على الفروع الفقهية التى استشهد بها المصنّف ذاكراً وآراء المذاهب الأربعة فيها .

(1) انظر : مقدمة « تحرير المقالة » د. أحمد سحنون ص 111 .

4 - خرّجت الآيات ، والأحاديث ، والآثار التي استشهد بها المصنّف ،
ذاكرًا مصادرها ، مبينًا صحتها وضعيفها .

5 - ترجمت لبعض الأعلام الذين قد يخفى ذكرهم على القارئ ، تاريخًا
المشهورين منهم لمعرفة جمهور القراء بهم ، كما ترجمت للمصنّف بترجمة وافية
ذكرت فيها سيرته وشيوخه ، وأهم مصنفاته .

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ،
وأن يجزى خيرًا كل من أعان على نشره وإخراجه على هذه الصورة التي تشجع
القراء والباحثين على الاستفادة مما حواه من علم نافع .

الفقير إلى ربه

أحمد مصطفى قاسم الطرطاري

محافظة سوهاج - مركز طهطا

★ ★ ★

ترجمة الشارح (*)

اسمه ونسبه ومولده :

هو الإمام الفقيه الأصولي المفسر اللُّغوي الزاهد شيخ المالكية أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطّاب الرُّعَيْنِي ، من أسرة الرعينيين ذات القدم والمكانة العلمية ، وأصلها من الأندلس ، ومنها ارتحلت إلى طرابلس .

وُلد أبو عبد الله بمكة في 18 رمضان من سنة 902 هـ ، وقد أتاح له مقامه بالبلد الحرام أن يتلقى العلم في كبرى حواضر العالم الإسلامي ، وملتقى النابغين من العلماء في علوم الشريعة من شتى الأقطار .

وقد نشأ الحطّاب في بيت علم وفضل حيث كان أبوه محمد بن عبد الرحمن الحطّاب ، فقد هاجر إلى مكة مع أهله إبان الغزو الإسباني على شمال أفريقيا واستقرّ بها ، ولقى جمعا من شيوخ العصر منهم : الحافظ السخاوي ، والشيخ السنهوري ، والشيخ أحمد زرّوق وغيرهم ، وتلقى عنهم العلم حتى ذاع صيته ، وظهرت إمامته وزهده وصلاحه حتى وُلّاه أمير مكة النظر في أوقافها وعمارتها ، وفي هذه البلاد المباركة رزقه الله ذريّة صالحة : ثلاثة بنين كانوا امتدادا مباركا لحياته العلمية ، وأكبرهم مؤلفنا أبو عبد الله محمد الحطّاب .

(*) انظر ترجمته في : «شجرة النور الزكية» لخلف ص 270 ، «نيل الابتهاج في تطريز الديباج» للتنبكي ص 592 ، «درة الحجال في أسماء الرجال» لابن القاضي (2/ 188 ، 189) ، «الفكر السامي» للحجوي (2/ 270) ، «معجم المؤلفين» (3/ 650 ، 651) ، «كشف الظنون» (2/ 1628) ، «هدية العارفين» (2/ 242) ، «إيضاح المكنون» (1/ 183 ، 233 ، 234 ، 301) ، (2/ 121 ، 223 ، 252 ، 256 ، 720) ، «اكفاء القنوع» (1/ 305) ، و«الأعلام» للزركلي (7/ 58) ، «المذهب المالكي» لمحمد المامي ص 300 ، 301 ، «إصلاح المذهب» د. محمد علي إبراهيم علي ص 503 ، 504 ، «مقدمة تحرير المقالة» لأحمد سحنون ص 87 - 120 .

شيوخه :

أخذ أبو عبد الله عن جمع من كبار أهل العلم في عصره ، وقد كان من أكبرهم قَدْرًا وأقواهم أثرًا في مسيرته العلمية والده أبو محمد (محمد بن عبد الرحمن الحطّاب) ⁽¹⁾ ت : 950 هـ ، فقد قرأ ودرس عددًا من أمهات الكتب الجامعة على والده من أهمها : «الموطأ» ، «المدونة» ، «تهذيب البراذعي» وكتب ابن أبي زيد : «الرسالة» ، «مختصر المدونة» ، «النوادر والزيادات» ومؤلفات ابن عبد البر : «التمهيد» ، «الاستذكار» ، ومؤلفات ابن رشد : «المقدمات» ، «البيان والتحصيل» ، «ولا بن الجلاب» : «التفريع» ومؤلفات القرافي : «الذخيرة» ، «القواعد» ، «شرح المحصول» ، ومؤلفات الفاكهاني : «شرح الرسالة» ، «شرح العمدة» ، ومؤلفات خليل : «المختصر» ، «التوضيح» ، «المناسك» ، وابن فرحون ، وابن عرفة ، وبهرام ، وغير ذلك مما يطول المقام بذكره مما يدلنا على سعة علم المؤلف واجتهاده في التحصيل والطلب .

ومن شيوخه :

- شمس الدين أحمد بن موسى بن عبد الغفار ، لم أقف على سنة وفاته .
- شمس الدين محمد بن علي بن عراق الكنانى الدمشقى ، (ت : 933 هـ) .
- محب الدين أحمد بن أبي القاسم محمد بن محمد النويرى المكى ، (ت : 916 هـ) .
- عبد الحق بن محمد بن عبد الحق السنباطى الشافعى القاهرى ، (ت : 931 هـ) .
- الحافظ أبو الخير عز الدين عبد العزيز بن عمر بن فهد المكى ، (ت : 921 هـ) .

(1) انظر ترجمته في : «شذرات الذهب» لابن العماد (8/285 ، 286) .

• برهان الدين إبراهيم بن علي القلقشندي الشافعي القاهري ،
(ت : 922 هـ) .

تلاميذه :

تخرج على يد هذا الإمام الجليل جمع يطول ذكرهم من العلماء والفقهاء من
أهمهم :

1 - ولده يحيى بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطّاب ، (ت : 993 هـ)
فقيه مكة وخاتمة علماء الحجاز على مذهب مالك ، له عدة تصانيف في الفقه
والمناسك والوقف ، وكان له أكبر الأثر في تبييض مصنفات أبيه ، وجمع ما
تفرّق منها بعد وفاته .

2 - أبو زيد عبد الرحمن بن الحاج المغربي الطرابلسي الشهير بالتاجوري
(ت : 960 هـ) الفقيه المالكي صاحب التآليف المشهورة .

3 - أبو عبد الله محمد بن محمد محب الدين أحمد بن الشيخ محمد الفيثي
أحد أعلام المذهب المالكي بمصر ، وُلد سنة 917 هـ ، قال مخلوف : لم أقف
على وفاته .

مصنفاته :

ترك لنا الإمام الحطّاب - رحمه الله - عددًا غير قليل من المصنفات النافعة
في شتى علوم الشريعة من فقه وتفسير وحديث ولغة ورقائق ومواقيت منها ما
عاجلته المنية ولم يكملها نحو :

1 - تفسير القرآن : وصل فيه إلى سورة الأعراف .

2 - حاشية على تفسير البيضاوي .

3 - حاشية على الإحياء نحو ثلاثة أرباع الكتاب .

4 - شرح على قواعد عياض : وصل فيه إلى القاعدة الثانية .

5 - تعليق على المسائل التي انفرد بها الإمام مالك .

6 - حاشيته على الشامل : وصل فيه إلى شروط الصلاة .

7 - تأليف في القرآآت .

8 - حاشية على توضيح النحو ، وشرح الشيخ خالد الأزهرى عليه .

9 - حاشية على الإرشاد .

10 - حاشية على قطر الندى في النحو .

أما المصنفات التي أتمها أو تركها مُسَوِّدةً فيضها ولده يحيى ومنها :

1 - مواهب الجليل شرح مختصر خليل ، وهو من أهم كتبه وأشهرها وأكبرها حجمًا ، وقد طبع عدة مرات ، وتداوله علماء المذهب المالكي شرقًا وغربًا ، واستفاد منه كل من تعرض لشرح مختصر خليل بعده لكونه من أكثر الشروح تحريرًا وإتقانًا ، وعليه اعتمد الرهونى والبنانى والزرقانى وغيرهم من متأخري المالكية .

2 - القول المتين في أن الطاعون لا يدخل البلد الأمين .

3 - تفضيل نبينا ﷺ .

4 - مختصر إعراب الألفية ، لخالد الأزهرى .

5 - تحرير المقالة في شرح نظائر الرسالة .

6 - شرح مناسك الشيخ خليل .

7 - تحرير الكلام في مسائل الالتزام .

8 - هداية السالك المحتاج إلى بيان أفعال المعتمر والحاج .

9 - رسالة في معرفة استخراج أوقات الصلاة .

10 - عمدة الراوين في أحكام الطواعين .

11 - تفريج القلوب بالخصال المكفرة لما تقدم وما تأخر من الذنوب .

12 - متممة الأجرومية في النحو .

13 - القول الواضح في بيان الجوانح .

14 - قرّة العين شرح ورقات إمام الحرمين : وهو الكتاب الذي نحن بصدده ، وهذا المؤلف هو آخر ما كتبه الخطّاب حيث ذكر في آخره - من بعض النسخ - أنه فرغ من جمعه يوم الاثنين العاشر من صفر لسنة 953 هـ ، وذلك قبل شهرين من وفاته على ما ذكر ابن عجيبة وابن القاضي ⁽¹⁾ .

ثناء العلماء عليه :

لهجت السنة أهل العلم الثقات بالثناء على الخطّاب والإعجاب بما تركه من مصنفات نافعة ، وفي ذلك يقول العلامة المؤرخ الفقيه أحمد بابا التنبكتي في ترجمته للخطّاب :

« شيخ شيوخنا الإمام العلامة المحقق البارع الحافظ الحجة الجامع الثقة النظار الورع الصالح الجليل ، كان من سادات العلماء جامعاً في فنون العلم ، متقناً محصلاً متفتناً نقاداً عارفاً بالتفسير ووجوهه ، محققاً في الفقه وأصوله ، عارفاً بمسائله ، مقتدرّاً على استنباطه ، يقيس على المنصوص غيره ، حافظاً كبيراً للحديث وعلومه ، محيطاً باللغة العربية وغريبها ، عالماً بالنحو والتصريف ، فرضياً حساسياً ، له الإمامة المطلقة في ذلك ، جامعاً لسائر الفنون ، وبالجملّة فهو آخر الأئمّة المتصرفين في الفنون التصريف التام بالحجاز ، وآخر أئمّة المالكية بها .

له تآليف بارعة تدل على إمامته وسعة علمه وحفظه وسيلان ذهنه وقوة إدراكه ، وجودة نظره ، يستدرك فيها على الأئمّة الفحول كابن عبد السلام ، وخليل ، وابن عرفة ، فمن فوقهم ، وفي الحديث على الحفاظ كابن حجر والسخاوي والسيوطي ⁽²⁾ .

(1) انظر : مقدمة «تحرير المقالة» ص 111 .

(2) انظر : «نيل الابتهاج بتطريز الديباج» ص 592 .

وقال فيه أبو العباس بن القاضي الكناسي : « الفقيه المالكي أبو عبد الله كان حافظاً فقيهاً مؤلفاً » (1) .

وقال فيه محمد بن مخلوف : « الفقيه العلامة الحافظ النظار ، أحد العلماء الكبار المحققين الأخيار ، الشيخ الصالح المؤلف المحقق المطلع المتبحر في العلوم نقلها وعقلها ، وبالجمله فإنه أحد أفاضل الأمة ، خاتمة الأئمة وسادات العلماء » (2) .

وفاته :

توفي أبو عبد الله الخطّاب سنة 954 هـ كما ذكر أكثر من ترجموا له ، رحمه الله رحمةً واسعة ، ونفعنا بعلومه النافعة .

نسبة الكتاب إلى المصنّف :

لم يختلف العلماء في نسبة كتاب « قرّة العين شرح ورقات إمام الحرمين » إلى مؤلفه الإمام الخطّاب ، حيث نسبته إليه غالب من ترجموا له كالتّنبكتي ، في « نيل الابتهاج » ص 593 ، وابن القاضي في « درة الحجال » (2/189) ، وابن مخلوف في « شجرة النور الزكية » ص 270 ، وعبد الحى الكتاني في « فهرس الفهارس » (2/1103) ، وإسماعيل باشا في « هدية العارفين » (2/242) ، وصلاح بن محمد الغلابي في « قطف الثمر في رفع أسانيد المصنفات » ص 181 وغيرهم .

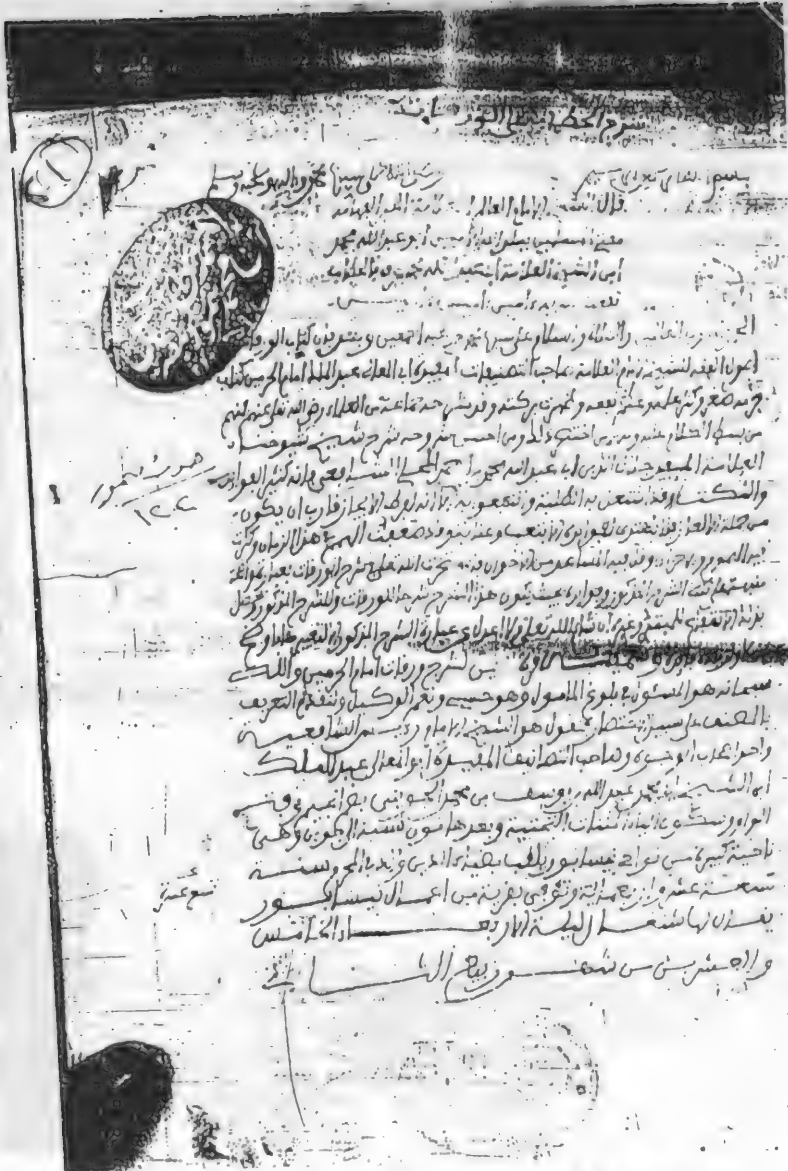
ولقد كتب على اللوحة الأولى لمخطوطة الكتاب شرح الإمام مفتي المسلمين أبو عبد الله محمد بن الشيخ العلامة أبي عبد الله محمد المعروف بالخطّاب ، وفيه التصريح باسم الكتاب .



(1) انظر : « درة الحجال في أسماء الرجال » لابن القاضي الكناس (2/188) .

(2) انظر : « شجرة النور الزكية في طبقات المالكية » ص 270 .

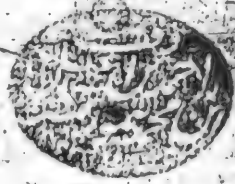
المصورات



الصفحة الأولى من مخطوطة دار الكتب المصرية

النور والعلية والاختيار يعطي التوحيد ورحمة الرب والعبادة والاخرة
 عنده تعالى على الخاص وكذلك قوله في قوله تعالى الذين ان ارادوا ان يخلدوا في الدنيا
 وهو ملك الباطن والعباد ان ارادوا ان يخلدوا في الدنيا وهو ملك الباطن
 الاستسلام بقدر عنه ما ينبغي كالمعزلة ونحوها فيهم صلات الله تعالى والى الله
 الاعمال وكله في قوله تعالى لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
 فالتسليم على هذه الخصال فيصير قوله تعالى الله عليه ويسمى من شهوده
 الجزاء ومن اجتهاد في خطابه اجروا رواه الشيخان في كتابه اذا حكم الحاكم
 ما جهده ما علمه احرار واذا حكم ما جهده في انما له اجروا في كتابه
 الفقه ووجه الحديث من الحديث ان الله سبحانه وتعالى علم هذا الفقه لنا
 وعنه تبارك بان يكفر به الحديث من اجتهاد اعم من ان يكون كاملا او
 اجتهاد اول او الصنف خمس يتكونه كمال الاله في قوله تعالى لا اله الا الله
 اعلم ان الله يعطي كمال الاله في اجتهاد وليس من اهل الاجتهاد ويرضه
 التقليد فهو متعبد باجتهاد يكون اشد غير ما هو في الله اعلى ونوع الحديث
 المذكور في رواية عند القاضي يثبت ان الاجتهاد الحاكم ما علمه احرار
 اصحاب الاربعة عشر اجروا في جميع الاستدلال في هذا سره في كتابه
 حقه اشرح الزرقاني جعل الله ذلك خالفا لوجهه في حديثه في جميع الاربعة
 في هذا الحديث ان الله يعطي كمال الاله في اجتهاد وليس من اهل الاجتهاد ويرضه
 لا يتشعروا دعاء المسيح ونعم لا يتشعروا دعاء الله في شهوده الاربعة
 ونسب الله الاربعة في بناء نبيه الغرير ان يعطي فيسدد فليتنا وبوفنا
 لما نزلنا عننا وبخبرنا ولما الديننا ولما نزلنا وبوفنا وبوفنا
 واجتنبنا ولما ومانا بالله على جميع المسلمين وامين انتهى
 وكفى وسلا على عباده الذين اصطفى

٤/٥
 قوله
 ذكره في كتاب
 الاعتقاد
 وكفى
 مستعمل
 الا انه كان
 ما جهده
 الخ



الصفحة الأخيرة من مخطوطة دار الكتب المصرية

و قد ايدى بصدق الريفه

٧ ورقات

كتاب

للإمام العالم العالم الورع الزاهد

شاهنشاها الشريفة أبو القاسم

نفعنا الله تعالى بموكلاته

و كان بموكلاته ناسه من الشيوخ

واسرله وجميع وجهه الدين من عمره الفاضل

المستدين وقال لا احصل الا في المارة فظن ان الالة او الفقير

على الله جل جلاله في وظيفته ظل فليست عمل هذه الدعوة في كل يوم

ثلاثا في مرة وثلاثة عشر على عدد المسلمين مع الطهارة

واستقبال القبلة فان طاله ينصلي ويحذر ان ياكل عليه

وهو هذا يا كبير انت الله الذي لا تقدر العقل لصف

فانتهى يا كبير انتهى

فانتهى يا كبير انتهى

فانتهى يا كبير انتهى

في غيبة واقفة
الغفيرة احمد الواسلي
المالك بن عمر



الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية الأولى

الله على علم قد خطأ المحمدي تارة وصوبه أخرى
ثم كتاب

الورقات للامام العالم العالم

الامام الحرمين محمد الله وعنه

وحسن توفيقه محمد الله

عليه العبد الفقير المعز

بالتجرو والتقصير

الراجي رحمة ربه

الفدير محمد

بن عبد الزر

بن عبد القاب

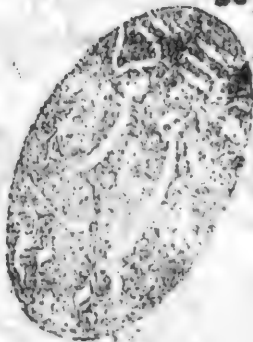
المصر

الشكر

عق

الله

له



وإنما عينا من الأعلام

جاء من الأعلام

وإنما عينا من الأعلام

الصفحة الأخيرة من نسخة المكتبة الأزهرية الأولى



الصفحة الأولى من نسخة المكتبة الأزهرية الثانية

هذه لائحة الكتب على الترتيب السبع طبعها الرضا في سنة ١٢٩٠

[illegible][illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قال الشيخ الإمام العالم العلامة الحبر الفهامة ، مفتى المسلمين
ببيلد الله الأمين أبو عبد الله محمد ابن سيدنا ومولانا الشيخ العلامة
المعروف بـ محمد الخطّاب - نفع الله به آمين .

مقدمة الشارح

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه أجمعين ، وبعد :

فإنّ كتاب «الورقات» في علم أصول الفقه للشيخ الإمام العلامة ،
صاحب التصانيف المفيدة ، أبي المعالي عبد الملك إمام الحرمين - كتاب صَغُرَ
حجمه وكثُرَ علمه وعظمَ نفعه وظَهَرَتْ بركته .

وقد شرحه جماعة من العلماء - رضى الله عنهم - فمنهم مَنْ بَسَطَ الكلام
عليه ، ومنهم مَنْ اختصر ذلك .

ومن أحسن شروحه شرح شيخ شيوخوا العلامة المفيد جلال الدين ،
أبى عبد الله محمد بن أحمد المحلى الشافعى ، فإنه كثير الفوائد ⁽¹⁾ والنكت ⁽²⁾ ،

(1) الفوائد : جمع فائدة ، وهى لغة : المصلحة المترتبة على الفعل من حيث إنها ثمرته ونتيجته ، وقال
المنائى : هى الشيء المتجدد عند السامع يعود إليه لا عليه .

انظر : «التعاريف» للمنائى ص 547 ، و«حاشية التونسى على قرة العين» ص 3 .
(2) النكت : جمع نكتة وهى : مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإمعان ، من نكت رعبه بأرض إذا أثر
فيها ، وسميت المسألة الدقيقة نكتة لتأثير الخواطر فى استنباطها .

انظر : «التعريفات» ص 207 طبع دار الفضيلة ، و«التعاريف» ص 710 .

اشتغل به الطلبة وانتفعوا به ، إلا أنه لفرط الإيجاز قارب أن يكون من جملة الألفاظ⁽¹⁾ ، فلا يُهْتَدَى لفوائده إلا بتعبٍ وعناية .

وقد ضَعُفَتِ الهِمَمُ في هذا الزمان ، وكَثُرَتْ فيه الهمومُ والأحزان ، وقلَّ فيه المساعدُ من الإخوان ، فاستخرْتُ الله تعالى في شرح «الورقات» بعبارة واضحة ، مُنَبِّهَةً على نُكَّتِ الشرح المذكور وفوائده ، بحيث يكون هذا الشرح شرحاً «للورقات» وللشرح المذكور ، ويحصل بذلك الانتفاع للمبتدئ وغيره إن شاء الله تعالى .

ولا أُعَدِلُ عن عبارة الشرح المذكور إلا لتغييرها بأوضح منها ، أو لزيادة فائدةٍ وسَمَيْتُهُ (قُرَّةُ الْعَيْنِ لِشَرْحِ وَرَقَاتِ إِمَامِ الْحَرَمَيْنِ) .

والله سبحانه المسئول في بلوغ المأمول ، وهو حسبي ونعم الوكيل .



(1) الألفاظ : جمع لفظ ، وألغَزَ الكلام وألغَزَ فيه : غَمَّى مُرَادَهُ وأَضْمَرَ على خلاف ما أظهره .
انظر : «اللسان» لابن منظور (405/5) .

ترجمة الإمام الجويني

ولنقدم التعريف بالمُصنّف على سبيل الاختصار فنقول :

هو الشيخ الإمام ، رئيسُ الشافعية ، وأحدُ أصحاب الوجوه⁽¹⁾ ، وصاحب التصانيف المفيدة ، أبو المعالي عَبْدُ الملك ابن الشيخ أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ، نسبة إلى جَوَيْن ، وهي ناحية كبيرة من نواحي نيسابور⁽²⁾ ، يلقب بضياء الدين .

ولد في المحَرَّم من سنة تسع عشرة وأربعمئة ، وتوفّي بقرية من أعمال نيسابور يقال لها : بُشْتَنِقَان⁽³⁾ ليلة الأربعاء ، الخامس والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة ثمانٍ وسبعين وأربعمئة .

جَاوَرَ بمكة والمدينة أربع سنين يدرّس العلم ويفتي ، فلقّب بإمام الحرمين ، وانتهت إليه رئاسة العلم بنيسابور ، وبُنِيَتْ له المدرسة النظامية⁽⁴⁾ ، وله التصانيف التي لم يُسبق إلى مثلها ، تَعَمَّدَهُ الله برحمته ، وأعاد علينا من بركاته ، آمين .

(1) قوله : (أحد أصحاب الوجوه) : أفاد به وصفه بكونه مجتهدًا في مذهب إمامه ، وهو المتمكن من تخريج

الوجوه التي يبيدها على نصوص إمامه في المسائل . انظر : «حاشية السوسى على قرّة العين» ص 4 .

(2) نَيْسَابُور : مدينة عظيمة ذات فضائل جسيمة ، معدن الفضلاء ومنبع العلماء وقد قُتِبَتْ أيام الخليفة عثمان رضي الله عنه ، خرج منها جمعٌ كبير من العلماء في كل الفنون .

انظر : «معجم البلدان» (32/5 ، 333) ، «مراصد الاطلاع» (3/1411) .

(3) في خ : «شغال» ، وفي ط : «بنشقال» ، والتصويب من «معجم البلدان» (1/425) ، «طبقات الشافعية الكبرى» (5/181) ، «وفيات الأعيان» (3/169) ، وقالوا : بُشْتَنِقَان : محلة تعرف باعتدال الهواء ، وخفة الماء ، وأنها إحدى متزهات نيسابور .

(4) المدرسة النظامية : إحدى المدارس التي اهتمت بتدريس علوم الشريعة ، وقد بناها الوزير نظام الملك أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي أحد الوزراء المهتمين بالعلم والفقه ، وقد فرغ من إنشائها سنة 459 هـ . انظر : «العبر» (3/246) ، «شذرات الذهب» (3/373) ، «المنتخب من تاريخ نيسابور» ص 200 ، «سير النبلاء» (19/94) .

مُقَدِّمَةُ الْمُصَنِّفِ

قال المصنف رحمه الله تعالى :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَصَنَّفْتُ ؛ وكذا ينبغي أن يُجعل متعلّق التَّسمية ما جُعِلَت التسمية مبدأ له ، فيَقْدَرُ الْأَكْلُ : بِسْمِ اللَّهِ آكل ، والقارئُ : بِسْمِ اللَّهِ أقرأ ، فهو أولى من تقدير : أبتدئ لإفادته تلبس الفعل كله بالتسمية ، وأبتدئ لا يفيد إلّا تلبس الابتداء به ، وتقدير المتعلق متأخرًا ؛ لأنَّ المقصود الأهمّ البداءة باسم الله تعالى ، وإفادة الحصر .

وابتدأ المصنّف بالبسملة اقتداء بالقرآن العظيم ، وعملاً بحديث : « كلُّ امرئ ذي بال لا يُبْدَأُ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أتر » رواه الخطيب في كتاب (الجامع) ⁽¹⁾ بهذا اللفظ .

واكتفى بالبسملة عن الحمدلة إما لأنه حمد بلسانه ، وذلك كافٍ ، أو لأنَّ المراد بالحمد معناه لغة ، وهو الثناء ، والبسملة مُتَضَمِّنَةٌ لذلك ، أو لأن المراد بالحمد ذكر الله تعالى .

وفي رواية في مسند الإمام أحمد : « كلُّ امرئ ذي بال لا يفتح بذكر الله فهو أتر - أو قال : أقطع - » ⁽²⁾ على التردد .

(1) ضعيف جدًا : رواه الخطيب البغدادي في «الجامع لأدب الراوى وأخلاق السامع» (69/2) ، وعبد القادر الراوى في «الأربعين» ، وسنده واه كما أشار إلى ذلك ابن حجر والمناوى .

انظر : «فيض القدير» (13/5) ، «تخريج الأحاديث والآثار» للزيلعى (24/1) .

(2) فيه مقال : رواه أحمد (359/2) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وينحوه عند النسائي في «عمل اليوم» (494 ، 495) مرفوعًا ومرسلًا عن الزهرى ، ورؤاه الدارقطنى (229/1) مرفوعًا ، وعبد الرزاق

(16/11) مقطوعًا عن معمر .

وقد ورد الحديث بروايات متعددة⁽¹⁾ ، قال النووي : وهو حديث حسن⁽²⁾ .

فلما اكتفى بالبسملة عن الحمدة قال : « هَذِهِ وَرَقَاتٌ » قليلة ، كما يشعر بذلك جمع السلامة⁽³⁾ ، فإن جموع السلامة عند سيبويه من جموع القلة⁽⁴⁾ .

وعبّر بذلك تسهياً على الطالب وتنشيطاً له ، كما قال تعالى في فرض صوم شهر رمضان : ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ﴾ [البقرة : 184] فوصف الشهر الكامل بأنه أيام معدودات ، تسهياً على المكلفين وتنشيطاً لهم ، وقيل : المراد في الآية بالأيام المعدودات : عاشوراء ، وثلاثة أيام من كل شهر ، فإن ذلك كان واجباً أول الإسلام ثم نسخ⁽⁵⁾ .

والإشارة بـ (هذه) إلى حاضر في الخارج إن كان أتى بها بعد التصنيف ، وإلا فهي إشارة إلى ما هو حاضر في الذهن .

(1) ورد كذلك بلفظ « لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ ، أَوْ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ ... » عند النسائي في « الكبرى » (127/6) ، وأبو داود (4840) ، وابن ماجه (1894) ، وابن حبان (2) ، والبيهقي (208/3) ، والدارقطني في « سننه » (229/1) وقد رجح إرساله وضَعَفَ الرواية المرفوعة . انظر : تفصيل ذلك في : « فيض القدير » (28/5) ، « تلخيص الحبير » (151/3) ، « عون المعبود » (127/13) ، « إرواء الغليل » (30/1 ، 31) ، « غاية المأمول شرح ورفات الأصول » للرملي ص 36 .

(2) قاله النووي في : « الأذكار » ص 259 ، وقد ذهب بعض الأئمة إلى تحسينه كابن الصلاح وابن السبكي والنجم ، وبعضهم إلى تصحيحه كالسيوطي وابن حبان ، والأقرب ما تقدم . انظر : « كشف الخفاء » (156/2) مع المصادر السابقة .

(3) جمع السلامة : هو الجمع الذي يسلم فيه بناء الواحد وتزيد عليه واواً ونوناً أو ياءً ونوناً نحو مُسْلِمِينَ ومُسْلِمُونَ . انظر : « الأصول في النحو » لابن السراج (46/1) .

(4) جموع القلة هي : جمع التكسير الذي يأتي على الصيغ الأربع المذكورة في قول ابن مالك :

أَفْعِلَّةٌ ، أَفْعُلٌ ثُمَّ فَعْلَةٌ تُسْتَرْفَعُ ، جُمُوعٌ قَلَّةٌ

وكذلك جمعا السلامة المؤنث والمذكر ، إلا في حالة اقتران كل منهما بال الاستغراقية أو أضيفا ، فحينئذ ينصرف إلى الكثرة نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْأَشْلِيَّةَ وَالْأَسْلِيَّةَ ﴾ [الأحزاب : 35] .

وجمع القلة يدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى عشرة ، وجمع الكثرة يدل على ما فوق العشرة إلى غير نهاية . انظر : « شرح ابن عقيل » (415/2) ، « اللمع في العربية » لابن جني ص 171 .

(5) هذا أحد الأقوال في تفسير قوله : « معدودات » ، والثاني : أنها ثلاثة أيام من كل شهر ، والثالث : أنها شهر رمضان ، ورجحه الطبري وابن الجوزي وجمع . انظر التفصيل في : « تفسير الطبري » (130/2) ، « تفسير القرطبي » (275/2) ، من العلماء « زاد المسير » (185/1) ، « تفسير ابن كثير » (214/1) .

وهذه الورقات (تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْرِفَةِ فُصُولِ) جمع فضل⁽¹⁾ ، وهو اسم لطائفة من المسائل تَشْتَرِكُ في حكم .
وتلك الفصول (مِنْ) علم (أَصُولِ الْفِقْهِ) ينتفع به المبتدئ وغيره .

تعريف أصول الفقه

(وَذَلِكَ) أى لفظ أصول الفقه له معنيان :
أحدهما : معناه الإضافي⁽²⁾ ، وهو ما يُفْهَمُ من مُفْرَدَيْهِ عند تقييد الأول بإضافته للثاني .

وثانيهما : معناه اللَّقْبِيُّ ، وهو الْعَلَمُ الذى جُعِلَ هذا التركيب⁽³⁾ الإضافي لقباً له ، ونُقِلَ عن معناه الأول إليه ، وهذا المعنى الثانى ذكره المصنّف بعد هذا فى قوله : « وَأَصُولُ الْفِقْهِ طُرُقُهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِجْمَالِ » . إلخ .

والمعنى الأول هو الذى بَيَّنَّهُ بقوله : (مُؤَلَّفٌ مِنْ جُزْأَيْنِ) من التأليف ، وهو حصول الألفة والتناسب بين الجُزْأَيْنِ ، فهو أخصّ من التركيب الذى هو ضَمُّ كلمةٍ إلى أخرى ، وقيل : إنهما بمعنى واحد .

وقوله : (مُفْرَدَيْنِ) من الأفراد المقابل للتركيب ، لا المقابل للثنائية والجمع ، فإن الأفراد يطلق فى مقابلة كلّ منهما ، ولا تصلح إرادة الثانى هنا ؛

(1) الفصل : لغة : القطع ، واصطلاحاً : اسم لجُمْلَةٍ مَخْتَصَّةٍ من العلم مشتملة على مسائل . وقيل : سُمِّي فصلاً لانفصاله عن غيره بمخالفته له .

انظر : « غاية المأمول » للرملى ص 38 ، « الشرح الكبير على الورقات » للعبادى (1/145) .
(2) معناه الإضافى : أو ما يُسَمَّى عندهم بـ « الحُدِّ الإضافى » : أى بالنظر إلى التركيب الإضافى الموجود فى هذين اللفظين (أصول الفقه) ، وشرح كل واحد منهما لغة واصطلاحاً .
انظر : « المصنف فى أصول الفقه » لابن الوزير ص 77 .

(3) الألفاظ الموضوعية للدلالة على ضَمِّ شَيْءٍ إلى آخر ثلاثة : التركيب والتأليف والترتيب . فالتركيب : ضَمُّ الأشياء مؤتلفة كانت أو لا ، مرتبة الوضع أو لا ، فهو أعم من الأخيرين مطلقاً . والتأليف : ضمها مؤتلفة ، سواء أكانت مرتبة الوضع أم لا . والترتيب : جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ، ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقديم أو التأخير فى الرتبة العقلية ، وإن لم تكن مؤتلفة .
انظر : « غاية المأمول » للرملى (ص 39 ، 40) ، « الشرح الكبير » للعبادى (1/151 ، 152) .

لأن أحد الجزأين اللَّذَيْنِ وصفهما بالإفراد لفظ (أُصُول) وهو جمع ، وفي كلامه إشارة لذلك حيث قال :

تعريف الأصل

(فَالْأَصْلُ مَا بُنِيَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ) ، أى فالأصل الذى هو مفرد الجزء الأول ، ما بُنى عليه غيره ، كأصل الجدار أى أساسه ، وأصل الشجرة أى طرفها الثابت فى الأرض ، وهو أقرب تعريف للأصل ⁽¹⁾ ، فإنَّ الحِسَّ يشهد له كما فى أصل الجدار والشجرة .

فَأُصُولُ الْفِقْهِ : أدلته التى يُبنى عليها .

وهذا أحسن من قولهم : الأصل هو المحتاج إليه ⁽²⁾ ، فإن الشجرة محتاجة إلى الثمرة من حيث كمالها ، وليست الثمرة أصلاً للشجرة .

ومن قولهم : الأصل ما منه الشيء ⁽³⁾ ، فإن الواحد من العشرة وليست العشرة أصلاً له .

ولما عرّفَ الأصلَ عرّفَ مقابله وهو الفرعُ على سبيل الاستطراد فقال :
(وَالْفَرْعُ مَا يُبْنَى عَلَى غَيْرِهِ) كفروع الشجرة لأصولها ، وفروع الفقه لأصوله .

(1) وهو أقرب تعريف للأصل : يعنى فى اللغة وقد مشى عليه جمع من الأصوليين منهم أبو الحسين البصرى صاحب المعتمد ، والكلوذانى والاسمئدى والماردىنى وابن الفركاح ، والرملى ، وابن الحاجب ، واعترض السبكي وتبعه الزركشى بأن الأحسن أن يُقال : الأصل ما يتفرع عنه غيره ، وهى أحسن من قولهم : « ما يبنى عليه غيره » لأنه لا يقال إن الولد يبنى على الوالد ، ويُقال : إنه فرعه .
انظر : تفصيل كلامهم فى تعريف الأصل والاعتراضات الواردة عليه فى : « المعتمد » للبصرى (1/8 ، 9) ، « التمهيد » للكلوذانى (1/5) ، « بذل النظر فى الأصول » للاسمئدى ص 8 ، « الأنجم الزاهرات » للماردىنى ص 78 « شرح ابن الفركاح على الورقات » ص 80 ، « غاية المأمول » ص 41 ، « تحفة المستول » للرهونى (1/145) ، « شرح ابن الحاجب » (1/25) للإيجى ، « شرح الكوكب المنير » لابن النجار (1/38) ، « البحر المحيط » للزركشى (1/15) ، « الإبهاج » لابن السبكي (1/20 ، 21) ، « قواطع الأدلة » للسمعانى ص 35 .

(2) هذا التعريف للرازى والأرموى .

انظر : « المحصول » (1/91) للرازى ، « شرح المحصول » للقرافى (1/27) .

(3) وهو ما اختاره الأرموى فى « الحاصل » والصفى الهندى فى « نهاية الوصول » وقال الأمدى : أصل كل =

تعريف الفقه

(والفقه) الذي هو الجزء الثاني من لفظ (أصول الفقه) له معنى لغوي وهو الفهم ، ومعنى شرعي وهو : (معرفة الأحكام⁽¹⁾ الشرعية⁽²⁾) التي طريقها الاجتهاد⁽³⁾ .

كالمعلم بأن النية في الوضوء واجبة ، وأن الوتر مندوب ، هذا على مذهب الشافعي⁽³⁾ ، وأما عند المالكية فسنة مؤكدة ، وأن تبييت النية⁽⁴⁾

-
- = شيء ما يستند تحقيق ذلك الشيء إليه ، وذلك لكون الفقه مأخوذاً من الأدلة وهو مستند في وجوده إليها . وقد يطلق الأصل عندهم على عدة معان منها : الدليل ، والقاعدة الكلية ، والراجع ، والمستصحب ، وما قيس عليه بعلّة مستنبطة منه . انظر : «فنائس الأصول» للقرافي (1/26) ، «التحصيل من المحصول» للأرموي (1/167) ، «حاشية الأنعم الزاهرات» ص 78 ، 79 ، «حاشية التفحات على شرح الورقات» للخطيب ص 13 ، «الشرح الصغير على الورقات» للعبادي ص 9 ، «شرح الكوكب» (1/39) .
- (1) الأحكام : جمع حكم : وهو لغة : المنع والقضاء ، واصطلاحاً : إثبات أمرٍ لأمرٍ أو نفيه عنه ، أو إسناد أمرٍ إلى آخرٍ إيجاباً أو سلباً . نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم . انظر : «مذكرة الشنقيطي» ص 9 ، «التوقيف» للمناوي ص 291 ، «معجم التعريفات» ص 81 ، طبع دار الفضيلة .
- (2) الشرعية : أي المأخوذ من الشرع المبعوث به النبي ﷺ ، فخرج به معرفة الأحكام العقلية والحسية ، قالوا : فالعالم بالأحكام العقلية لا يسمى فقيهاً في الاصطلاح . والشارع : هو الله تعالى ، والرسول ﷺ مبلغ ، ويطلق عليه أيضاً بهذا الاعتبار .
- انظر : «نهاية المأمول» للرملي ص 44 ، «تشنيف المسامع» للزركشي (1/40) ، «شرح جمع الجوامع مع حاشية العطار» (1/58 ، 59) ، «شرح ابن الفركاح على الورقات» ص 84 .
- (3) مذهب الشافعي في الوتر أنه سنة مؤكدة ، قال آلنوي وغيره : مذهبنا أنه ليس بواجب بل هو سنة مؤكدة ، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين ، وذهب أبو حنيفة وحده إلى وجوبه وخالفه أصحابه محمد وأبيوسف فوافقا الجمهور . انظر : «المجموع» للنووي (3/506) ، «تحفة المحتاج» (2/224 ، 225) ، «النجم الوهاج» للذميري (2/292) .
- (4) تبييت النية : أي : إيقاعها في جزء من الليل مشروط في صيام الفرض وغيره من الصيام الواجب عند الجمهور ، فلا يصح صوم رمضان ولا القضاء ولا الكفارة ، ولا صوم فدية الحج وغيرها من الصيام الواجب بنية من النهار وعمل إيقاع النية من وقت الغروب إلى طلوع الشمس ، ولا يضر ما يحدث بعد النية من أكل أو شرب أو جماع ، وعند الحنفية : إن نوى صوم رمضان أو المنذور المعين بعد طلوع الفجر جاز صومه . انظر التفصيل في : «المجموع» (6/302) ، «حاشية الدسوقي» (1/520) ، «المغني» (3/7 ، 8) ، «بدائع الصنائع» (2/128 ، 129) .

شرط في الصوم ، وأن الزكاة واجبة في مال الصبي ⁽¹⁾ وغير واجبة في الحلي المباح ⁽²⁾ ، وأن القتل بِمَثَقَلٍ ⁽³⁾ يوجب القصاص ونحو ذلك من المسائل الخلافية .

بخلاف ما ليس طريقة الاجتهاد ، كالعلم بأن الصلوات الخمس واجبة ، وأن الزنا محرّم ، والأحكام الاعتقادية كالعلم بالله سبحانه وتعالى وصفاته ونحو ذلك من المسائل القطعية ، فلا يسمى معرفة ذلك فقهاً ؛ لأن معرفة ذلك يشترك فيها الخاص والعام .

فالفقه بهذا التعريف لا يتناول إلّا علم المجتهد ، ولا يضر في ذلك عدم اختصاص الوقف على الفقهاء ⁽⁴⁾ بالمجتهدين ؛ لأن المرجع في ذلك للعرف ، وهذا اصطلاح خاص .

(1) وهو مذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة ، ورؤى عن جمع من الصحابة وغيرهم ؛ لأنه حق يتعلّق بالمال ، ويؤدّى عنه وليه بنية ، وخالف الحنفية فقالوا : لا يجب عليه الزكاة ؛ لأنها عبادة وهو ليس من أهلها . انظر : «المجموع» (303/5 ، 304) ، «المغنى» (256/2) ، «سبل السلام» (525/1) ، «بدائع الصنائع» (6/2) ، «الإشراف» للقاضي عبد الوهاب (388/2) .
(2) الحلي المباح : سواء كان لامرأة وظاهر ، أو لرجل اتخذه لنفسه كأف وأسان وحلية مصحف أو سيف ، أو لمن يجوز له استعماله كزوجته وابنته وأمه الموجودات لا المعدومات . وحلي المرأة الذي تستعمله للزينة أو تعيره فليس عليها فيه زكاة ، كما هو مذهب مالك والشافعي ، والمعتمد عند أحمد والجمهور ، وذهب أبو حنيفة وأهل الرأي ، وداود الظاهري وجمع من الصحابة إلى وجوب تزكيتة . واتفق الفقهاء على وجوب زكاة الحلي المحرم اتخاذه للرجل والمرأة وتراجع تفصيلاته في : «عيون المسائل» للقاضي عبد الوهاب (526/2) ، «الأم» (40/2 ، 41) ، «الإقناع» للخطيب (221/1) ، «روضة الطالبين» (260/2) ، «المبدع» (369/2) ، «المغنى» (323/2 ، 324) ، «المدونة» (305/1) ، «المجموع» (516/5 ، 517) .

(3) القتل بِمَثَقَلٍ : أو بغير الحد ، وهو ما ليس له حد كالعصا والحجر وهو يقتل غالباً ، وهو موجب للقصاص عند جمهور العلماء .

وعند أبي حنيفة : القتل بمثقل شبه عمد ، إلّا بالحديد ونحوه فإنه يعمل على السلاح .

وعند أبي يوسف ومحمد : إذا ضربه بمجر عظيم أو بخشبة عظيمة فهو عمد .

انظر : «الكافي» (12/4) . «المبدع» (242/8) ، «المغنى» (209/8) ، «المهذب» (175/2) ،

«العناية» (210/10) ، «فتح القدير» (229/10) ، «المبسوط» (123/26) .

(4) حاصل جوابه عن سؤال أورده بعض الشراح من أن مقتضى اختصاص الفقه بعلم المجتهد ، اختصاص =

والمراد بالمعرفة هنا العلم⁽¹⁾ بمعنى الظن⁽²⁾ ، وأطلقت المعرفة التي هي بمعنى العلم على الظن ؛ لأنَّ المرادَ بذلك ظنُّ المجتهد ، الذي هو لِقُوَّتِهِ قَرِيبٌ من العلم⁽³⁾ .

وخرج بقوله : (الأحكام الشرعية) ، [الأحكام العقلية ، كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين ، والحسية كالعلم]⁽⁴⁾ بأن النار محرقة .

والمراد بالأحكام في قوله : (مَعْرِفَةُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ) جميعُ الأحكام ، فالألف واللام فيه للاستغراق⁽⁵⁾ .

= الوقف (من مال وغيره) على الفقهاء فقط دون غيرهم من العلماء ، وجوابه : أن الوقف يجري على العرف ، فإذا كان العرف استعمال الفقهاء في مطلق العلماء صرف لجميعهم وإن لم يعرف بعضهم بالفقه . انظر : «حاشية السوسى على قوة العين» ص 16 .

(1) العلم : عَقْدٌ يتعلق بالمعتقد على ما هو عليه قاله الجوينى ونحوه للباقلانى ، وقال الفخر الرازى ، والجرجاني : الاعتقاد الجازم المطابق للواقع . انظر : «البرهان» (1/100) ، «المستصفى» (1/25) ، «إحكام الفصول» (1/45) ، «معجم التعريفات» ص 130 .

(2) الظن : تجويز أمرين لأحدهما مزية على الآخر ، أى إذعان نفس المُجَوِّزُ بوقوع أحد الأمرين بعينه دون الآخر ، وقيل : هو الاعتقاد الراجح مع احتمال النقيض ، ويستعمل في اليقين والشك تجوُّزًا ، وغلبة الظن : زيادة قوة أحد المجوزات على سائرهما .

انظر : «إحكام الفصول» (1/46) ، «معجم التعريفات» ص 122 ، «التعاريف» ص 492 ، «الحدود الأنيقة» ص 67 ، «حاشية النفحات على الورقات» ص 16 ، «إجابة السائل» للصنعاني ص 58 .

(3) قال ابن الفركاح : حقق بعضهم هذا الجواب ، فقال : المجتهد يعلم بدليل قطعى أن خبر الواحد في ذلك الحكم إذا صحَّ إسناده وجب العمل به ، ومثل هذا يقال في القياس الجلتى ، فإذا نظر في آحاد الصور وغلب على ظنه صحة الخبر أو تحقق القياس حكم بذلك الظن الغالب ، فالظنون حكم هذه الصورة الخاصة ، والمقطوع به القاعدة الكلية المأخوذ منها ذلك الحكم الخاص . يتصرف . انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» ص 87 ، 88 .

(4) ما بين المعقوفين ساقط من خ ومثبت في باق النسخ .

(5) قوله للاستغراق : قالوا : التعريف في قوله «الأحكام» إن حُمِلَ على الاستغراق تعزُّر وجود فقيه ؛ إذ ما من أحد إلا ويشذ عنه بعض الأحكام ، وإن حُمِلَ على الحقيقة كان كل من عرف حكمًا ما من الأحكام الاجتهادية فقيهاً ، وذلك خلاف الاصطلاح ، وأجيب بأن المراد بمعرفة الأحكام الشرعية حصول قوة وملكمة يمكن معها النظر في الأحكام إذا وقعت لا استحضار كل واحدٍ منها يتصرف من «شرح ابن الفركاح على الورقات» ص 89 .

والمراد بمعرفة جميع ذلك التهيؤ لذلك⁽¹⁾ ، فلا ينافي قول مالك رحمه الله - وهو من أعظم الفقهاء المجتهدين - في اثنتين وثلاثين مسألة من ثمان وأربعين⁽²⁾ مسألة سئل عنها : لا أدري ؛ لأنه متهيؤ للعلم بأحكامها بمعاودة النظر ، وإطلاق العلم على مثل هذا التهيؤ شائع عرفاً ، تقول : فلان يعلم النحو ، ولا تريد أن جميع مسأله حاضرة عنده على التفصيل ، بل إنه متهيؤ لذلك⁽³⁾ .

أقسام الحكم الشرعى

ثم بيّن الأحكام المرادة في قوله الأحكام الشرعية فقال : (وَالْأَحْكَامُ سَبْعَةٌ : الْوَاجِبُ وَالْمَنْدُوبُ وَالْمُبَاحُ وَالْمَحْظُورُ وَالْمَكْرُوهُ وَالصَّحِيحُ وَالْبَاطِلُ) .

(1) التهيؤ : أى التهيؤ لمعرفة - بأن يكون عنده المَلَكَةُ الحاصلة من تتبع القواعد بحيث يقتدر بها على تحصيل التصديق بأى حكم أراد ، وإن لم يكن خاصلاً بالفعل . انظر : « حاشية الديباجى على شرح المحلى على الورقات » ص 32 بتحقيقى ، طبع دار الفضيلة ، « حاشية النفحات على الورقات » للخطيب ص 14 ، « غاية المأمول » للرمل ص 46 ، 47 ، « الشرح الكبير على الورقات » للعبادى (170 / 1 ، 171) ، « تحفة المسئول » للرهمونى (154 / 1) .

(2) يقصد ما رواه الهيثم بن جميل أنه قال : « شهدت مالك بن أنس سئل عن ثمان وأربعين مسألة ، فقال في اثنتين وثلاثين منها : لا أدري » .

وعن عبد الرحمن بن مهدي قال : كنا عند مالك بن أنس فجاءه رجل فقال له : « يا أبا عبد الرحمن جئتك من مسيرة ستة أشهر ، حملنى أهل بلدى مسألة أسألك عنها فسأله الرجل عن المسألة ، فقال : لا أحسنها ، قال : فهبت الرجل كأنه قد جاء إلى من يعلم كل شئ » ، فقال : أى شئ أقول لأهل بلدى إذا رجعت إليهم ؟ قال : تقول لهم : قال مالك : لا أحسن » . انظر : « التمهيد » لابن عبد البر (73 / 1) ، « جامع بيان العلم » له (53 / 2) ، « أخلاق العلماء » للأجرى ص 134 ، « أدب المفتى » لابن الصلاح ص 13 ، « الأحكام » للآمدى (171 / 4) ، « صفة الفتوى » لابن حمدان ص 8 .

(3) قلت : وقد ذهب جماعة إلى أن هذا الإشكال لازم قالوا : وطريق الخلاص منه أن يُقال الفقه معرفة جملة غالبية من الأحكام الشرعية ، وإلى نحو هذا ذهب الأمدى وابن الحاجب والأسنوى وابن الفركاح . انظر : « الأحكام » للآمدى (22 / 1) ، « تحفة المسئول » (154 / 1 ، 155) ، « شرح الأسنوى » ، « نهاية السؤل » (27 / 1) ، « شرح ابن الفركاح » ص 89 ، « الإبهاج » للسبكي (33 / 1 ، 34) ، « شرح الكوكب المنير » لابن النجار (41 / 1) .

فالفقه العلمُ بهذه السبعة ، أى معرفة جزئياتها ، أى الواجبات والمندوبات والمباحات والمحظورات والمكروهات والأفعال الصحيحة والأفعال الباطلة ، كالعلم بأن هذا الفعل مثلاً واجب ، وهذا مندوب ، وهذا مباح ، وهذا محظور وهذا مكروه ، وهذا صحيح ، وهذا باطل ، وليس المراد العلم بتعريفات هذه الأحكام المذكورة ، فإن ذلك من علم أصول الفقه لا من علم الفقه .

وإطلاق الأحكام على هذه الأمور فيه تجاوز ؛ لأنها متعلق الأحكام .
والأحكام الشرعية خمسة ⁽¹⁾ : الإيجاب ، والندب ، والإباحة ، والكراهة ، والتحریم .

وجعلهُ الأحكامَ سبعة ⁽²⁾ اصطلاح له ، والذي عليه الجمهور أن الأحكام خمسة لا سبعة كما ذكرناها ؛ لأن الصحيح إما واجب أو غيره ، والباطل داخل في المحظور .

وجعل بعضهم الأحكام تسعة وزاد : الرخصة والعزيمة ، وهما راجعان إلى الأحكام الخمسة أيضًا ، والله أعلم .

(1) هذا مذهب جماهير أهل الأصول من المالكية والشافعية والحنابلة ، قال الرملى وغيره : وهو المشهور ، وهذا ما مشى عليه إمام الحرمين (المصنف) في «البرهان» ، ولعله أراد بقوله (الأحكام) ما يعم الحكمين التكليفى والوضعى ؛ لأن الصحة والبطالان من الحكم الوضعى عند جماهير علماء الأصول . وأما عند الحنفية : فالحكم التكليفى سبعة أقسام وهى : الفرض والإيجاب ، والتحریم والكراهة التحريمية ، والكراهة التنزيهية ، والندب ، والإباحة . انظر : «المستصفى» (1/65) ، «فوائد الرحموت» (1/58) ، «البرهان» للجوينى (1/213) ، «الإيهاج» (1/51) ، «تشنيف المسمع» (1/60) ، «شرح الكوكب» (1/345 ، 464) ، «الأنجم الزاهرات» ص 85 - 87 ، «غاية المأمول» ص 50 ، «شرح ابن القزحاح على الورقات» ص 90 ، 91 ، «الجامع لأحكام وأصول الفقه» صديق خان ص 91 بتحقيقى طبع دار الفضيحة .

(2) وجعله الأحكام سبعة : قالوا : وجه الحصر فيها أن الحكم إن تعلّق بالمعاملات ، فإما بالصحة وإما بالبطالان ، وإن تعلّق بغيرها فهو إما طلب أو إذن فى الفعل والترك على السواء ، والطلب : إما طلب فعل أو ترك ، وكل منهما إمّا جازم أو غير جازم ، فطلب الفعل الجازم الإيجاب ، وطلب الفعل غير الجازم الندب ، وطلب الترك الجازم التحريم ، وطلب الترك غير الجازم الكراهة ، والإذن فى الفعل والترك على السواء الإباحة . انظر : «غاية المأمول» للرملى ص 50 ، «شرح ابن القزحاح» ص 90 مع «حاشية النفحات» ص 17 .

تعريف الواجب

ثم شرع في تعريف الأحكام التي ذكرها بذكر لازم كل واحد منها فقال :
« قَالُواجِبٌ مَا يَثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ » .

أى فالواجب ⁽¹⁾ من حيث وصفه بالوجوب هو ما يثاب على فعله ،
 ويعاقب على تركه ⁽²⁾ .

فالثواب على الفعل والعقاب على الترك أمر لازم للواجب من حيث وصفه
 بالوجوب ، وليس هو حقيقة الواجب ، فإن الصلاة مثلاً أمر معقول متصور
 في نفسه ، وهو غير حصول الثواب بفعلها والعقاب بتركها .

فالتعريف المذكور ليس تعريفاً بحقيقة الواجب إذ لا يمكن تعريف حقيقته
 لكثرة أصناف الواجبات واختلاف حقائقها ، وإنما المقصود بيان الوصف الذى

(1) الواجب : لغة : الساقط والثابت واللازم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَكَذَا رَجَعْتَ جُنُوبًا ﴾ [الحج : 36]
 أى سقطت ، وقوله : وجب البيع : أى ثبت ولزم .

انظر : « اللسان » (1/793) ، « مختار الصحاح » ص 740 ، « المصباح المنير » (2/648) .
 (2) قال المصنف في « البرهان » (1/214) بعد أن ذكر عدة تعريفات للواجب ونقضها : والمرضى في معنى
 الواجب : إنه الفعل المقتضى من الشارع الذى يلام تاركه شرعاً ، وقال الباقلاني : الأولى في حده أن
 يقال : هو الذى يذم تاركه ويؤام شرعاً بوجه ما ، وقريب منه قول بعضهم : ما يمدح فاعله ، ويذم تاركه على
 بعض الوجوه ، وإلى نحو هذا ذهب الغزالي والبيضاوى والرازى والشوكانى وصديق خان وغيرهم .
 « قال الأصوليون : وينقسم الواجب من حيث الفعل إلى « مُعَيَّن » لا يقوم غيره مقامه كالصلاة والصوم
 ونحوهما ، وإلى « مبهم » في أقسام محصورة يميز واحد منها كالتحصن الكفارة .

ومن حيث الوقت إلى « مُضَيَّق » وهو ما تعين له وقت لا يزيد على فعله كصوم رمضان ، وإلى « موسع »
 وهو ما كان وقته المعين يزيد على فعله كالصلاة والحج فهو غير في الإتيان به في أحد أجزائه .
 ومن حيث الفاعل إلى « قَرَضَ عَيْن » : وهو ما لا يدخله النيابة مع القدرة وعدم الحاجة كالعبادات
 الخمس ، و « قَرَضَ كَفَايَةً » : وهو ما يسقطه فعل البعض مع القدرة وعدم الحاجة ، كالعيد والجنائز .
 انظر : « المحصول » (1/117) ، « المستصفى » (1/65) ، « شرح اللمع » للشيرازى (1/105) ،
 « إرشاد الفحول » (1/50) ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 91 بتحقيقى ، « نهاية السؤل »
 (1/55) ، « تحفة السؤل » للرهوت (2/20) ، « شرح الكوكب » (1/345 ، 346) ، « قواعد
 الأصول » للبغدادى ص 24 ، 25 بتحقيقى .

اشتركت فيه حتى صحَّ صدقُ اسم الواجبِ عليها ، وذلك هو ما ذكره من الثواب على الفعل والعقاب على الترك ؛ وكذلك يقال في بقية الأحكام .

فإن قيل : قوله : يعاقب على تركه يقتضى لزوم العقاب لكل من ترك واجبا ، وليس ذلك بلازم .

فالجواب : أنه يكفى في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من العصاة ، مع العفو عن غيره .

أو يقال : المراد بقوله : « وَيُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ » ، أى ترتب العقاب على تركه ، كما عُبِّرَ بذلك غيو واحد ؛ وذلك لا ينافى العفو عنه .

وأورد على التعريف المذكور : أنه غير مانع لدخول كثير من السنن فيه ، فإن الأذان سنة ، وإذا تركه أهل بلد قوتلوا⁽¹⁾ ، وكفى بذلك عقابا ؛ وكذلك صلاة العيدين عند من يقول بذلك⁽²⁾ ، ومن ترك الوتر ردت شهادته ونحو ذلك .

وأجيب : بأن المراد عقاب الآخرة ، وبأن العقوبة المذكورة ليست على نفس الترك بل على لازمه ، وهو الانحلال من الدين ، وهو حرام ، وردَّ الشهادة ليس عقابا ، وإنما هو عدم أهلية لرتبة شرعية شرطها كمالات تجتمع من أفعال وترك ، فدخل فيها الواجب وغيره .

ألا ترى أن العبد إذا ردت شهادته لم يكن ذلك عقوبة له ، وإنما ذلك لنقصانه عن درجة العدالة ؟!

(1) قال العلماء : لأن جميع ذلك من شعائر الإسلام الظاهرة ، وإنما المقاتلة على مثل ذلك لما يلزم من الاجتماع على تركه من استخفافهم بالدين بخفض أعلامه ؛ لأن الأذان من أعلام الدين . انظر : « البحر الرائق » (1/269) ، « المبسوط » (1/133) ، « المذهب » (1/55) ، « مغنى المحتاج » (1/134) ، « كشف القناع » (1/234) ، « مواهب الجليل » (1/423) ، « أصول السرخسي » (1/114) .

(2) عند الشافعية والحنابلة والحنفية .

انظر : « مغنى المحتاج » (1/587) ، « شرح المذهب » للنووى (5/5) ، « شرح منتهى الإرادات » (1/324) ، « الفروع » (2/137) ، « المغنى » (2/111) ، « مجمع الأنهر » (1/107) .

على أن الصحيح أن الأذان في المِضر فرض كفاية⁽¹⁾ ، ونص أصحابنا على أنه لا يقاتل مَنْ ترك العيدين⁽²⁾ .

والسؤالان واردان على حد المحذور ، والجواب ما تقدم .

تعريف المندوب

والمندوب : هو المأخوذ من النذب ، وهو الطلب لغة⁽³⁾ ، وشرعاً من حيث وصفه بالنذب هو « مَا يَثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ »⁽⁴⁾ .

(1) وإلى هذا ذهب جمع من أئمة المالكية كابن عبد البر وابن رشد والباجي وجعله الأبي وابن عرفة مشهور المذهب ؛ لأنه شعار الإسلام ، وسنة مؤكدة في حق مساجد الجماعات ولو تلاصقت المساجد ؛ وكذا كل جماعة تطلب غيرها للصلاة ، وذهب عبد الوهاب وابن الجلاب وخليل في « مختصره » وابن عسकर في « إرشاده » إلى سنته . انظر تفصيل ذلك في : « الرسالة » لابن أبي زيد مع « إيضاح المعاني » لمقيدته ص 42 ، 43 ، « إرشاد السالك » لابن عسकर مع « الإسماعيل في مشكل الإرشاد » لمقيدته ص 34 ، « الثمر الداني على رسالة القيرواني » للأبي ص 116 بتحقيقى ، جميعها من مطبوعات دار الفضيلة ، « التفریع » لابن الجلاب (1/ 221) ، « عيون المسائل » للقاضي عبد الوهاب (1/ 268) ، « مواهب الجليل » للحطاب (1/ 421 ، 422) .

(2) قال ابن العربي : لا يقاتل أهل بلد على تركها ، والمذهب أنها سنة مؤكدة أو واجبة لا ينبغي تركها ، قال الحطاب : وهو المشهور المعروف من المذهب ، قال القرافي : وعند أبي حنيفة : واجب على الأعيان ، وعند ابن حنبل : فرض على الكفاية .

انظر : « التاج والإكليل » (2/ 189) ، « الذخيرة » للقرافي (2/ 417) ، « التلقين » لعبد الوهاب (1/ 136) ، « الكافي » لابن عبد البر (1/ 77) ، « كفاية الطالب » للمنوني (1/ 491) .

(3) المندوب : لغة : الطلب والدعاء والحث على الشيء ، ومنه تَدَبُّهُ إِلَى الأمر : دعاه وَحَثَّهُ ، ومنه قول الشاعر :

لا يسألون أخاهم حين يندبهم في الثائبات على ما قال برهانا

انظر : « تاج العروس » (4/ 253 ، 254) ، « لسان العرب » (1/ 755) ، « مذكرة الشنقيطي » ص 18 .
(4) وقال المصنف في « التلخيص » (1/ 162) : هو الفعل المأمور به الذي لا يلحق الذم والمأثم شرعاً على تركه من حيث هو ترك له ، وينحوه عرْفُه النَّزَالِي وقال في « البرهان » (1/ 214) : هو الفعل المقتضى شرعاً من غير لوم على تركه ، وعرْفُه الْأَمْدَى بأنه : المطلوب فعله شرعاً من غير ذم على تركه مطلقاً . وقال بعضهم : ما طلب الشارع فعله طلباً غير جازم كالسواك والرواتب والتطيب يوم الجمعة .
فائدة : جمهور الأصوليين على أن المندوب مأمور به حقيقة ؛ لأن المندوب طاعة ، والطاعة تكون بامثال أمر الله ، فكان المندوب مأموراً به حقيقة .

تعريف المباح

والمباح⁽¹⁾ من حيث وصفه بالإباحة (مَا لَا يَثَابُ عَلَى فِعْلِهِ) ، يريد ولا على تركه «وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ»⁽²⁾ ، يريد ولا على فعله ، أى لا يتعلق بكل من فعله وتركه ثواب ولا عقاب .
ولا بدّ من زيادة ما ذكرنا لثلاث يدخل فيه المكروه والحرام .

= والجمهور على أن المندوب يسمى سنة ومستحباً وتطوعاً ونفلًا خلافاً للحنفية الذين يجعلون المندوب مرادفاً للنفل ولا كراهة عندهم في تركه ، وفرقوا بين السنة والنفل ، فجعلوها أعلى منه رتبة ، فإن كانت مؤكدة فتركها مكروه تحرّماً ، وإن كانت غير مؤكدة فتزيتها .

والمندوب خادم للواجب ودافع على الالتزام به وجائز لما قد يقع فيه من نقص ؛ ولأنه إما مقدمة له أو تذكر به كأن من جنسه الواجب أو لا . فالذى من جنسه الواجب كئافل الصلوات مع فرائضها ، والذى من غير جنسه كالسواك وتعجيل الإفطار ، وتأخير السحور ونحو ذلك قاله الشاطبي .

انظر : «المستصفى» (1/ 88) ، «أحكام الأمدى» (1/ 163) ، «تحفة المستول» (2/ 76) ، «البحر المحيط» (1/ 284) ، «نهاية السؤل» (1/ 62) ، «الإبهاج» (1/ 56) ، «مذكرة الشنيطى» ص 18 ، «الشرح الكبير» للعبادى (1/ 210 - 212) ، «قواعد الأصول» للبغدادى بشرح مقيد ص 27 ، «المواقفات» (1/ 151) ، «المسودة» (1/ 90) .

(1) المباح : لغة : المعلن والمأذون فيه ، البوح : ظهور الشيء ، يقال : باح به صاحبه ، وأباح الرجل ماله : أذن في الأخذ منه والترك . انظر : «اللسان» (2/ 416) ، «العين» (3/ 311) ، «المصباح المنير» (1/ 65) ، «المحكم» (4/ 31) .

(2) عرفه إمام الحرمين في «البرهان» (1/ 216) بأنه : «ما خيّر الشارع فيه بين الفعل والترك من غير اقتضاء ولا زجر» ، وقال في «التلخيص» (1/ 161) : «ما ورد الإذن فيه من الله تعالى في فعله وتركه من حيث هو ترك له من غير تخصيص أحدهما باقتضاء ذم أو مدح» ثم قال : «وهذا حدّ شديد ...» وله تعريفات أخرى كقول بعضهم : ما لا يتعلق بفعله مدح ولا ذم ، أو «ما لا يتعلق به أمر ولا نهى لذاته» ، وقيل غير ذلك .

فائدة مهمة : الإباحة عند الأصوليين قسمان :

1 - إباحة شرعية : أى عُرفت من قبل الشرع كإباحة الجماع في ليالى رمضان المنصوص عليها بقوله : «أَحِلَّ لَكُمْ زَيْلَةُ الزَّيْبَارِ إِذْ فُتِّحَتْ إِلَيْكُمْ» [البقرة : 187] .

2 - إباحة عقلية : وتسمى في الاصطلاح : البراءة الأصلية والإباحة العقلية أو «استصحاب العدم الأصلى حتى يرد دليل ناقل عنه» ومن فوائد الفرق بين الإباحتين المذكورتين أن رفع الإباحة الشرعية يسمى نسخاً كرفع إباحة الفطر في رمضان وجعل الإطعام بدلاً عن الصوم ، والإباحة العقلية فليس رفعها نسخاً ، ولذا لم يكن تحريم الربا نسخاً لإباحته في أول الإسلام .

تعريف المحظور

والمحظور⁽¹⁾ من حيث وصفه بالحظر، أى الحرمة « مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ » امتثالاً⁽²⁾، « وَيُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ »⁽³⁾. وتقدم السؤالان وجوابهما .

تعريف المكروه

والمكروه⁽⁴⁾ من حيث وصفه بالكراهة « مَا يُثَابُ عَلَى تَرْكِهِ » امتثالاً « وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى فِعْلِهِ »⁽⁵⁾.

= انظر : « المستصفى » (66/1)، « الإيجاز » (60/1)، « الشرح الكبير » للعبادى (212/1، 213)، « شرح ابن الفركاح على الورقات » ص 98، « أحكام الأمدى » (168/1)، « المحصول » (128/1/1)، « تيسير التحرير » (225/2)، « شرح اللمع » للشيرازى (106/1)، « مذكرة الشنقيطى » ص 19، « شرح المحصول » للقرافى (95/1، 96)، « البرهان » (216/1).

(1) المحظور : لغة : الحجر والمنع والحبس ، وكل من حال بينك وبين شيء فقد حظره عليك . انظر : « المحكم » (282/3)، « اللسان » (203/4)، « تاج العروس » (58/11)، « أسامى البلاغة » ص 132 .

(2) قوله : امتثالاً : يعنى إذا تركه لامتنال الأمر وقصد التقرب إلى الله تعالى ، أمّا إذا تركه لعدم وصوله إليه ، أو من غير أن تحضر نيّة لامتنال الأمر فليس له ثواب على تركه . قاله ابن الفركاح والماردينى . انظر : « شرح الفركاح » ص 100 ، « الأنجم الزاهرات » ص 92 .

(3) هذا تعريف المصنف هنا وقد حدّده فى « البرهان » (216/1) فقال : « المحظور : هو ما زجر الشارع عنه ولّام على الإقدام عليه » وله تعريفات أخرى منها : ما يؤذم فاعله ويمدح تاركه ، وقيل : ما يتنهض فعله سبباً للذم شرعاً بوجه ما من حيث هو فعل له « ويسمى حراماً ، ومعصية ، وذنباً ، وقبيحاً ، ومزجوراً عنه ، ومُتَوَعِّداً عليه يعنى من الشرع . انظر : « نفائس الأصول » للقرافى (87-89)، « البحر المحيط » (255/1)، « المستصفى » (76/1)، « إرشاد الفحول » (51/1)، « المحصول » (127/1/1)، « شرح الكوكب » (386/1)، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 92 .

(4) المكروه : لغة : ضد المحبوب أخذاً من الكراهة ، وقيل : من الكرية وهى الشدة فى الحرب . انظر : « اللسان » (534/13)، « تهذيب اللغة » (10/6)، « المصباح المنير » (532/2)، « ميزان الأصول » للسمرقندى ص 43 .

(5) وعرفه المصنف فى « البرهان » (216/1) فقال : « المكروه : ما زجر عنه ولم يلم على الإقدام عليه » وقال فى « التلخيص » (169/1) : ما نهى عنه تنزيهاً وندباً إلى تركه ، كقولنا : يكره ترك النوافل ، ويطلق المكروه فى اصطلاح أهل العلم ويراد به :

وإنما قيدنا ترتب الثواب على الترك في المحذور والمكروه امتثالاً ؛ لأن المحرمات والمكروهات يخرج الإنسان من عهدها⁽¹⁾ بمجرد تركها ، وإن لم يشعر بها فضلاً عن القصد إلى تركها ، لكنه لا يترتب الثواب على الترك إلا إذا قصد به الامتثال .

فإن قيل : وكذلك الواجبات والمندوبات لا يترتب الثواب على فعلها إلا إذا قصد به الامتثال .

فالجواب : أن الأمر كذلك ، ولكنه لما كان كثير من الواجبات لا يتأتى الإتيان بها إلا إذا قصد بها الامتثال ، وهو كل واجب لا يصح فعله إلا بنية ، لم يحتاج إلى التقييد بذلك ، وإن كان بعض الواجبات⁽²⁾ تبرأ الذمة بفعلها ولا

= • الأول : الحرام : حيث أطلق المتضمنون المكروه على المُحَرَّم ، ووقع ذلك في عبارة الشافعي ومالك وأحمد ، قال الصيدلاني : وهو غالب في عبارة المتضمنين كراهة أن يتناولهم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَا كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل : 116] .

• الثاني : ما نهى عنه نهي تنزيه : لا تحريم كالصلاة في الأوقات المكروهة .

• الثالث : خلاف الأولى : ويراد به ترك ما مصلحته راجحة وإن لم يكن منهيًا عنه كترك المندوبات ويسميه الفقهاء بـ « ترك الأولى » وهذا الاصطلاح قد أهمله جمهور الأصوليين وذكره أهل الفقه ، وهو واسطة بين الكراهة والإباحة .

والفرق بين المكروه وخلاف الأولى : أن ما ورد فيه نهي مقصود يُقَالُ فيه مكروه ، وما ليس فيه نهي مقصود يُقَالُ فيه : خلاف الأولى ، ولا يُقَالُ : مكروه كترك سنة الفرض القبلي مثلاً .

• الرابع : ما فيه شبهة : أو ما كان موضع لبس لغموض الأدلة فيطلق ويُرادُ به ما في القلب من حزاة وإن كان غالب الظن الحل كأكل لحم الضبع . انظر : « المستصفى » (67 / 1) ، « تحفة المستول » (80 / 2 ، 81) ، « البحر المحيط » (1 / 296 ، 297) ، « الإبهاج » (1 / 59) ، « شرح الكوكب المنير » (1 / 419) ، « أحكام الأمدى » (1 / 166) ، « الشرح الكبير على الورقات » للعبادي (1 / 221) ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 93 ، « أعلام الموقعين » (1 / 39) .

(1) قال السوسي : المراد بمهنة المحرم : ما يترتب على فعله من العقاب ومهنة المكروه : ما يترتب على فعله من اللوم . وقوله : بمجرد تركهما : صادق بأنواع الترك ، فيشمل ما إذا تركهما رياء وخوفاً من مخلوق أو من غير قصد أصلاً . وعقابه في الرياء وخوف المخلوق ليس عليهما لعدم فعلهما ، بل على ذلك القصد المذموم الذي هو من قبيل الحرام . انظر : « حاشية السوسي على قرة العين » ص 23 .

(2) قوله : وإن كان بعض الواجبات : وكذا بعض المندوبات مما يصح بدون نية كالنضح الذي هو رش الماء باليد ، وكإزالة النجاسة - على القول بسنيتها - وغسل الميت كذلك - على القول بسنيتها - وإن كان تعبدًا ؛ لأنه تعبد في الغير وهو لا يفتر لنية كفسل الإناء سبعا من ولوغ الكلب فيه ، بخلاف =

يترتب الثواب على ذلك إلا إذا قصد الامتثال ، كنفقات الزوجات وردّ المغصوب والودائع وردّ الديون ونحو ذلك مما يصح بغير نية ، والله أعلم .

تعريف الصحيح

والصَّحِيحُ⁽¹⁾ من حيث وصفه بالصحة ، اصطلاحاً⁽²⁾ « مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النَّفْذُ » بالذال المعجمة ، وهو البلوغ إلى المقصود ، كحل الانتفاع في البيع والاستمتاع في النكاح .

وأصله من نفوذ السهم أى بلوغه إلى المقصود . « وَيُعْتَدُّ بِهِ » في الشرع ، بأن يكون قد جمع ما يعتبر فيه شرعاً عقداً كان أو عبادة .

فالنَّفْذُ⁽³⁾ من فعل المكلف ، والاعتدال من فعل الشارع ، وقيل : إنهما بمعنى واحد .

=التعبد في النفس كفعل اليدين ثلاثاً قبل إدخالهما في الإناء في الوضوء فهذه المندوبات لا يثاب عليها إلا إذا فعلها امتثالاً . انظر : « حاشية السوسى على قرة العين » ص 24 .

(1) الصحيح : لغة : السليم ضد السقيم ، والصحة في البدن حالة طبيعة تجرى أفعاله معها على المجرى الطبيعى ، وقد استعيرت الصحة للمعاني ، فيقال : صحت الصلاة إذا أسقطت القضاء ، وصح العقد : إذا ترتب عليه أثره . انظر : « الشرح الكبير » للعبادى (1/222) .

(2) وقيل في حدّ الصحيح : ما اغتدّ به في الشرع أو : ما تعلّق به النفوذ وحصل به المقصود ، وقيل : الصحة موافقة الأمر وهذا تعريف المتكلمين . وقيل : الصحة في العبادة وقوع الفعل كافياً في صحة القضاء ، وفي المعاملات : ترتب أحكامها المقصودة بها عليها ، وقيل : الصحة استتباع الغاية وقيل غير ذلك . انظر : « شرح اللمع » للشيرازى (1/107) ، « نهاية السؤل » (1/76) ، « مناهج العقول » (1/77) ، « تشنيف المسامع » (1/68 ، 69) ، « المستصفى » (1/94) ، « فواتح الرحموت » (1/121) ، « شرح الكوكب » (1/465) ، « البحر المحيط » (1/312 ، 313) ، « المحصول » (1/1) ، « نزهة الخاطر العاطر » لابن بدران (1/164) .

(3) قال الشُّرَّاح : إذا ترتب على العقد ما يقصد منه مثل البيع إذا أفاد الملك ، والنكاح إذا أفاد حل الوطء ، والخلع إذا أفاد بينونة الزوجة قيل له صحيح ، ويعتدّ به ، فالاعتداد بالعقد هو المراد لوصفه بالصحة ويكونه نافذاً . قال ابن الفركاح وبيمه الماردينى : فلو اكتفى (المصنف) بأحد اللفظين وهو عبارة « ما يعتد به » عن قوله : « ويتعلّق به النفوذ » كان أولى من الجمع بينهما ، فإن الألفاظ المترادفة تجتنب في الرسوم ، وردّ بعضهم فقال : والنفوذ والاعتداد معناهما واحد ، لكن العبادة في الاصطلاح إنما تصف بالاعتداد لا بالنفوذ ، فلذا جمع الجوينى بينهما . انظر : « شرح ابن الفركاح » ص 102 =

تعريف الباطل

«وَالْبَاطِلُ»⁽¹⁾ من حيث وصفه بالبطلان : «مَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ النُّفُوزُ وَلَا يَعْتَدُّ بِهِ» بأن لم يستجمع ما يعتبر فيه شرعاً ، عقدًا كان أو عبادة⁽²⁾ .
والعقد في الاصطلاح يوصف بالنفوذ والاعتداد ، والعبادات توصف بالاعتداد فقط .

الفرق بين الفقه والعلم

«وَالْفِقْهُ» بالمعنى الشرعى المتقدم ذكره «أَخْصُ مِنَ الْعِلْمِ» ؛ لصدق العلم على معرفة الفقه والنحو وغيرهما ، فكلُّ فقه علم⁽³⁾ وليس كُلُّ علم فقهاً . وكذا بالمعنى اللغوى ، فإن الفقه هو الفهم ، والعلم المعرفة ، وهى أعم .

= «الأنجم الزاهرات» للماردينى ص 94 ، «غاية المأمول» للرملى ص 67 ، «الشرح الكبير» للعبادى (1/223) ، «النفحات على الورقات» ص 22 .

(1) الباطل : لغة : الذاهب مقابل الصحيح ، وبطل الشيء إذا ذهب ضياعاً وخسراً فهو باطل ، والباطل نقض الحق ، والجمع : أباطيل .
انظر : «اللسان» (56/11) ، «المصباح المنير» (52/1) .

(2) ذهب جمهور العلماء إلى أن البطلان والفساد مترادفان ، يقابلان الصحة الشرعية سواء كان ذلك فى العبادات أو فى المعاملات ، فهما فى العبادات : عبارة عن عدم ترتب الأثر عليهما ، أو عدم سقوط القضاء ، أو عدم موافقة الأمر ، وفى المعاملات : عبارة عن عدم ترتب الأثر عليها ، فإذا صلى بغير وضوء فصلاته باطلة ، وإذا باع ما لا يملك فالبيع باطل ، لاختلال شرط الصلاة والبيع . وفرّق الإمام أبو حنيفة بين البطلان والفساد فى باب المعاملات حيث قال : الفاسد : هو ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه ، ويفيد الملك عند اتصال القبض به ، والباطل ما لم يشرع بأصله ولا بوصفه .

انظر : «الشرح الكبير» للعبادى (1/223 - 227) ، «شرح ابن الفركاح» ص 103 ، «شرح الكوكب المنير» (1/473) ، «تشنيف المسامع» (1/73) ، «تحفة المستول» للرهونى (1/96) ، «نهاية السؤل» (1/77) ، «مناهج العقول» (1/78) ، «نزهة الخاطر شرح روضة الناظر» (1/167) ، «تيسير التحرير» (2/236) ، «ميزان الأصول» للسمرقندى ص 39 .

(3) قال ابن الفركاح : وذلك أن الفقه فى عرف العلماء إنما يقال على معرفة الأحكام الشرعية ، والعلم يقال على ما هو أعم من ذلك ، فإن كل من أتقن صناعة علمية من نحو أو كلام أو غير ذلك قيل له : عالم بذلك الفن ، والفقه نوع من أنواع العلم ، فكل فقه علم ، وليس كل علم فقهاً ، وكل فقيه عالم ، وليس كل عالم فقهاً . انظر : «شرح ابن الفركاح على الورقات» ص 104 .

تعريف العلم

«وَالْعِلْمُ» في الاصطلاح : «معرفة المعلوم» ، أى إدراك ما من شأنه أن يعلم ، موجوداً كان أو معدوماً ، «عَلَى مَا هُوَ بِهِ» في الواقع ، كإدراك الإنسان أى تصويره بأنه حيوان ناطق ، وكإدراك أن العالم وهو ما سوى الله تعالى حادث .

وهذا الحد للقاضى أبى بكر الباقلانى ⁽¹⁾ ، وتبعه المصنّف ⁽²⁾ .

واعترض بأن فيه دوراً ؛ لأنّ المعلوم مشتق من العلم ، فلا يُعرَف المعلوم إلّا بعد معرفة العلم ؛ لأن المشتقّ مشتمل على معنى المشتقّ منه مع زيادة ، وبأنّه غير شامل لعلم الله سبحانه ؛ لأنه لا يسمى معرفة إجماعاً ، لا لغة ولا اصطلاحاً ⁽³⁾ .

(1) هو : الإمام محمد بن الطيب الباقلانى البصرى المالكي ، فقيه ، أصولى ، متكلم من كبار أصحاب أبى الحسن الأشعري والمقدم فيهم . توفى سنة 403 هـ . انظر : «وفيات الأعيان» (3/400) ، «تاريخ بغداد» (5/379) ، «البداية والنهاية» (11/350) .

(2) قوله : وتبعه المصنّف : يعنى هنا في «الورقات» وفي بعض كتبه كـ «التلخيص في أصول الفقه» (1/108) وزاد فيه بعد ذكره لتعريف الباقلانى : «ولو قلت : العلم : ما يعلم به المعلوم كان أسد عندنا ، ولو قلت : العلم : ما أوجب محله الاتصاف بكونه عالماً لكان صحيحاً ، وقد أوما إليه شيخنا في بعض مصنفاته . وجهور أهل الأصول قالوا : بأن العلم محدد - كما ذكر الفتوحى - وذهب آخرون إلى أن العلم لا يُحدد ؛ لأن الأشياء - كلها - لا تعرف إلّا بالعلم ، والحديث يكشف عن حقيقة المحدود : فلو حُدّ العلم فلا يخلو أن يحدّه ، أو بغيره ، فإن حُدّ بغيره : كان محالاً ؛ لأن العلم لا ينكشف بغيره ، وإن حُدّ به فهو - أيضاً - محال ؛ لأنه لا يُعرف الشيء بنفسه . وذهب المصنّف في «البرهان» والغزالي إلى أنه لا يُحدد وتوسط القاضى ابن العربي فقال : والصحيح : أن العلم لا يقتصر بشبكة الحد ، وإنما يتوصل إليه على سبيل الرسم المقرب للمعنى . انظر : «البرهان» للجويني (1/99) ، «المستصفى» (1/25) ، «المنقول» ص 38 ، «المسودة في أصول الفقه» (2/1003) ، «الحدود» للبايجى ص 24 ، «التنبيه» لأبى الخطاب (1/36) ، «أحكام الأمدى» (1/29) ، «الأنجم الزاهرات» ص 97 ، «شرح ابن الفركاح» ص 104 ، 105 ، «المحصول» (1/1/99) ، «شرح اللمع» (1/83 ، 84) ، «المحصول» لابن العربي ص 24 ، «الشرح الكبير» للعبادى (1/239 - 241) ، «تشنيف المسامع» (1/96) .

(3) قالوا : لأن المعرفة تطلق على العلم بعد الجهل ، وعلى الإدراك الأخير من الإدراكين يتخللها عدم وذلك على الله محال ، ويوجب عنه بأن المُعرَف العلم الحادث . انظر : «حاشية السوسى على قرة العين» ص 27 ، مع «الشرح الكبير على الورقات» للعبادى (1/240 - 243) .

وبأن قوله : « عَلَى مَا هُوَ بِهِ » ⁽¹⁾ زائدٌ لا حاجة إليه ؛ لأن المعرفة لا تكون إلَّا كذلك .

تعريفُ الجهل

« وَالْجَهْلُ ⁽²⁾ تَصَوُّرُ الشَّيْءِ عَلَى خِلَافِ مَا هُوَ بِهِ » في الواقع .

وفي بعض النسخ : « على خلاف ما هو عليه » كتصور الإنسان بأنه حيوان صاهل ، وإدراك الفلاسفة أن العالم قديم .

فالمراد بالتصور هنا التصوُّر المطلق الشامل للتصور الساذج وللتصديق . وبعضُهُم وصفَ هذا بالجهل المُركَّب ⁽³⁾ ، وجعل الجهل البسيط ⁽⁴⁾ : عدم العلم بالشَّيء ، كعدم علمنا بما تحت الأرضين وبما في بطون البحار ، وهذا لا يدخل في تعريف المصنف ، فلا يسمى عنده جهلاً .

والتعريف الشامل للقسمين أن يُقال : الجهل انتفاء العلم بالمقصود ، أى ما من شأنه أن يُقصدَ فيُدْرَكَ ، إما بأن لم يدرك أصلاً وهو البسيط ، أو بأن يُدْرَكَ على خلاف ما هو عليه في الواقع ، وهو المركب .

(1) قوله : على ما هو به : قال السوسى : أى الوجه والوصف الذى هو به أو وُصفَ وجهه هو به ، فـ (ما) موصولة أو نكرة موصوفة ، والواقع : هو علم الله أو اللوح المحفوظ ، وقيل غير ذلك . انظر : « حاشية السوسى على قرّة العين » ص 28 ، مع حاشية الخطيب « النفحات » ص 25 .

(2) الجهل : لفة : خلاف العلم ، واصطلاحاً : قيل فيه : اعتقاد المعلوم على خلاف ما هو به ، وقيل : إدراك الشَّيء على خلاف ما هو عليه ، وقيل : تصوُّر المعلوم على خلاف ما هو به ، وقيل : الجهل : انتفاء العلم بالمقصود وقيل غير ذلك . انظر : « قواطع الأدلة » للسمعاني ص 23 ، « حاشية العطار على جمع الجوامع » (1/ 211) ، « شرح اللمع » (1/ 89) ، « الحدود » للبايى ص 29 ، « إجابة السائل » ص 61 ، « المعتمد » للبصرى (2/ 420) ، « المحصول » (1/ 101) .

(3) الجهل المركب : هو عبارة عن اعتقاد جازم غير مُطابق للواقع ، ويسمى بذلك لأنه مركب من عدم العلم بالشَّيء ، ومن الاعتقاد الذى هو غير مطابق لما في الخارج . انظر : « معجم التعريفات » للجرجاني ص 72 ، « شرح الكوكب » (1/ 77) ، « الشرح الكبير » للعبادى (1/ 251) ، « شرح ابن الفركاح » ص 106 ، « حاشية العطار على جمع الجوامع » (1/ 212) .

(4) الجهل البسيط : هو عدم العلم عمّا من شأنه أن يكون عالماً . انظر : « المصادر السابقة » .

وُسُمِيَ مركَّبًا لِأَنَّ فِيهِ جَهْلَيْنِ : جهل بالمدرک⁽¹⁾ ، وجهل بأنه جهل به .

أقسام العلم الحادث

«وَالْعِلْمُ» الحادث وهو علم المخلوق ينقسم إلى قسمين : ضرورى ومكتسب .

وأما العلم القديم : وهو علم الله سبحانه وتعالى ، فلا يوصف بأنه ضرورى ولا مكتسب .

فالعلم «الضرورى» هو «مَا لَمْ يَقَعْ عَنْ نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ» بأن يحصل بمجرد التفات النفس إليه فيضطر الإنسان إلى إدراكه ولا يمكنه دفعه عن نفسه ، وذلك «كَالْعِلْمِ الْوَاقِعِ» أى الحاصل «بِإِخْدَى الْحَوَاسِّ» جمع حاسة بمعنى القوة الحساسة «الْخَمْسِ» الظاهرة ، احترازًا من الباطنة .

«الَّتِى هِىَ : السَّمْعُ» : وهو قوة مودعة فى العصب المفروش فى مقعر الصماخ⁽²⁾ ، أى مؤخره ، يدرك بها الأصوات بطريق وُضُولِ الهَوَاءِ الْمُتَكَيِّفِ بكيفية الصوت إلى الصماخ ، بمعنى أن الله سبحانه يخلق الإدراك فى النفس عند ذلك .

«وَالْبَصَرُ» : وهو قوة مودعة فى العَصَبَتَيْنِ الْجَوْفَتَيْنِ اللتين يتلاقيان فى الدماغ ثم يتفرقان فيتأديان إلى العينين ، يدرك بهما الأضواء والألوان والأشكال وغير ذلك مما يخلق الله إدراكه فى النفس عند استعمال العبد تلك القوة .

(1) جهل بالمدرک : أى لإدراكه على خلاف ما هو به فى الواقع ، وجهلاً بأنه جاهل لاعتقاده أنه عالم به ، وهذا غير مطابق للواقع ؛ لأن تصور جهله على خلاف ما هو به . انظر : «حاشية السوسى» ص 29 .

(2) مقعر الصماخ : صماخ الأذن : الخَرْقُ الذى يقضى إلى الرأس وهو السمع ، وقيل : هو الأذن نفسها ، والجمع : أصمخه ، ومقعره : باطنه ومؤخره ، وفى مؤخره عصبه جُلِّدت عليه كالطبل .

انظر : «المصباح المنير» (347/1) ، «العين» (192/4) ، «اللسان» (34/3) ، «تاج العروس» (293/7) ، «حاشية السوسى» ص 31 .

«وَالشَّمُّ» : وهو قوةٌ مودعة في الزائدتين الناتنتين في مقدم الدماغ الشبهيتين بحلمتى الثدي ، يدرك بها الروائح بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية ذى الرائحة إلى الخيشوم ، يخلق الله سبحانه وتعالى الإدراك عند ذلك .

«وَالذَّوْقُ» : وهو قوةٌ منبئةٌ في العصب المفروش على جِزْم اللسان ، يُدرك بها الطُّعوم ، بمخالطة القوة اللعابية التى فى الفم للمطعموم ووصولها إلى العصب ، يخلق الله سبحانه وتعالى الإدراك عند ذلك .

«وَاللَّمْسُ» : وهو قوةٌ منبئةٌ فى جميع البدن ، يدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ونحو ذلك عند الاتصال والالتماس ، يخلق الله سبحانه وتعالى الإدراك عند ذلك ، وفى بعض النسخ : تقديم اللمس على الشم والذوق .

وهذه الحواس الخمس الظاهرة هى المقطوع بوجودها ⁽¹⁾ ، وأما الحواس الباطنة ⁽²⁾ التى أثبتها الفلاسفة فلا يثبتها أهلُ السُّنة ؛ لأنها لم تقم دلائلها على الأصول الإسلامية .

ودلَّ كلام المصنّف على أن العلم الحاصل من هذه الحواس غير الإحساس ⁽³⁾ .

(1) المقطوع بوجودها : بمعنى أن العقل حاكم بالضرورة بوجودها من غير افتقار إلى نظر واستدلال بوجودها باتفاق من أهل السُّنة والفلاسفة . انظر : «حاشية السوسى» ص 37 .

(2) الحواس الباطنة : عند الفلاسفة حيث زعموا أن الحواس الباطنة خمس : الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمفكرة . أما الحس المشترك : فهو قوة ترسم فيها صورة المحسوسات بالحس الظاهر ، وأما الخيال : فهو خزانة لهذه القوة تخزن فيها الصورة المدركة بالحس ، والوهم : قوة تدرك بها المعانى الجزئية المنتزعة من المحسوسات بالحس الظاهر ، وأما الحافظة : وتسمى الذاكرة فهى خزانة لهذه القوة تحفظ فيها المعانى المدركة بالوهم ، وأما المفكرة فهى قوة فى التجويف الوسط من شأنها تركيب الصور والمعانى وتفصيلها أى تحليلها . انظر : بتصرف واختصار من «حاشية السوسى» ص 38 .

(3) قال العلامة الرملى : ويسمى العلم الواقع بإحدى هذه الحواس العلم الحسّ ، سواء أقلنا : إن نفس هذه الحواس مدركة أم المُدرك العقل بواسطتها ، وما تقرر من أن ما يدرك بالحواس المذكورة يسمى علماً ، هو مذهب الأشعرى وغيره ، وأما ما ذهب إليه بعضهم من أن الإحساس غير العلم ؛ لأننا إذا علمنا شيئاً ، ثم رأيناه وجدنا بين الحالين قرئاً ضرورياً فجوابه : أن هذا لا يمتنع كونه نوعاً من العلم مخالفاً لساير أنواعه . انظر : «غاية المأمول شرح ورقات الأصول» ص 82 .

ويوجد في بعض النسخ بعد ذكر الحواس الخمس «أو بالتواتر» ، وهو معطوف على قوله : « بإحدى الحواس الخمس » .

والمعنى : أن العلم الضروري كالعلم الحاصل بإحدى الحواس الخمس ، وكالعلم الحاصل بالتواتر ، وذلك كالعلم الحاصل بوجود النبي ﷺ ، وكظهور المعجزات على يديه ، وعجز الخلق عن معارضته .

ومن العلوم الضرورية : العلم الحاصل ببديهية العقل ⁽¹⁾ ، كالعلم بأن الكل أعظم من الجزء ، وأنّ النفس والإثبات لا يجتمعان .

«وَأَمَّا الْعِلْمُ الْمُكْتَسَبُ فَهُوَ الْمَوْقُوفُ عَلَى النَّظَرِ وَالْإِسْتِذْلَالِ» ، كالعلم بأن العالم حادث ، فإنه موقوف على النظر في العلم ومشاهدة تغيره ، فينتقل الذهن من تغيره إلى الحكم بحدوثه .

تعريف النظر

«وَالنَّظَرُ» ⁽²⁾ هُوَ الْفِكْرُ فِي حَالِ الْمَنْظُورِ فِيهِ» ⁽³⁾ ، ليؤدى إلى علم أو ظنٍّ ، بمطلوب تصديقى أو تصورى .

(1) بديهية العقل : وهى القضية التى يجزم العقل بها بمجرد تصوّر الطرفين : الموضوع والمحمول سواء أكان تصوّر كلٍّ من طرفيها بضرورة أم بنظر كقولنا : الواحد نصف الاثنين ، وتسمّى القضايا المعلومة بذلك الأوليات ، نسبة إلى الأوّل . انظر : « غاية المأمول » ص 82 .

(2) النظر : لغة : الانتظار وتأمل الشيء بالعين ، وتقليب الحدقة . انظر : « اللسان » (5/215) ، « المصباح المنير » (2/612) ، « أساس البلاغة » ص 640 ، 641 ، « غنار الصحاح » ص 666 .

(3) النظر : فى الاصطلاح قيل فيه : الفكر المودى إلى علم أو ظن ، وقال المصنف فى « البرهان » : حقيقة النظر تردد فى أنحاء الضروريات ومراتبها ، وقال السمعاني : النظر : هو الفكر فى حال المنظور إليه ، والتوصل بأدلته إلى المطلوب ، يقال : تناظر الرجلان ، إذا تقابلا بنظريهما ، أيهما المصيب وأيها المخطئ ، وقيل : هو تصفح الأدلة لاستخراج الأحكام ، وقيل غير ذلك .

انظر : « البحر المحيط » (1/42) ، « قواطع الأدلة » ص 54 ، « شرح الكوكب المنير » (1/57) ، « المختصر فى أصول الفقه » للبعلى ص 34 ، « إرشاد الفحول » (1/46) ، « أحكام الآمدى » (1/28) ، « التمهيد » لأبى الخطاب (1/58) ، « المحصول » (1/105) ، « الشرح الكبير » للعبادى (1/265) ، « شرح اللّمع » (1/93) .

وَالْفِكْرُ⁽¹⁾ : حَرَكَةُ النَفْسِ فِي الْمَعْقُولَاتِ ، بِخِلَافِ حَرَكَتِهَا فِي الْمَحْسُوسَاتِ فَإِنَّهَا تَسْمَى تَخْيِيلًا .

تعريف الاستدلال والدليل

« وَالْإِسْتِدْلَالُ طَلَبُ الدَّلِيلِ » لِيُؤدِيَ إِلَى مَطْلُوبٍ تَصْدِيقِيٍّ ، فَالنَّظَرُ أَعْمٌ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ⁽²⁾ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ فِي التَّصَوُّرَاتِ⁽³⁾ وَالتَّصْدِيقَاتِ⁽⁴⁾ ، وَالْإِسْتِدْلَالُ خَاصٌّ بِالتَّصْدِيقَاتِ .

« وَالدَّلِيلُ » لُغَةً : « هُوَ الْمُرْشِدُ إِلَى الْمَطْلُوبِ ؛ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ عَلَيْهِ » .
وَأَمَّا اصْطِلَاحًا⁽⁵⁾ : فَهُوَ مَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ

- (1) الفكر : قال إمام الحرمين في « الشامل » : هو انتقال النفس من المعاني انتقالاتاً بالقصد وذلك قد يكون بطلب علم أو ظن فيسمى نظراً ، وقد لا يكون : كأكثر حديث النفس فلا يسمى نظراً بل تخيلاً وفكراً ، والفكر أعم من النظر ، وفي « شرح ابن الفراكح » : حقيقة الفكر : ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول ، مثاله أن تجهل حقيقة الإنسان ، فتأتي بمُعَرَّفٍ له ، فنقول : حيوان ناطق ، فيؤدي ذلك إلى معرفة الحقيقة المجهولة . انظر : « البحر المحيط » (42/1) ، « شرح ابن الفراكح » ص 111 هامش .
- (2) قوله : فالنظر أعم من الاستدلال : كأنه يشير إلى أن النظر أعم من الاستدلال ، ولهذا عرفه بالفكر في حال المنظور فيه ؛ لأن الفكر قد يكون من جهة ما يصدق به ويحكم عليه كقولنا : « الربا حرام » و« المتعة حرام » و« الاستجار على الوطء حرام » فهذه عقود علم تحرر بها بالفكر والاستدلال وحكم عليها ، وقد يكون الفكر من جهة تصور ما ولا يحكم عليه ، وذلك لعدم الاستدلال فكان الفكر أعم ، والاستدلال أخص ؛ لوجوده في أحد الفكرين . انظر تفصيل ذلك في : « الأنجم الزاهرات » ص 102 ، « الشرح الكبير على الورقات » للعبادي (274/1) ، « شرح ابن الفراكح على الورقات » ص 111 .
- (3) التصور : حصول صورة الشيء في العقل ، أو استحضار صورة شيء محسوس في العقل دون التصرف فيه ، وعند المناطقة : إدراك معنى المفرد من غير أن يحكم عليه بنفي أو إثبات كإدراك معنى الإنسان ومعنى الكاتب والشجر ونحو ذلك . انظر : « التعاريف » ص 180 ، « التعريفات » للجرجاني ص 53 ، « المعجم الوسيط » (548/1) ، « آداب البحث والمناظرة » للشنقيطي ص 8 ، 9 .
- (4) التصديق : هو أن تنسب باختيار الصدق إلى المخبر ، أو إثبات أمر لأمر بالفعل أو نفيه عنه بالفعل ، وهو الإسناد الخبري عند البلاغيين ، والجملة الاسمية عند النحويين نحو الكاتب إنسان فإدراك معنى الإنسان ومعنى الكاتب تصور وإدراك كون الإنسان كاتباً بالفعل أو ليس كاتباً بالفعل تصديق . انظر : « التعريفات » ص 54 ، « التعاريف » ص 178 ، « آداب البحث والمناظرة » للشنقيطي ص 9 .
- (5) هذا التعريف حكاه جماعة من الأصوليين منهم الأمدى وابن الحاجب وابن السبكي ، والشوكاني ، وقيل في تعريف الدليل أيضاً : ما صحَّ أن يرشد إلى المطلوب الغائب عن الحواس ، أو : هو الذي يلزم =

تعريف الظن والشك

«وَالظَّنُّ (2) تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخَرِ» (3) عند المجوز -
بكسر الواو - .

وقول المصنف رحمه الله : إن الظن هو التجويز ، فيه مسامحة ، فإن الظن ليس هو نفس التجويز ، وإنما هو الطرف الراجح من المجوزين (4) - بفتح الواو - ، والطرف المرجوح المقابل له يُقال له وَهْمٌ .

- = من العلم به العلم بشئ آخر . وقال الماتريدي : هو العلم الذى من سلكه أفضى به إلى غرضه ومقصوده .
انظر : «أحكام الأمدى» (28/1) ، «تحفة المستول» (161/1) ، «جمع الجوامع» (167/1) ، «التقرير والتحرير» (66/1) ، «المختصر فى أصول الفقه» للبعلى ص 33 ، «تيسير التحرير» (10/1) ، «التعاريف» ص 340 ، «الكليات» للعكبرى ص 439 ، «الحدود» للبايجى (ص 37 ، 41) ، «إحكام الفصول» للبايجى (47/1) ، «معجم التعريفات» للجرجاني ص 91 ، «البحر المحيط» (34/1 ، 35) ، «الجامع لأصول الفقه» لصديق خان ص 27 ، «ميزان الأصول» للسمرقندى ص 70 .
- (1) مطلوب جزئى : يعنى إلى مطلوب خبرى ، أى تصديقى ، كأن يقال للتدليل على حرمة النيذ : النيذ مسكر ، وكل مسكر حرام لقوله ﷺ : «كل مسكر حرام» فيلزم منه : أن النيذ حرام . واعلم أن الدليل اسم لما كان موجبا للعلم كالتواتر والإجماع ، وما كان موجبا للظن كالقياس وخبر الواحد ونحو ذلك . انظر : «شرح الورقات» لعبد الله بن صالح الفوزان ص 55 .
- (2) الظن : لغة : يأتى بمعنى اليقين ومنه قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَبْتُغُونَ أَنَّهُمْ مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة : 46] ، ويرد بمعنى الشك كما فى قوله تعالى : ﴿وَلَيْنَ فَهَمَّ إِلَّا يَقُولُ﴾ [البقرة : 78] أى يشكون .
- انظر : «اللسان» (272/13) ، «تهذيب اللغة» (260/14) ، «المصباح المنير» (356/2) ، «المفردات» للراغب ص 317 ، «الكليات» ص 593 ، «شرح ابن الفركاح» ص 112 .
- (3) عرّفه بهذا التعريف الشيرازى والبايجى ، وقيل : الظن : هو الاعتقاد الراجح من اعتقادى الطرفين ، وقيل : ترجح أحد ممكنين متقابلين فى النفس على الآخر من غير قطع ، وقيل : تغليب لأحد مجوزين ظاهرى التجويز . انظر التفصيل فى : «شرح اللّمع» (88/1) ، «الحدود» ص 30 ، «إحكام الفصول» (46/1) ، «المحصول» (102/1/1) ، «البحر المحيط» (74/1) ، «شرح الكوكب» (76/1) ، «التمهيد» لأب الخطاب (57/1) .
- (4) وينحو ذلك قال ابن الفركاح ، وقال الرملى : الظن فى الحقيقة هو الطرف الراجح ، ولكن التجويز لازمه ، فيكون المصنف عرّفه باللازم فيكون رسميا ، فلا يكون مدخولا . انظر : «شرح ابن الفركاح» ص 113 ، «غاية الوصول» ص 87 ، مع «الشرح الكبير» للعبادى (281/1 - 283) .

«وَالشُّكُّ تَجْوِيزُ أَمْرَيْنِ لَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ» ⁽¹⁾ عند المجوز - بكسر الواو - .

والتردد في ثبوت قيام زيد ونفيه على السواء شك ، ومع رجحان أحدهما ظنٌ للطرفِ الرَّاجِحِ ⁽²⁾ وَوَهْمٌ للطرفِ المرجوح .

تعريف أصول الفقه بالمعنى الاصطلاحي

«و» علم «أصول الفقه» الذى وضعت فيه هذه الورقات «طُرُقُهُ» ، أى طرق الفقه الموصلة إليه «عَلَى سَبِيلِ الإِجْمَالِ» ، كالكلام على مطلق الأمر والنهى وفعل النبى ﷺ والإجماع والقياس والاستصحاب ، والعام والخاص ، والمجمل والمبين وغير ذلك ، المبحوث عن أولها بأنه للوجوب حقيقة ، وعن الثانى بأنه للحرمة كذلك ، وعن البواق بأنها حُجَجٌ وغير ذلك مما سياتى .

بخلاف طرق الفقه الموصلة إليه على سبيل التعيين والتفصيل ، بحيث إن كلَّ طريق توصل إلى مسألة جزئية تدلُّ على حكمها نصًّا أو استنباطًا ، نحو ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [الأنعام : 72] ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء : 32] ، - وصلاته صلى الله عليه وسلم - فى الكعبة كما أخرجهُ الشيخان ⁽³⁾ ، والإجماع ⁽⁴⁾ على أن لبنت

(1) عرّفه بنحو هذا الشيرازى والباحى ، وقال الأمدى : هو التردد فى أمرين متقابلين لا ترجيح بينهما وقوع أحدهما على الآخر فى النفس ، وينحو ذلك عرّفه الجرجاني ، وقيل : الشك : تردد الذهن بين الطرفين . انظر : «اللّمع» ص 17 ، «شرح اللّمع» (1/ 89) ، «التمهيد» لأبى الخطاب (1/ 57) ، «التعريفات» ص 110 ، «البحر المحيط» (1/ 77 ، 78) ، «إحكام الفصول» (1/ 46) ، «الحدود» ص 29 ، «إرشاد الفحول» (1/ 46) .

(2) الوهم : هو الإدراك المقابل للظن ، وقيل : هو تجويز مرجوح ، فهو الطرف المقابل للظن الذى أذعنت النفس لتجويز وقوعه . انظر : «الشرح الكبير» للعبادى (1/ 284) ، «إجابة السائل» للصنعانى ص 59 ، «الكليات» ص 943 .

(3) يقصد حديث ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة ومعه أسامة وبلال وعثمان - رضى الله عنهم - فقال ابن عمر لبلال : أين صلى رسول الله ﷺ ؟ فقال : «صلى بين ذينك العمودين المقدمين ، وكان البيت على ستة أعمدة وجعل باب البيت خلف ظهره» وفى لفظ : «جعل عمودًا عن يساره وعمودًا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه .. ثم صلى» رواه البخارى (483) ، (4139) ، ومسلم (1329) .

(4) انظر هذا الإجماع فى : «المجموع» (3/ 15) ، «إعانة الطالبين» (4/ 136) ، «مغنى المحتاج» (4/ 136) «التقرير والتحجير» (3/ 152) .

الابن السُّدُس مع بنت الصلب حيث لا عاصب لها⁽¹⁾ ، وقياس الأرز على البُر⁽²⁾ في امتناع بيع بعضه ببعض إلا « مثلاً بمثل يداً بيد » كما رواه مسلم⁽³⁾ واستصحاب العصمة⁽⁴⁾ لمن يشك في بقائها ، فإن هذه الطرق ليست من أصول الفقه وإن ذكر بعضها في كتبه - يعني أصول الفقه - تمثيلاً .

« وَكَيْفِيَّةُ الاسْتِذْلَالِ بِهَا » أى بطرق الفقه الإجمالية من حيث تفاصيلها وجزئياتها عند تعارضها من تقديم الخاص منها على العام ، والمقيد على المطلق وغير ذلك .

وإنما حصل التعارض فيها لكونها ظنية ؛ إذ لا تعارض بين قاطعين .
وقوله : « وَكَيْفِيَّةُ » بالرفع عطفًا على قوله : « طَرُقُهُ » .

-
- (1) حيث لا عاصب : لأنه إن وجد أخ لبنت الصلب حجب بنت الابن ، وإن وجد أخ لبنت الابن تقاسما ما فضل عن نصف بنت الصلب للذكر مثل حظ الأنثيين . انظر : « حاشية السومى على قرّة العين » ص 49 .
- (2) قياس الأرز على البُر (أى القمح) : في الربا بعله أنه مطعوم ، قال النووي : وقد أجمع المسلمون على تحريم الربا في الجملة وإن اختلفوا في ضابطه وتفاصيله ، ونص النبي ﷺ في أحاديث كثيرة على تحريم الربا في ستة أشياء : الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والملح . فقال أهل الظاهر : لا ربا في غير هذه الستة بناء على أصلهم في نفى القياس ، وقال جميع العلماء سواهم : لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ما في معناها ، وهو ما يشاركتها في العلة ، واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة ، فعند الشافعى : العلة في الذهب والفضة كونها جنس الأثمان فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة ، والعلة في الأربعة الباقية كونها مطعومة فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم ، وعند مالك : العلة في التقيدين كالشافعى ، وفي الأربعة الباقية كونها تدخر للقوت وتصلح له ، فعدها إلى الزبيب ؛ لأنه كالتمر ، وإلى الحبوب لأنها في معنى البر والشعير ، وعند أبى حنيفة : العلة في الذهب والفضة الوزن ، وفي الأربعة الكيل فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرها وإلى كل مكيل ، وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعى في القديم : العلة في الأربعة : كونها مطعومة موزونة أو مكيلة بشرط الأمرين ، فعل هذا لا ربا في البطيخ والسفرجل ونحوه مما لا يكال ولا يوزن . انظر : « شرح مسلم » للنووى (13/11) مع « المجموع » (92/10) له « المغنى » لابن قدامة (27/4) ، « الجوهرة النيرة » (212/1) ، « مواهب الجليل » (4/345 ، 346) .
- (3) رواه مسلم (1587) ، وأبوداود (3349) ، (3350) ، والترمذى (1240) عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه .
- (4) استصحاب العصمة : أى عصمة الزوجية والمراد بالاستصحاب ثبوتها الآن ؛ لثبوتها قبل ذلك .

انظر : « حاشية السومى » ص 50 .

وكيفية الاستدلال بالطرق المذكورة تجر إلى الكلام على صفات مَنْ يستدلُّ بها ، وهو المجتهد .

فهذه الثلاثة - أعني طرقَ الفقه الإجمالية وكيفية الاستدلال بها وصفات من يستدل بها - هي الفَرْقُ المسمى بهذا اللقب ، أعني أصول الفقه ⁽¹⁾ ، المشعر بمدحه بابتناء الفقه عليه ، وهو المعنى الثاني الذي تقدمت الإشارة إليه .

أَبْوَابُ أَصُولِ الْفِقْهِ

« و » قوله : « أَبْوَابُ أَصُولِ الْفِقْهِ » مُبْتَدَأٌ ، خَبَرُهُ « أَقْسَامُ الْكَلَامِ وَالْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالْعَامُّ وَالْخَاصُّ » ، ويذكرُ فيه المطلق والمقيد ، « وَالْمُجْمَلُ وَالْمُبَيَّنُّ وَالظَّاهِرُ » ، وفي بعض النسخ : « وَالْمَوْوَلُ » وسيأتي ، « وَالْأَفْعَالُ » أى أفعال الرسول ﷺ ، « وَالنَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ وَالْتَعَارُضُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْأَخْبَارُ » جمع خَبَرٍ ، « وَالْقِيَاسُ وَالْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ وَتَرْتِيبُ الْأَدْلَةِ وَصِفَةُ الْمُفْتَى وَالْمُسْتَفْتَى وَأَحْكَامُ الْمُجْتَهِدِينَ » .

فهذه جملة الأبواب ، وسيأتي الكلام عليها مفصلاً إن شاء الله تعالى .

★ ★ ★

(1) ذهب جمهور الأصوليين إلى أن الأصول هي نفس الأدلة لا معرفتها ، لأن الأدلة إذا لم تعلم لا تخرج عن كونها أصولاً ، قال الزركشي وغيره : وهو الذي ذكره الحذاق كالباقلاقي والجويني والرازي والأمدى وأبى الخطاب ، واختاره ابن دقيق العيد . وقيل : بل أصول الفقه : معرفة الأدلة وعليه جرى البيضاوي وابن الحاجب ، وذكر السبكي وجهة نظرهم وهي : أن العلم بالأدلة موصول إلى المدلول ، والأدلة لا توصل إلى المدلول إلا بواسطة العلم بها .

انظر : « المحصول » (1/ 94) ، « البرهان » (1/ 78) ، « التمهيد » لأبى الخطاب (1/ 6) ، « أحكام الأمدى » (1/ 23) ، « نزهة الخاطر » لابن بدران (1/ 20) ، « تحفة المستول » (1/ 138) ، « تشنيف المسامع » (1/ 31 ، 32) ، « الإيهاج » (1/ 23) ، « الأنجم الزاهرات » ص 106 .

باب أقسام الكلام

« فَأَمَّا أَقْسَامُ الْكَلَامِ »⁽¹⁾ فلها حيثيات :

فأولها من حيث ما يتركب منه : « فَأَقْلُ مَا يَتَرَكَّبُ » منه « الْكَلَامُ اسْمَانِ » نحو : الله أحد .

« أَوْ اسْمٌ وَفِعْلٌ » نحو : قام زيد .

« أَوْ فِعْلٌ وَحَرْفٌ » نحو : ما قام ، أثبتته بعضهم⁽²⁾ ، ولا يعدُّ الضمير في قام الراجع إلى زيد مثلاً كلمة لعدم ظهوره ، والجمهور على عده كلمة .

« أَوْ اسْمٌ وَحَرْفٌ » وذلك إلى النداء ، نحو : يا زيد ، وأكثر النحاة قالوا : إنما كان نحو يا زيد كلاماً ؛ لأنَّ تقديره أدعو زيداً ، أو أنادي زيداً ، ولكنَّ غرضَ المصنِّف - رحمه الله - وغيره من الأصوليين بيان أقسام الجملة ومعرفة المفرد من المركب ، فلذلك لم يأخذوا فيه بالتحقيق الذي يسلكه النحويون .

« وَالْكَلَامُ » في الاصطلاح « يَنْقَسِمُ » من حيثية أخرى « إلى » :

« أَمْرٍ » وهو ما يدلُّ على طلب الفعل ، نحو : قُمْ .

« وَنَهْيٍ » وهو ما يدلُّ على طلب الترك نحو : لا تقم .

(1) الكلام : في أصل اللغة : عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم ، وقد يطلق على ما ليس لفظاً كالخط والإشارة ، وعند النحاة : هو اللفظ الذي يفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، وقيل : هو ما تضمن من الكلام إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته ، أو هو اسم لما تتركب من مُسْنَدٍ ومُسْنَدٍ إليه وليس هو عبارة عن فعل التكلّم وربما جُعل كذلك نحو : عجبنا من كلامك زيداً . انظر : « المصباح المنير » (2/ 539) ، « غاية المأمول » ص 90 ، « شرح ابن عقيل » (1/ 14) ، « الأصول في النحو » للسرّاج (1/ 36) .

(2) أثبتّه بعضهم : لقصد التسهيل على المبتدئ في أقسام الكلام ، فعُدَّ كلاً من الفعل والحرف ؛ لظهوره ووجوده ، ولم يعد الضمير المستتر في « ما قام » الراجع إلى زيد مثلاً من أجزاء الكلام لعدم ظهوره ووجوده ، فإنه صورة عقلية لا تحقق له ، ولا وجود له في الخارج ، وإلى هذا مال المصنّف ، فإنّ الملفوظات أقرب لفهمه من المعقولات ، ولكن الجمهور على عده كلمة من أجزاء الكلام اكتفاء بكونه في حكم الملفوظ الموجود لاستحضاره عند النطق . انظر : « الشرح الكبير » للعبّادى (1/ 307) ، « حاشية السوسى » ص 54 ، « الأنهم الزاهرات » ص 108 ، « شرح ابن الفركاح » ص 117 .

« وَخَبِرَ » وهو ما يحتمل الصدق والكذب ، نحو : جاء زيد وما جاء زيد .
« وَاسْتِخْبَارٌ » وهو الاستفهام ، نحو : هل قام زيد؟ فيقال : نعم أو لا .
« وَيَنْقَسِمُ » الكلام أيضًا « إِلَى » :

« تَمَنُّ » وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر : فالأول نحو : ليت الشباب يعود يومًا ⁽¹⁾ ، والثاني : نحو قول منقطع الرجاء : ليت لى مالا فأحجُّ به ، ويمتنع التَّمَنى في الواجب نحو : ليت غدا يمجى ، إلا أن يكون المطلوب مجيئه الآن فيدخل في القسم الأول .

والحاصل أن التمنى يكون في الممتنع والممكن الذى فيه عسر .

« وَعَرَضٌ » بسكون الراء ، وهو الطلب برفق نحو : ألا تنزل عندنا ، ونحوه التحضيض إلا أنه طلب بِحَثٍّ .

« وَقَسَمَ » بفتح القاف والسين ، وهو الحلف ، نحو : والله لأفعلن كذا .

« وَمِنْ وَجْهِ آخَرَ يَنْقَسِمُ » الكلام أيضًا « إِلَى » : حَقِيقَةٌ وَمَجَازٍ .

« فَالْحَقِيقَةُ » في اللغة : ما يجب حفظه وحمايته .

وفي الاصطلاح : « مَا بَقِيَ فِي الِاسْتِغْمَالِ عَلَى مَوْضُوعِهِ » ⁽²⁾ أى على معناه الذى وضع له في اللغة .

« وَقِيلَ : مَا اسْتُغْمِلَ فِيمَا اضْطُلِحَ عَلَيْهِ مِنَ الْمُخَاطَبَةِ » ⁽³⁾ التى وقع

(1) صدر بيت لأبي العتاهية وهو بتمامه :

ألا ليت الشباب يعود يومًا فأخبره بما فعل المشيب

كما في « معاضرات الأدياء » (357/2) ، « ديوان أبي العتاهية » ص 19 ، « تاج العروس » (83/5) .
(2) وقال الشيرازي : حد الحقيقة : « كل لفظ بقى على موضوعه ولم ينقل إلى غيره » كالخمار في البهيمه المعروفة ، والبحر في الماء الكثير ، وقيل : إنها كل كلمة أريد بها عين ما وضعت له في وضع واضح وقومًا لا يستند فيه إلى غيره . انظر : « شرح اللّمع » (119/1) ، « فواتح الرحموت » (203/1) ، « المحصول » (1/1/397 ، 405) ، « البحر المحيط » (2/152) ، « الإرشاد في معرفة الأصول » للباحي ص 160 ، « أصول السرخسي » (1/170) ، « تحفة المستول » (1/321) .

(3) هذا التعريف نسبته الشيرازي إلى المعتزلة ، وذكر نحوه البصري في « المعتمد » (1/16 ، 17) . وانظر : « شرح اللّمع » (1/119) .

التخاطب بها وإن لم يبقَ على موضوعه الذى وضع له فى اللغة ، كالصلاة المستعملة فى لسان أهل الشرع للهيئة المخصوصة ، فإنه لم يبقَ على موضوعه اللغوى وهو الدعاء بخير ، وكذلك الدابة الموضوعة فى العرف لذوات الأربع كالحمار فإنه لم يبقَ على موضوعه اللغوى وهو كل ما يدب على الأرض .
«وَالْمَجَازُ» فى اللغة : مكان الجواز⁽¹⁾ .

وفى الاصطلاح : «مَا تُجَوِّزُ» أى تُعَدِّى بِهِ «عَنْ مَوْضُوعِهِ»⁽²⁾ ، وهذا على القول الأول فى تعريف الحقيقة ، وعلى القول الثانى : «هو ما استعمل فى غير ما اصطلاح عليه من المخاطبة» .

«وَالْحَقِيقَةُ إِذَا لُغَوِيَّةٌ» وهى التى وضعها واضع اللغة ، كالأسد للحيوان المفترس .

«وَأَمَّا شَرْعِيَّةٌ» وهى التى وضعها الشارع ، كالصلاة للعبادة المخصوصة .
«وَأَمَّا عُرْفِيَّةٌ» وهى التى وضعها أهل العرف العام ، كالدابة لذوات الأربع وهى فى اللغة كل ما يدب على وجه الأرض ، أو أهل العرف الخاص كالفاعل للاسم المعروف عند النحاة .

وهذا التقسيم إنما يتمشى على القول الثانى فى تعريف الحقيقة دون الأول ،

(1) الجواز : بمعنى العبور والتعدى كما يقال جُزْتُ هذا الموضع أى جاوزته وتعديته ، وسُمى اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له مجازاً ؛ لأن المستعمل له جاز به محل الحقيقة إليه ؛ ولذا قال أبو البقاء : المجاز مجاز فى معناه ، فإنه مفعول من الجواز بمعنى العبور ، وهو حقيقة فى الأجسام واللفظ عرض بمنع عليه الانتقال من محل إلى آخر . انظر : «شرح مختصر الروضة» للطوفى (3/ 517) ، «الكليات» لأبى البقاء ص 363 ، «كشف الأسرار» للبزدوى (1/ 98) ، «إرشاد الفحول» (1/ 94) .

(2) للشيرازى نحو هذا التعريف ، وقيل : والمجاز : المستعمل فى غير وَضْعٍ أول على وجه يصح ، وقيل : هو كل لفظ تُجَوِّزُ به عن موضوعه ، وقيل : ما أفيد به معنى مصطلح عليه غير ما اصطلاح عليه فى أصل تلك الموافقة التى وقع التخاطب بها لعلاقة بينه وبين الأول . انظر : «شرح اللمع» (1/ 121) ، «إحكام الفصول» (1/ 49) ، «تحفة السؤل» (1/ 321) ، «المحصل» (1/ 397) ، «المستقصى» (1/ 341) ، «نهاية السؤل» (1/ 328) ، «نفائس الأصول» (1/ 407) ، «الجامع لأصول الفقه» لصديق خان ص 47 .

فإنه مبني على نفى ما عدا الحقيقة اللغوية ، فالألفاظ الشرعية كالصلاة والحج ونحوهما ، والعرفية كالدابة مجازٌ عندهم .

وفي إثبات المصنف للحقيقة الشرعية والعرفية دليلٌ على اختيار القول الثاني ، وهو الراجح ، وإن اقتضى تقديمه للقول الأول على ترجيحه .

وجعل المصنف الحقيقة والمجاز من أقسام الكلام مع أنهما من أقسام المفردات ، إشارةً إلى أن المفرد لا يظهر اتصافه بالحقيقة والمجاز إلا بعد الاستعمال لا قبله ، والله أعلم .

«وَالْمَجَازُ إمَّا أَنْ يَكُونَ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ أَوْ ثَقُلٍ أَوْ اسْتِعَارَةٍ» .

«فَالْمَجَازُ بِالزِّيَادَةِ» مثل قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : 11] ، فالكاف زائدة لئلا يلزم إثباتٌ مثل له تعالى ؛ لأنها إن لم تكن زائدة فهي بمعنى مثل ، فيقتضى ظاهر اللفظ نفى مثل مثل الباري ، وفي ذلك إثباتٌ مثل له وهو محال عقلاً ، وضدُّ المقصود من الآية ، فإن المقصود منها نفى المثل ، فالكاف مزيدة للتأكيد ، وقال جماعة : ليست الكاف زائدة والمراد بالمثل الذات ⁽¹⁾ كما في قولهم : مِثْلُكَ لا يفعل كذا ، لقصد المبالغة في نفى ذلك الفعل عنه ؛ لأنه إذا انتفى عن ماثله ويناسبه كان نفيه عنه أولى .

وقال الشيخ سعد الدين ⁽²⁾ : القول بأن الكاف زائدة أخذ بالظاهر ،

(1) قالوا : لأن العرب تقيم المثل مقام النفس ، فيطلقون المثل ويريدون به الذات ومنه قوله تعالى : ﴿ وَكَهَدُّ شَاةٍ مِنْ بَنَاتِ إِسْرَءِيلَ عَلَى مِثْلِهِ ﴾ [الأحقاف : 10] أى على أن القرآن من عند الله ، فيكون المعنى : (ليس مثل ذات الله شيء ، وإذا انتفت الماثلة في الذات ، انتفت الماثلة في الصفات ؛ لأن القول في الصفات كالقول في الذات) . انظر : توجيه العلماء لمعنى الآية في : «منع جواز المجاز» للشثيطي ص 36 ، «تفسير البغوي» (4/ 121) ، «تفسير السمعاني» (5/ 66) ، «تفسير الطبري» (25/ 12) ، والقرطبي (16/ 8) ، «التلخيص في أصول الفقه» للجويني (1/ 186) ، «حاشية العطار على جمع الجوامع» (2/ 452) ، «شرح التلويح على التوضيح» (1/ 128) .

(2) سعد الدين : مسعود بن عمر بن عبد الله الشتازاني : الإمام العلامة عالم النحو والتصريف والمعاني والبيان والمنطق ، وُلِدَ سنة 710 هـ ، له كتب كثيرة منها «شرح العقائد» ، «شرح الشمسية» ، توفي سنة 791 هـ . انظر : «الدرر الكامنة» (6/ 112) ، «شذرات الذهب» (6/ 320) ، «أمجد العلوم» لصديق خان (3/ 57) .

والأحسن ألا تكون زائدة وتكون نفياً للمثل بطريق الكناية التي هي أبلغ ؛ لأن الله سبحانه موجود قطعاً ، فنفي مثل المثل مستلزم لنفي المثل ضرورة وأنه لو وجد له مثل لكان هو تعالى مثلاً لمثله ، فلا يصح نفي مثل المثل ، فهو من باب نفي الشيء بنفي لازمه ، كما يقال : ليس لأخى زيد أخ ، فأخو زيد ملزم والأخ لازمه ؛ لأنه لا بد لأخى زيد من أخ وهو زيد ، فنفي اللزوم ، وهو أخو أخى زيد ، والمراد نفي ملزومه وهو أخو زيد ؛ إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ وهو زيد [وهو محال] .

«وَالْمَجَازُ بِالنَّقْصَانِ» مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَسَمِلَ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : 82]
 أى أهل القرية ، ويسمى هذا النوع مجاز إضمار ، وشرطه أن يكون في المظهر دليل على المحذوف ، كالقرينة العقلية هنا الدالة على أن الأبنية لا تُسأل لكونها جماداً .
 فإن قيل : حدُّ المجاز لا يصدق على المجاز بالزيادة والنقصان ؛ لأنه لم يستعمل اللفظ في غير موضوعه .

فالجواب : أنه منه ، حيث استعمل نفي مثل المثل في نفي المثل وسؤال القرية في سؤال أهلها ، فقد تجوز في اللفظ وتعدى به عن معناه إلى معنى آخر .
 وقال صاحب التلخيص⁽¹⁾ : إنه مجاز من حيث إن الكلمة نقلت عن إعرابها الأصلي إلى نوع آخر من الإعراب ، فالحكم الأصلي لـ «مِثْلِهِ» النصب ؛ لأنه خبر ليس ، وقد تغير بالجر بسبب زيادة الكاف ، والحكم الأصلي لـ «الْقَرْيَةَ» الجر ، وقد تغير إلى النصب بسبب حذف المضاف⁽²⁾ .

(1) هو : العلامة محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي جلال الدين ، المتوفى سنة 739 هـ ، فقيه محدث أديب ، عالم بالعربية والمعاني والبيان واسم كتابه : «تلخيص مفتاح العلوم» للسكاكيني ، واسمه يوسف ابن أبي بكر بن محمد الخوارزمي ، وهو إمام في النحو والتصريف والمعاني ، توفى سنة 626 هـ ، وقد حوى كتابه «مفتاح العلوم» اثني عشر علماً من علوم العربية .

انظر : «مفتاح السعادة» لطايش كبرى زاده (1/ 188) ، «أبجد العلوم» لصديق خان (2/ 126) ، «اكفاء القنوع» ص 357 ، «كشف الظنون» (1/ 210) ، «معجم المؤلفين» (2/ 396 ، 397) .

(2) انظر : كلام الخطيب القزويني في كتابه : «الإيضاح في علوم البلاغة» ص 299 ، ونحوه للزغشري في كتابه : «أسرار البلاغة» ص 363 .

«وَالْمَجَازُ بِالنَّقْلِ» أى بنقل اللفظ عن معناه إلى معنى آخر لمناسبة بين معنى المنقول عنه والمنقول إليه ، «كَالْعَائِطِ فِيمَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِنْسَانِ» ، فإنه نقل إليه عن معناه الحقيقى وهو المكان المطمئن من الأرض ؛ لأنه الذى يقضى الحاجة يقصد ذلك المكان طلباً للستر ، فسموا الفضيلة الخارجة من الإنسان باسم المكان الذى يلازم ذلك ، واشتهر ذلك حتى صار لا يتبادر في العرف من اللفظ إلا ذلك المعنى ، وهو حقيقة عرفية مجاز بالنسبة إلى معناه اللغوى ⁽¹⁾ .

فقول من قال : إن تسميته مجازاً مبنى على قول من أنكر الحقيقة العرفية ليس بظاهر ؛ إذ لا منافاة بين كونه حقيقة عرفية ومجازاً لغوياً كما عرفت .

«وَالْمَجَازُ بِالِاسْتِعَارَةِ» كقوله تَعَالَى : ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ [الكهف : 77] أى يسقط ، فشبه ميله إلى السقوط بإرادة السقوط التى هى من صفات الحى دون الجماد ، فإن الإرادة منه ممتنعة عادة ⁽²⁾ .

والمجاز المبنى على التشبيه يسمى استعارة .

وعبارة المصنف توهم ⁽³⁾ أن النقل قسم من المجاز ومقابل للأقسام وليس كذلك ، فإن النقل يعمُّ جميع أنواع المجاز ، فإنَّ معناه تحويل اللفظ عن معناه الموضوع له إلى معنى آخر .

(1) انظر تفصيل ذلك فى : «التلخيص» للجوينى (2/ 47) ، «أصول السرخسى» (1/ 78) ، «الزاهر»

(1/ 42) ، «جمع الجوامع» (1/ 404) ، «تهذيب اللغة» (8/ 152) ، «المصباح المنير» (2/ 457) .

(2) لأن الإرادة فى الحقيقة إنما تكون لمن له حياة ، والجدار جماد ، والجماد لا إرادة له ، لكن لما أشرف على

الانهدام استعير له الإرادة ، بجامع القرب من الفعل فى كُُلِّ . انظر : «الأنجم الزاهرات» ص 114 ،

«شرح ابن الفركاح» ص 127 ، «الشرح الكبير» للعبادى (2/ 361) .

(3) قوله : وعبارة المصنف توهم : قال السوسى : فيه نظر لأن عبارة المصنف صريحة فيما ذكره لا أنها

موهمة هكذا كان بعض أشياخنا يعترض مثل هذه العبارة ، وآخر يجيب [يعنى عن المصنف] بأن المراد

من : (توهم) يعنى : توقع فى الوهم ، أى فى الذهن ، فلا ينافى فى الصراحة مع أن قوله : «وليس

كذلك» : اعتذر عنه بأن مراد المصنف بالمجاز بالنقل هو الذى يكون بمجرد النقل من غير مصاحبة

زيادة أو نقصان أو استعارة ، والنقل بهذا الاعتبار مقابل لغيره من بقية الأقسام المشتملة على النقل مع

زيادة أو نقصان أو استعارة . انظر : «حاشية السوسى على قرة العين» ص 72 .

فقوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : 11] منقول من الدلالة على نفى مثل المثل إلى نفى المثل .

وقوله : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف : 82] منقول من الدلالة على سؤال القرية إلى سؤال أهل القرية .

ولفظ الغائط منقول من الدلالة على المكان المطمئن المعين إلى فضلة الإنسان .

وقوله : ﴿ جَدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ [الكهف : 77] منقول من الدلالة على الإرادة الحقيقية التي هي إرادة الحى إلى صورة تشبه صورة الإرادة الحقيقية .

فالمجاز كله نقل اللفظ من موضعه الأول إلى معنى آخر ، لكنه قد يكون مع بقاء اللفظ على صورته من غير تغيير وهذا المجاز العارض فى الألفاظ المفردة ، كنقل لفظ الأسد من الحيوان المفترس إلى الرجل الشجاع ، ونقل لفظ الغائط من المكان المطمئن إلى فضلة الإنسان ، وقد يكون مع تغيير يعرض للفظ بزيادة أو نقصان ، وهو المجاز الذى يعرض للألفاظ المركبة .

ويسمى المجاز الواقع فى الألفاظ المفردة مجازاً لغوياً⁽¹⁾ ، والمجاز الواقع فى التركيب مجازاً عقلياً ، وهو إسناد الفعل إلى غير من هو له فى الظاهر ، والله أعلم .

(1) قوله : ويسمى المجاز الواقع إلى قوله مجازاً لغوياً : قال العلامة السوسى : فيه نظر ؛ لأنه يقتضى أن المجاز اللغوى لا يكون إلا فى المفردات ، وأن الواقع فى المركب لا يكون إلا مجازاً عقلياً وكلاهما ممنوع ؛ لأن المجاز اللغوى : التمثيل على سبيل الاستعارة ، وهو واقع فى المركب قطعاً مع أن فى صدق حد المجاز العقل على المجاز بالزيادة والنقصان خفاء ؛ لأن الإسناد إنما يعتبر بين ركنى الكلام وهما فى ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ الفعل والفاعل دون المفعول ، وفى قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى : 11] الفعل واسم ليس ، فإن أريد بهما الاسم والخبر لم يصدق عليه إسناد الفعل أو معناه لعدم وجود الفعل وما بمعناه ، نعم يمكن أن يراد بالإسناد مطلق النسبة فيشمل المجاز العقل الواقع فى النسبة الإيقاعية والنسبة الإضافية ، فإن المجاز العقل يجرى فى ذلك أيضاً كما ذكره الشارح المحقق فى شرحه على التلخيص ، تأمل فيه مع ما تقدم من إدراجة فى المجاز اللغوى بصدق حده نوع مخالفة . انظر : «حاشية السوسى على قرعة العين» ص 74 .

باب الأمر

ولما انقضى كلامه على أقسام الكلام أتبع ذلك بالكلام على الأمر فقال :
« وَالْأَمْرُ ⁽¹⁾ اسْتِدْعَاءُ الْفِعْلِ بِالْقَوْلِ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ عَلَى سَبِيلِ
الْوُجُوبِ » ⁽²⁾ ، بأن لا يجوز له الترك .

فقوله : « اسْتِدْعَاءُ الْفِعْلِ » يخرج به النهي ؛ لأنه استدعاء الترك .
وقوله : « بِالْقَوْلِ » يخرج به الطلب بالإشارة والكتابة والقرائن المفهمة .
وقوله : « مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ » يخرج به الطلب من المساوي والأعلى ، فلا
يسمى ذلك أمراً ، بل يسمى الأول : التماساً ، والثاني : دعاء وسؤالاً .
وهذا قول جماعة من الأصوليين ، والمختار أنه لا يعتبر في الأمر العلو ⁽³⁾
وهو أن يكون الطالب أعلى رتبة من المطلوب ، ولا الاستعلاء وهو أن يكون
الطلب على سبيل التعاضل .

(1) قال الجويني في « البرهان » (1/ 151) الأمر : هو القول الْمُقْتَضِي بنفسه طاعة المأمور بفعل المأمور به . فالقول يُمَيِّزُ الأمر عما عدا الكلام ، وب نفسه : يقطع وهم من يحمل الأمر على العبارة ، فإن العبارة لا تقتضي بنفسها ، وإنما تشعر بم معناها عن اصطلاح أو توقيف عليها . وذكرنا الطاعة : يميز الأمر عن الدعاء والرغبة من غير جزم في طلب الطاعة .

(2) وقيل في حد الأمر : استدعاء الفعل بالقول ممن هو دونه قاله الشيرازي والسمعاني ، وقيل : قول القائل لمن دونه : افعل إذا أراد به الإيجاب قاله الجصاص ، وقيل : إنه القول المقتضي لاستدعاء الفعل بنفسه على جهة الاستعلاء ، لا على جهة التذلل ، قال الأسمندي ، وقيل : اقتضاء الفعل بالقول على وجه الاستعلاء والقهر والقسر قاله الباجي هو القول المقتضي طاعة المأمور ، وقيل غير ذلك .
انظر : « الفصول في الأصول » للجصاص (1/ 280) ، « قواطع الأدلة » للسمعاني ص 95 ، « شرح اللمع » (1/ 149) ، « التبصرة » ص 17 ، « المحصول » (1/ 45) ، « الإشارة » للباجي ص 164 ، و « بذل النظر في الأصول » للأسمندي ص 75 ، « أحكام الأمدى » (2/ 154) ، « المستصفى » (1/ 411) ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 184 .

(3) خلافاً للسمعاني والشيرازي وابن الصباغ حيث شرطوا علو الأمر وهو مما وافقوا فيه المعتزلة ، واعتبر البصري والرازي والأمدى وابن الحاجب : الاستعلاء . انظر : « المصادر السابقة » مع « تشنيف المسامع » (1/ 295) ، « نهاية السؤل » (2/ 3) ، « مناهج العقول » (2/ 4) ، « تنقيح الفصول » للقرافي ص 126 ، « نفائس الأصول » (2/ 74) ، « شرح ابن الفركاح » ص 132 ، 133 و « غاية المأمول » ص 114 ، 115 ، « البحر المحيط » (3/ 346 ، 347) .

والفرق بين العلو والاستعلاء أن العلو كون الأمر في نفسه أعلى درجة من المأمور ، والاستعلاء أن يجعل نفسه عاليًا بتكبر أو غيره ، وقد لا يكون في نفس الأمر كذلك ، فالعلو من صفات الأمر ، والاستعلاء من صفات كلامه .
وقوله : « عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ » يخرج الأمر على سبيل الندب بأن يجوز الترك .

واقضى كلام المصنف أن المندوب ليس مأمورًا ⁽¹⁾ به ، وفيه خلاف مبنى على أن لفظ الأمر حقيقة في الوجوب أو في القدر المشترك بين الإيجاب والندب وهو طلب الفعل ، وقيل : إنه حقيقة في الندب ، وقيل غير ذلك .
« وَصِيغَتُهُ » أى صيغة الأمر الدالة عليه « أَفْعَلْ » .

وليس المراد هذا الوزن بخصوصه ، بل كون اللفظ دالًا على الأمر بهيئته نحو : اضْرِبْ وَأَكْرِمْ وَاسْتَخْرِجْ و ﴿ لِيُنْفِقْ ﴾ [الطلاق : 7] و ﴿ لِيَقْضُوا تَقْضَهُمْ وَلِيُؤْفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ [الحج : 29] .

« وَهِيَ » أى صيغة الأمر « عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَالتَّجَرُّدِ عَنِ الْقَرِينَةِ » الصارفة عن الوجوب « تُخْمَلُ عَلَيْهِ » أى على الوجوب ، نحو : ﴿ أَتَيْسُوا الصَّلَاةَ ﴾ [الأنعام : 72] .

« إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ التَّنْذِيرُ » نحو : ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور : 33] ؛ لأن المقام يقتضى عدم الوجوب ، فإن الكتابة من المعاملات .

(1) ما قاله الشارح فيه نظر ؛ لأن الجويني قد صرح في كتابه : « التلخيص في أصول الفقه » (1/ 257) : أن المندوب مأمور به على الحقيقة وهو ما ذهب إليه القاضي أبو بكر الباقلاني ، والقاضي أبو الطيب ، وحكاه ابن الصباغ عن أكثر الشافعية وحكى عياض عن جمع من المالكية وإليه ذهب الباجي والأمدى والغزالي ، وذهب الجصاص والكرخي وأبو حامد من الشافعية أنه ليس مأمورًا به على الحقيقة بل مجازًا . انظر : « تحفة المسؤل » (2/ 76) ، « العدة في أصول الفقه » لأبي يعلى (1/ 248) ، « غاية المأمول » ص 112 ، 113 ، « البرهان » للجويني (1/ 178) ، « إحكام الفصول » (1/ 78) ، « فواتح الرحموت » (1/ 111) ، « مذكرة الشنيطي » ص 18 ، « تشنيف المسامع » (1/ 102) .

« أَوْ الْإِبَاحَةِ » نحو : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة : 2] ، فإن الاصطياد أحد وجوه التكسب وهو مباح ، وقد أجمعوا على عدم وجوب المكتاتبة والاصطياد .

وظاهر كلامه أن الاستثناء في قوله : « إِلَّا مَا ذَلَّ الدَّلِيلُ » منقطع ؛ لأن الدليل هو القرينة ، ويمكن أن يكون متصلًا .

وتختص القرينة بما كان متصلًا بالصيغة ، والدليل بما كان منفصلًا عنها ؛ لأن ما كانت القرينة فيه منفصلة داخل في المجرد عن القرينة .

مثال القرينة المتصلة قوله تعالى : ﴿ فَأَلْقِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ [البقرة : 187] ، بعد قوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ الْقِسَارِ أَلْقَتْ إِلَىٰ إِيَّائِكُمْ ﴾ [البقرة : 187] .

ومثال القرينة المنفصلة قوله تعالى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ [البقرة : 282] والقرينة أن النبي ﷺ باع ولم يُشهد ، فعلم أن الأمر للندب .

« وَلَا تَقْضِي » صيغة الأمر العارية عما يدل على التقييد بالتكرار أو بالمرة « التَّكْرَارَ عَلَى الصَّحِيحِ » ⁽¹⁾ ولا المرة ، لكن المرة ضرورة ؛ لأن ما قصد من تحصيل المأمور به لا يتحقق إلَّا بها ، والأصل براءة الذمة مما زاد عليها « إِلَّا مَا ذَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى قَضِ التَّكْرَارِ » فيعمل به ، كالأمر بالصلوات الخمس وصوم رمضان .

(1) ذهب جمع من الأصوليين إلى أن صيغة الأمر الخاصة موضوعة لمطلق الطلب من غير إشعار بالوحدة والكثرة ، واختاره الحنفية والآمدي والجويني وابن الحاجب والبيضاوي ، وعزاه السبكي إلى جمهور الشافعية إلَّا أنه قال : وهو رأى أكثر أصحابنا إلَّا أنه لما لم يمكن تحصيل المأمور به بأقل من مرة صارت من الضروريات ، وعزاه الباجي إلى أكثر المالكية ، وذهب جماعة إلى أن صيغة الأمر تقتضي المرة الواحدة لفظًا ، وعزاه أبو إسحاق الشيرازي إلى أكثر الشافعية وقال : إنه مقتضى كلام الشافعي وإنه الصحيح الأشبه بمذاهب العلماء ، به قال جماعة من قدماء الحنفية ، وقال جماعة : إنها تدل على التكرار مُدَّة العمر ، وبه قال الإسفراييني وأبو حاتم القزويني وجماعة من الفقهاء والمتكلمين .
انظر : « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 188 ، « البحر المحيط » (2/385) ، « المصنف في أصول الفقه » لابن الوزير ص 439 ، « أصول الجصاص » (1/314) ، « التلخيص » ص 190 ، « نهاية السؤل » (2/48 ، 49) ، « الإيهام » (2/48 ، 49) ، « شرح اللمع » (1/189) ، « التبصرة » ص 41 ، « إحكام الفصول » (1/89) ، « البرهان » (1/167) ، « المحصول » (1/162) ، « غاية المأمول » ص 119 .

ومقابل الصحيح أنه يقتضى التكرار ، فيستوعب المأمور بالفعل المطلوب ما يمكنه من عمره حيث لا بيان لأمد المأمور به ، لانتهاء مرجح بعضه على بعض .

وقيل : يقتضى المرة ، وقيل : بالوقف ⁽¹⁾ .

واتفق القائلون بأنه لا يقتضى التكرار على أنه إذا عُلّقَ على علة محققة نحو : إن زنى فاجلدوه ، أنه يقتضى التكرار .

« وَلَا تَقْتَضِي صِيغَةُ الْأَمْرِ الْمَطْلُوقِ « الْفَوْر » ، يريد ولا التراخي ⁽²⁾ ، إلا بدليل فيهما ؛ لأن الغرض إيجاد الفعل من غير اختصاص بالزمن الأول والثاني .
وقيل : يقتضى الفور ⁽³⁾ .

وكل من قال بأنها تقتضى التكرار قال : إنها تقتضى الفور .

« وَالْأَمْرُ بِإِجَادِ الْفِعْلِ أَمْرٌ بِهِ وَيَمَّا لَا يَتِمُّ ذَلِكَ « الْفِعْلُ إِلَّا بِهِ كَالْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ » فإنه « أَمْرٌ بِالطَّهَارَةِ » ، فإن الصلاة لا تصح إلا بالطهارة ⁽⁴⁾ .
« الْمُؤَذِّيَةُ إِلَيْهَا » .

(1) وهذا ما ذهب إليه الجويني في : « البرهان » (1/166 ، 167) حيث قال : الصيغة المطلقة تقتضى الامتثال ، والمرة الواحدة لا بد منها ، وأنا على الوقف في الزيادة عليها ، فلست أنفيه ولست أثبتة ، والقول في ذلك يتوقف على القرينة ، واختار نحوه الغزالي في « المنحول » ص 108 - 110 .
وانظر : « البحر المحيط » (2/387) .

(2) ذهب جمهور الشافعية كما قال أبو منصور وسليم الرازي إلى أن الأمر لا يفيد الفور ، وله التأخير بشرط أن لا يموت حتى يفعله ، قالوا : وهو ظاهر قول الشافعي في الحج ، وإليه ذهب طائفة من الأشعرية وسائر المعتزلة ، وجعله أبو حامد صحيح مذهب الشافعي ، واختاره الباجي وعزاه ابن خويز منداد إلى مذهب المغاربة من المالكيين ، واختاره الغزالي والآمدي والرازي .

انظر : « إحكام الفصول » (1/102) ، « البحر المحيط » (2/396 ، 397) ، « الجامع لأصول الفقه » ص 190 ، « المحصول » (1/1/2/189) ، (المستصفي) (2/9) ، « المنحول » ص 111 ، « أصول الرسخي » (1/26) ، « شرح الكوكب » (3/48 ، 49) .

(3) حكاه الباجي عن أكثر المالكية البغداديين ، وهو مذهب أحمد وأكثر أصحابه وأبو الحسن الكرخي من الحنفية . انظر : « المصادر السابقة » .

(4) قال الرملي : وإنما كان الأمر بالفعل أمراً بما لا يتم إلا به ؛ لأنه لو لم يُوجِبْ بوجوبه لجاز تركه ، ولو جاز تركه لجاز ترك الواجب المتوقف عليه واللازم باطل .
انظر : « غاية المأمول شرح ورقات الأصول » للرملي ص 123 .

« وَإِذَا فَعِلَ » بالبناء للمفعول والضمير للمأمور به « يَخْرُجُ الْمَأْمُورُ عَنِ الْعَهْدَةِ » أى عهدة الأمر ويتصف الفعل بالإجزاء .

وفى بعض النسخ ⁽¹⁾ : (وإذا فعله المأمور يخرج عن العهدة) ، والمعنى أن المكلف إذا أمر بفعل شيء ففعل ذلك الفعل المأمور به كما أمر به ، فإنه يحكم بخروجه عن عهدة ذلك الأمر ، ويتصف الفعل بالإجزاء ، وهذا هو المختار ⁽²⁾ .

وقال قوم : إنه يحكم بالإجزاء بخطاب متجدد .

★ ★ ★

(1) هو فى النسخة المخطوطة للورقات ورقة 3 من النسخة الأزهرية .

(2) وهو مذهب جمهور الأصوليين ، واتفق عليه الفقهاء وأغلب المعتزلة .

انظر : « التبصرة » ص 185 ، « شرح اللمع » (1/253) ، « المحصول » (2/ ق 415/1) ،

« الإيهاج » (1/186) ، « البحر المحيط » (6/406) ، « إرشاد الفحول » (1/321) ، « البرهان »

(1/182) ، « الجامع لأصول الفقه » ص 193 .

باب الذى يدخل فى الأمر والنهى وما لا يدخل

هذه ترجمة معناها : بيان من يتناوله خطاب التكليف بالأمر والنهى ومن لا يتناوله .

وقال : « ما لا يَدْخُلُ » تنبيها على أن من لم يدخل فى خطاب التكليف ليس فى حكم ذوى العقول .

« يَدْخُلُ فِي خِطَابِ اللَّهِ ⁽¹⁾ تَعَالَى الْمُؤْمِنُونَ » المكلفون ، وهم : العاقلون البالغون غير الساهين .

ويدخل الإناث فى خطاب الذكور بحكم التبعية .

« وَ » أما « السَّاهِي وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ » ⁽²⁾ فهم « غَيْرُ دَاخِلِينَ فِي الْخِطَابِ » لانتفاء التكليف عنهم ؛ لأن شرط الخطاب الفهم ، وهم غير فاهمين للخطاب .

(1) قوله : « يدخل فى خطاب الله » قال ابن الفركاح : لم يرد المصنف الخطاب المتعلق بالإيمان ، بل الخطاب بالفروع ، فإن فى مخاطبة الكفار بها خلاف ، وأما التكليف بأصول الدين فإن مناطه العقل . . ولكن لما كان الفقه موضوعه الأحكام الفرعية وهذا الفن موسوم بأصوله كان الغرض كأنه مقصور على ما يتعلق بالفروع ، وذلك الخطاب الذى يتعلق بالمؤمنين العاقلين البالغين ، والساهى غير مخاطب فى حال سهوه ؛ لأنه غير فاهم للخطاب ، وشرط الخطاب الفهم ، فإن قيل : أليس سجود السهو مشروعا للساهى فقد كُفِّفَ ؛ وكذلك من أتلف شيئا ساهيا ضمينه ، قيل : ليس ذلك تكليفاً للساهى ، وإنما ذلك أمر له بعد ذهاب السهو عنه بتدارك ما فاته أو جبر ما أتلفه .

انظر : « شرح ابن الفركاح على الورقات » ص 148 ، 149 .

(2) قوله : « والصبي والمجنون » قال الرمل : وقد علم أن الخطاب لا يتعلق بفعل الصبي والمجنون ، ووليها مخاطبة بأداء ما وجب فى مالهما منه كالزكاة ، وضمان المثلث ، كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما أتلقت . انظر : « غاية المأمول » ص 126 ، مع « الشرح الكبير » للعبادى (1/408 ، 409) ، « شرح اللمع » (1/265) .

ويُؤمَّر الساهى بعد ذهاب السهو بجبر خلل السهو ، كقضاء ما فاته من الصلاة ، وضمان ما أتلفه من المال ؛ لوجود سبب ذلك وهو الإتلاف ودخول الوقت .

خطاب الكفار بفروع الشرائع

« وَالْكُفَّارُ مَخَاطِبُونَ ⁽¹⁾ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ » على الصحيح ⁽²⁾ « وَبِمَا لَا تَصِحُّ إِلَّا بِهِ وَهُوَ الْإِسْلَامُ » اتفاقاً .

وقوله : « لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ ﴾ ^(٤٢) قَالُوا لَوْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ » [المدثر : 42 ، 43] حجة للقول الصحيح .

وقيل : إنهم غير مخاطبين بفروع الشريعة لعدم صحتها منهم قبل الإسلام وعدم مؤاخذتهم بها بعده .

(1) معنى والكفار مخاطبون بفروع الشريعة : أنهم يعاقبون عليها في الآخرة زيادة على معاقبتهم على الكفر ، وأنهم مكلفون ومخاطبون بالإتيان بها ، ومأمورون بتقديم الإسلام على الإتيان بها ، بدليل اتفاق العلماء والمتكلمين - سوى أبي هاشم من المعتزلة - على أن المُحدث مأمور بالصلاة ، ومعناه : أنه مأمور بتقديم الطهارة على الصلاة ، ولا يتعارض هذا مع قولهم : أن الكافر الأصلي لا تجب عليه الصلاة ونحوها من فروع الإسلام ومعناه : أنهم لا يطالبون بها في الدنيا مع كفرهم ، وإذا أسلم أحدهم لم يلزمه قضاء ما فاته منها .

انظر : « المجموع شرح المذهب » للنووي (4/3 ، 5) ، « مواهب الجليل » (1/470) ، « الفواكه الدواني » (1/80) ، « غاية المأمول » ص 128 ، « الشرح الكبير » للعبادي (2/418 ، 419) ، « الأنجم الزاهرات » ص 128 ، 129 ، « النفحات على الورقات » ص 64 ، 65 .

(2) اختلف علماء الأصول في خطاب الكفار بفروع الشريعة على عدة مذاهب من أهمها : الأول : أنهم مخاطبون بها على المعنى الذي سبق بيانه وهو مذهب الشافعي الصحيح عنه كما جزم بذلك الجويني والأسنوي ، ومشهور مذهب مالك كما جزم بذلك الباجي والخطاب والحارثي ، وأصح الروايتين عن أحمد ، وإليه ذهب الجصاص والكرخي وجمهور الأشاعرة والمعتزلة ، وعزاه النووي والسبكي إلى جمهور أهل العلم .

الثاني : أنهم غير مخاطبين بها وهو قول جمهور الحنفية ، وبه جزم الدبوسي والسرخسي والبزدوي ، وإليه ذهب أبو حامد الإسفرائيني من الشافعية وابن خويز منداد من المالكية البغداديين .

الثالث : أنهم مخاطبون بالمنهيات دون المأمورات ، وهو رواية عن أحمد وإليه ذهب جمع من الحنفية . انظر : المصادر السابقة في التعليق قبله مع : « أصول السرخسي » (1/73) ، « أصول الجصاص » =

وأجيب : بأن فائدة خطابهم بها عقابهم عليها ، وعدم صحتها في حال الكفر لتوقفها على النية المتوقفة على الإسلام .

وأما عدم المواخذة بها بعد الإسلام فترغيباً لهم في الإسلام .

الأمر بالشئ نهى عن ضده

« وَالْأَمْرُ » النفسى ⁽¹⁾ « بِالشَّيْءِ نَهَى عَنْ ضِدِّهِ » ، بمعنى أن تعلق الأمر بالشئ هو عين تعلقه بالكف عن ضده ، واحداً كان الضد ، كضد السكون الذى هو التحرك ، أو أكثر كضد القيام الذى هو القعود والاتكاء والاستلقاء ⁽²⁾ .

= (329 / 1) ، « بذل النظر في الأصول » ص 192 - 200 ، « ميزان الأصول » ص 190 - 193 ، « كشف الأسرار » (4 / 402) ، « التفتيحات في أصول الفقه » للسهرودى ص 79 ، « المستصفى » (1 / 91) ، « الإشارة في أصول الفقه » للبايجى ص 174 ، « إحكام الفصول » له (1 / 118) ، « المحصول » (1 / 1) ق / 400 ، « التمهيد » للكلوذانى (1 / 298) ، « مناهج العقول » (2 / 203) ، « نهاية السؤل » (1 / 207) ، « البرهان » للجوينى (1 / 92) ، « الوصول إلى الأصول » لابن برهان (1 / 90 ، 91) ، « شرح المحلى على الورقات » ص 63 طبع دار الفضيلة ، « الإيهاج » (1 / 76) ، « مذكرة الشنقيطى » ص 34 ، « المسودة » (1 / 161) .

(1) الأمر النفسى : هو المعنى القائم بالذات المجرد عن الصيغة ، وأصل هذا الكلام مبنى على زعم المتكلمين أن كلام الله مجرد المعنى القائم بالذات المجرد عن الحروف والألفاظ ، وهو مذهب مُحدث باطل قال العلامة الشنقيطى : وهو يقتضى أن ألفاظ كلمات القرآن مجروفاً لم يتكلم بها رب السموات والأرض . انظر : « مذكرة الشنقيطى في أصول الفقه » ص 28 ، 29 .

(2) وهذا هو مذهب أهل الحسن الأشعرى وتلميذه الباقلانى في قول له واختاره الجوينى هنا في الورقات ، وعزى إلى جمهور العلماء قال أبو حامد : بنى الأشعرى ذلك على أن الأمر لا صيغة له ، وإنما هو معنى قائم بالنفس ، فالأمر عندهم هو نفس النهى من هذا الوجه ، أى فاتصافه بكونه أمراً ونهياً كاتصاف الكون الواحد بكونه قريباً من شئ بعيداً من شئ . انظر : « شرح الكوكب المنير » (3 / 51 ، 52) ، « شرح اللمع » (1 / 248) ، « أصول السرخسى » (1 / 94) ، « المستصفى » (1 / 82) ، « الإيهاج » (1 / 120) ، « التبصرة » ص 89 ، « المحصول » (1 / 334) ، « فواتح الرحموت » (1 / 97) ، « التمهيد » (1 / 329) ، « العدة » (2 / 368) ، « الأنعم الزاهرات » ص 830 ، « المسودة » (1 / 162) ، « جمع الجوامع مع شرح المحلى » (1 / 491) ، « شرح ابن الفركاح » ص 154 ، 155 ، « الوصول » لابن برهان (1 / 164) ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 191 .

فالطلب له تعلُّق واحد بأمرين هما : فعل الشيء والكف عن ضده ،
فباعتبار الأول هو أمر ، وباعتبار الثاني هو نهى .

وقيل : إن الأمر بالشيء ليس عين النهى عن ضده ولكن يتضمنه ⁽¹⁾ .

وقيل : ليس عينه ولا يتضمنه ، وعزاه صاحب « جمع الجوامع »
للمصنِّف ⁽²⁾ .

وأما مفهوما الأمر والنهى فلا نزاع في تغييرهما ، وكذا لا نزاع في أن الأمر
اللفظى ليس عين النهى اللفظى ، والأصح : أنه لا يتضمنه .

وقيل : إنه يتضمنه ، فإذا قال اسكن فكأنه قال : لا تتحرك ؛ لأنه
لا يتحقق السكون إلا بالكف عن التحرك .

النهى عن الشيء أمرٌ بضده

« وَ » أمَّا « النَّهْيُ » النفسى « عَنِ الشَّيْءِ » فقول : إنه « أَمْرٌ بِضِدِّهِ » ⁽³⁾ ،
فإن كان واحدًا فواضح ، وإن كان أكثر أمرًا بواحد من غير تعيين .
وقيل : إن النهى النفسى ليس أمرًا بالضد قطعًا .

وأما النهى اللفظى فليس عين الأمر اللفظى قطعًا ، ولا يتضمنه على الأصح .

(1) ويتضمنه : أى يستلزمه من طريق المعنى على سبيل التبع دون اللفظ ، فالأمر بالسكون مثلاً متضمن
لنهى عن التحرك أى طلب الكف عنه ، وعزاه ابن تيمية إلى الحنابلة وأصحاب أب حنيفة والشافعى
ومالك ، وإليه رجع الباقلان ، واختاره الرازى ، وعزاه إلى أكثر أصحابه ؛ وكذا الشيرازى
والإسفرائينى والخصاص وغيرهم . انظر : « المصادر السابقة » .

(2) قال السيكي في « جمع الجوامع » (1/492) : وقال إمام الحرمين والغزالي : هو لا عينه ولا يتضمنه ،
قلت : وبه صرح الجوينى في « البرهان » فقال : والحق المبين عندنا هو أن الأمر بالشيء لا يقتضى النهى
عن أضداده . انظر : « البرهان » للجوينى (1/180) .

(3) ما قاله الجوينى هنا يخالف ما قرره في « البرهان » (1/181) حيث نفى أن يكون النهى عن الشيء أمرًا
بأحد أضداده فقال : « فأما من قال : النهى عن الشيء أمر بأحد أضداده المنهى عنه فقد اقتحم أمرًا
عظيمًا ، وباح بالتزام الكمى في نفي الإباحة » والحق ما قرره جمهور العلماء من أهل الأصول من أن
النهى عن الشيء أمر بأحد أضداده فقط ، وأما الأمر بالشيء فهو نهى عن جميع أضداده .
انظر : المصادر المتقدمة في المسألة قبلها .

وقيل : يتضمنه ، فإذا قال : لا تتحرك فكأنه قال : اسكن ؛ لأنه لا يتحقق ترك التحرك إلا بالسكون .

تعريف النهي

« وَالنَّهْيُ اسْتِذْعَاءُ التَّرْكِ بِالْقَوْلِ مِمَّنْ هُوَ دُونَهُ عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ »⁽¹⁾
على وزان ما تقدم في الأمر .

إلا أنه يقال هنا : قوله : « اسْتِذْعَاءُ التَّرْكِ » مُخْرِجٌ للأمر .

وقوله هنا : « عَلَى سَبِيلِ الْوُجُوبِ » أى بأن لا يجوز له الفعل ، مُخْرِجٌ للنهي على سبيل الكراهة ، بأن يجوز له الفعل .

ولا يعتبر فيه أيضًا علوًا ولا استعلاءً ، إلا أن النهي المطلق مقتضى للفور والتكرار ، فيجب الانتهاء في الحال ، واستمرار الكف في جميع الأزمان ؛ لأن الترك المطلق إنما يصدق بذلك .

النهي يقتضى الفساد

« وَيَذُلُّ » النهي المطلق شرعًا « عَلَى فَسَادِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ » شرعًا⁽²⁾ على

(1) للشيرازي في « شرحه على اللمع » (293/1) نحو هذا التعريف ، وعرفه الغزالي فقال : هو القول المقتضى ترك الفعل ، وقيل : النهي : اقتضاء كف عن فعل حتمًا استعلاءً ، أو على جهة الاستعلاء ، وقيل غير ذلك . انظر : « المستصفى » (411/1) ، « فوائد الرحموت » (395/1) ، « تحفة المستول » (66/3) ، « إرشاد الفحول » (331/1) ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 197 .

(2) تحقيق المسألة أن يقال : النهي عن الشيء له قسمان : الأول : ما نُهي عنه لذاته ، أو بتعبير بعضهم ما كانت جهة النهي فيه واحدة : كالشرك والزنا وشرب الخمر اقتضى الفساد بلا خلاف .
الثاني : أن يكون النهي لغيره ، أو بأن يكون له جهتان هو من أحدهما مأمور به ، ومن الأخرى منهى عنه كالبيع وقت النداء للجمعة ، والصلاة في ثوب حرير ، فقد ذهب الجمهور إلى أنه إذا انفكت جهة الأمر عن جهة النهي لم يقتض الفساد ، وإن لم تنفك اقتضاء ، ولكن الفقهاء يختلفون في انفكاك الجهة ومثال ذلك خلافهم في الصلاة في الدار المغصوبة .

انظر : « البحر المحيط » (438/2) ، « مذكرة الشنقيطي » ص 193 ، 194 .

الأصح عند المالكية والشافعية⁽¹⁾ ، وسواء كان المنهى عنه عبادة كصوم يوم العيد أو عقدًا كالبيع المنهى عنها .

واحترز في (ط) بـ «المُطْلَقِ» عمّا إذا اقترن به ما يقتضى عدم الفساد كما في بعض صور البيع المنهى عنها ، وسقطت هذه المسألة من نسخة المحلى .

« وَتَرِدُ صِيغَةُ الْأَمْرِ وَالْمُرَادُ بِهِ » أى بالأمر « الإِبَاحَةُ » كما تقدم ، « أَوْ التَّهْدِيدُ » نحو : ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾ [فصلت : 40] « أَوْ التَّنْوِيهُ » نحو : ﴿ فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا ﴾ [الطور : 16] ، أو « التَّكْوِينُ »⁽²⁾ نحو : ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ﴾ [الأعراف : 166] .

(1) وهو مذهب جمهور العلماء من المالكية والشافعية والحنابلة كما حكاه الرازى والشيразى والباجى والغزالي والزركشى والرملى ورجحه أبو حامد الإسفرايينى وهو مذهب أهل الظاهر ، وفى المسألة أقوال أخرى منها :

أن النهى فى العبادات يقتضى فسادها ، وفى المعاملات لا يقتضيه وإليه مال الغزالي والرازى وابن السبكي .

وأخر : أن النهى يقتضى الصحة ويحكى عن أكثر الحنفية وبعض المعتزلة وفى المسألة أقوال أخرى ، وقد فصل الكلام على هذه المسألة الإمام المحدث والفقيه الأصولى صلاح الدين العلائى المتوفى سنة 761 هـ فى كتابه : «تحفة تحقيق المراد فى أن النهى يقتضى الفساد» .

انظر : «البحر المحيط» (2/ 424) ، «إحكام الفصول» (1/ 126) ، «شرح اللمع» (1/ 302) ، «أحكام ابن حزم» (3/ 143) ، «الوصول» لابن البرهان (1/ 186 ، 187) ، «قواعد الأصول» للبغدادى ص 78 ، «أصول اللامشى» ص 204 ، «المحصل» (1/ 486/2) ، «والمستصفى» (2/ 25 ، 30) ، «الجامع لأصول الفقه» ص 198 ، 199 ، «غاية المأمول» ص 139 ، «تحفة المسئول» (3/ 67) ، «الشرح الكبير» للعبادى (1/ 444 ، 445) ، «المسودة» (1/ 224) ، «الإبهاج» (1/ 97) ، «شرح المحلى على الوراقات» ص 64 ، طبع دار الفضيحة .

(2) أو التكوين : قال العلامة الديماطى : فى التمثيل به إشارة إلى أن المراد به ما يشمل التغير ، وإن كان المراد منه الإيجاد بعد العدم بسرعة نحو كُنْ فيكون ، ثم قال الديماطى : تنمة : ترد صيغة الأمر : للامتنان : نحو قوله تعالى : ﴿ كُنُوا رِجَالًا مِّنْكُمْ اللَّهُ ﴾ [الأنعام : 142] .

وللإكرام : نحو قوله تعالى : ﴿ أَتَشْكُرُونَهَا وَمِنْكُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾ [الحجر : 46] .

وللإرشاد : نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِّجَالِكُمْ ﴾ [البقرة : 282] .

وللإحتقار : نحو قوله تعالى : ﴿ أَلْقُوا مَا أَنْتُمْ مُّثْقَلُونَ ﴾ [يونس : 80] .

وللخبر : كحديث : «إذا لم تستح فاصنع ما شئت» [رواه البخارى (3484)] .

باب العام

« وَأَمَّا الْعَامُ فَهُوَ مَا عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا »⁽¹⁾ ، أى من غير حصر .
وهو مأخوذ « مَنْ قَوْلِهِ : عَمَمْتُ زَيْدًا وَعُمَرَا بِالْعَطَاءِ وَعَمَمْتُ جَمِيعَ النَّاسِ بِالْعَطَاءِ » أى شملتهم ، ففى العام شمول .
وفى بعض النسخ : « عَمَمْتُ زَيْدًا وَعُمَرَا » ، ولا يصح ذلك ؛ لأن عَمَمْتُ زَيْدًا وَعُمَرَا ليس من العام الذى يريد بيانه .
وقوله : « مَا عَمَّ شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا » جنس يشتمل على المثنى كرجلين ، وأسماء العدد كثلاثة وأربعة ، ونحو ذلك .
وقولنا : « مِنْ غَيْرِ حَصْرٍ » فصل مخرج للمثنى ولأسماء العدد ، فإنها تتناول شيئين فصاعداً إلا أنها تنتهى إلى غاية محصورة .

= وللتعصب : نحو قوله تعالى : « أَنْظِرْ كَيْفَ نَرَوْا لَكَ الْأَمْتَلُ » [الفرقان : 9] .
وللتفويض : نحو قوله تعالى : « فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَاسِمِ » [طه : 72] .
وللمشورة : نحو قوله تعالى : « فَأَنْظِرْ مَاذَا فَعَلْتَ » [الصافات : 102] .
وللاعتبار : نحو قوله تعالى : « أَنْظِرُوا إِلَى تَمْرِهِ إِذَا أَثْمَرَ » [الأنعام : 99] .
انظر : « حاشية الدمياطى على شرح المحلى » ص 66 ، طبع دار الفضيلة بتحقيقى مع « حاشية النضجات على الوراقات » للخطيب ص 71 ، 72 ، « الشرح الكبير » للعبادى (1/ 460 - 465) ، « غاية المأمول » للرملى ص 144 - 147 ، « البرهان » للجوينى (1/ 217) .
(1) ذكر الشيرازى هذا التعريف ثم قال : والصحيح أن نقول : « كل لفظ تناول شيئين فصاعداً ، تناوُلًا واحدًا لا مزية لأحدهما على الآخر » وللغزالي والآمدى نحو هذا التعريف ، وعرفه الرازى بأنه اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد واختاره البيضاوى .
انظر : تعريف العام فى : « شرح اللمع » (1/ 309) ، « العدة » (1/ 140) ، « المحصول » (1/ 1/ 2) 513 - 515) ، « إرشاد الفحول » (1/ 337 ، 338) ، « نهاية السؤل » (2/ 76) مع « مناهج العقول » (2/ 76) ، « المستصفى » (2/ 32) ، « فواتح الرحموت » (1/ 255) ، « جمع الجوامع » بحاشية العطار (1/ 505 ، 406) ، « أحكام الأمدى » (2/ 217) .

«وَالْفَاظَةُ» أى صيغ العموم الموضوعة له «أَرْبَعَةٌ»⁽¹⁾ أى أربعة أنواع :

النوع الأول : (الاسْمُ الْوَاحِدُ الْمُعَرَّفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ) التى ليست للعهد ولا للحقيقة ، فإنه يفيد العموم بدليل جواز الاستثناء منه نحو : ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۖ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [العصر : 2 ، 3] .

«و» النوع الثانى : (اسْمُ الْجَمْعِ) ، أى الدال على جماعة (المُعَرَّفُ بِاللَّامِ) التى ليست للعهد نحو : ﴿فَأَقْضُوا الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة : 5] .

«و» النوع الثالث : (الْأَسْمَاءُ الْمُبْهَمَةُ كَمَنْ فِيمَنْ يَغْفُلُ) نحو : مَنْ دَخَلَ دَارِي فَهُوَ آمِنٌ ، (وَمَا فِيمَنْ لَا يَغْفُلُ) نحو : مَا جَاءَنِي قَبْلَهُ ، (وَأَيُّ فِي الْجَمِيعِ) أى من يعقل ومن لا يعقل نحو : أَيُّ عِبِيدِي جَاءَكَ فَأَحْسِنْ إِلَيْهِ ، وَأَيُّ الْأَشْيَاءِ أَرَدْتَهُ أُعْطَيْتِكَ (وَأَيْنَ فِي الْمَكَانِ) نحو : أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ ، (وَمَتَى فِي الزَّمَانِ) نحو : مَتَى تَقُمْ أَقُمْ ، (وَمَا فِي الْأَسْتِفْهَامِ) نحو : مَا عِنْدَكَ ؟ (و) في (الْجُزْءِ) أى المجازاة نحو : مَا تَفْعَلُ تُجْزَى بِهِ .

وفي نسخة : (وَالْخَبَرُ) بدل الجزاء نحو قولك : عَلِمْتُ مَا عَلِمْتَ - بناءً على المتكلم فى الأول وتاء الخطاب فى الثانى - جواباً لمن قال لك : مَا عَلِمْتَ ؟ «وَعَظِيرُهُ» أى غير ما ذكر ، كالخبر على النسخة الأولى والجزاء على النسخة الثانية .

«و» النوع الرابع : (لَا فِي التَّكْرَارِ) أى الداخلة على التكرارات ، فإن بنيت النكرة معها على الفتح نحو : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، فهى نص فى العموم ، وإن لم تبين فهى ظاهرة فى العموم نحو : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ .

(1) قوله : وَالْفَاظَةُ : يعنى الموضوعة له أربعة فهى حقيقة فى العموم بناءً على أن للعام صيغة تخصه ، وهو قول الأئمة الأربعة وجمهور أصحابهم ؛ لأن العموم أمر مقصود ، فلا يجوز إخلاء اللغة عن الوضع له ؛ ولأن تمسك الصحابة وغيرهم عند الاختلاف بعمومات القرآن والسنة دليل على أن العرب وضعت هذه الألفاظ للعموم ، ولألا لما تبادر ذلك إلى أذهانهم ، قاله الرملى فى : «غاية المأمول» ص 154 ، 155 ، وانظر : «شرح اللمع» (1/ 318 ، 319) .

(وَالْعُمُومُ مِنْ صِفَاتِ التُّطْقِ) أى اللفظ⁽¹⁾ ، والنطق مصدر بمعنى منطوق به .

« وَلَا يَجُوزُ دَعْوَى الْعُمُومِ فِي غَيْرِهِ » أى فى غير اللفظ « مِنْ الْفِعْلِ وَمَا يَجْرَى مَجْرَاهُ » أى مجرى الفعل .

فالفعل : كجمعه - عليه الصلاة والسلام - بين الصلاتين فى السفر⁽²⁾ كما رواه البخارى ، فلا يدل على عموم الجمع فى السفر الطويل والقصير ، فإنه إنما وقع فى واحد منهما⁽³⁾ .

والذى يجرى مجرى الفعل كالقضايا المعينة ، مثل قضائه ﷺ بالشفعة للجار⁽⁴⁾ ، رواه النسائي عن الحسن البصرى⁽⁵⁾ مرسلاً ، فلا يعم كل جار

(1) قوله : أى اللفظ : فهو حقيقة فيه اتفاقاً ، لأنه صفة للفظ ، فيقال : هذا لفظ عام ، كما يقال : لفظ خاص ، وأما المعنى فالعموم فيه مجاز عند جمهور العلماء كما حكاه الشيرازى والأمدى ، وقيل : حقيقة وصححه ابن الحاجب . انظر : « غاية المأمول » ص 173 مع حاشيته .

(2) يقصد حديث ابن عمر - رضى الله عنهما - ولفظه : « كان النبي ﷺ يجمع بين المغرب والعشاء إذا جدَّ به السير » وفى رواية : « آخر المغرب وجمع بينهما » رواه البخارى (1055) ، (1711) ، ومسلم (703) ، أو حديث أنس ﷺ قال : « كان رسول الله ﷺ إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ... » .

(3) ذهب جمهور العلماء إلى جواز الجمع فى السفر الطويل وهو مذهب مالك والشافعى وأحمد وإسحاق وأبى ثور وهو قول أبى يوسف ومحمد بن الحسن ومروى عن جمع من الصحابة والتابعين ، وللشافعى فى « القديم » قول بالجمع فى السفر القصير ، قال النووى : الأصح باتفاق الأصحاب : لا يجوز ، وهو نص الشافعى فى كتبه الجديدة . وذهب أبو حنيفة ومكحول والنخعى إلى أنه لا يجوز الجمع بسبب السفر بحال ، وإنما يجوز فى عرفات فى وقت الظهر ، وفى المزدلفة فى وقت العشاء بسبب النسك للحاضر والمسافر ، والسفر الطويل : ثمانية وأربعون ميلاً هاشمية وهو مرحلتان معتدتان .

انظر : « المجموع » (250/4) ، « المغنى » (56/2 ، 57) ، « شرح مسلم » للنووى (212/5) ، « الاستذكار » (206/2) .

(4) لم أجده عنده بهذا اللفظ من مرسل الحسن ، وإنما أخرجه موصولاً بلفظ : « قضى رسول الله ﷺ بالشفعة والجوار » من حديث جابر رواه النسائي فى « الكبرى » (62/4) ، « الصغرى » (321/7) وهو صحيح بشواهد ، وروى الطحاوى فى « معاني الآثار » (123/4) عن الحسن مرسلاً بلفظ « جار الدار أحق بشفعة الدار » وقد جاء فى هذا المعنى عدة آثار تُراجع « المصنف » (518/4) لابن أبى شيبة .

(5) الحسن بن أبى الحسن بن يسار البصرى ، أبو سعيد ، التابعى الجليل ، الفقيه الزاهد ، قال أبو بردة : =

لاحتمال خصوصية في ذلك الجار⁽¹⁾ .



= أدركت الصحابة فما رأيت أحدًا أشبه بهم من الحسن .

انظر : « طبقات ابن سعد » (7/ 156) ، « وفيات الأعيان » (2/ 69) .

(1) يشير الشارح إلى أن المراد بالجار هنا الشريك ، وهو يسمى في لغة العرب جارًا ؛ ولذا ذهب جمهور العلماء والشافعي ومالك وأحمد إلى أن الشفعة لا تثبت بالجوار ، وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ، وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ، وعمر بن عبد العزيز - رضى الله عنهم - ، وقال أبو حنيفة والثوري : تثبت بالجوار .

انظر تفصيل المسألة في : « شرح مسلم » (46/ 11) ، « التمهيد » (7/ 46 - 49) ، « فتح الباري » (4/ 438 ، 511) ، « شرح معاني الآثار » للطحاوى (4/ 123 - 125) ، « سنن الترمذى » (3/ 652) ، « شرح السنة » للبخارى (5/ 182) .

باب الخاص

« وَالْخَاصُّ ⁽¹⁾ يُقَابِلُ الْعَامَّ » فيقال في تعريفه : هو ما لا يتناول شيئين فصاعدًا من غير حصر ، بل إنما يتناول شيئًا محصورًا : إما واحدًا أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك ، نحو : رجل ورجلين وثلاثة رجال .

« وَالتَّخْصِصُ ⁽²⁾ تَمْيِيزُ بَعْضِ الْجُمْلَةِ » أى إخراج بعض الجملة التي يتناولها اللفظ العام ، كإخراج الْمُعَاهِدِينَ ⁽³⁾ من قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة : 5] .

« وَهُوَ » أى الْمُخَصَّصُ - بكسر الصاد - المفهوم من التخصيص يُنْقَسِمُ إلى : (مُتَّصِلٌ) وهو ما لا يستقل بنفسه ، بل يكون مذكورًا مع العام .
(وَمُنْفَصِلٌ) وهو ما يستقل بنفسه ولا يكون مذكورًا مع العام ، بل يكون منفردًا .

(فَالْمُتَّصِلُ) ثلاثة أجزاء على ما ذكر المصنف :

(1) عرّفه الجويني فقال : هو الذى يتناول واحدًا فحسب ، وقيل : هو اللفظ الدال على مُسَمًّى واحد أعم من أن يكون فردًا ، أو نوعًا وصنفًا ، وقيل : هو ما يُراد به بعض ما ينطوى عليه لفظ بالوضع .
انظر : « البرهان » للجويني (1/269) ، « البحر المحيط » (3/204) ، « المحصول » (1/7/3) ، « التمهيد » للكلوذاني (1/71) ، « أحكام الأمدى » (2/299-300) ، « تشيف السامع » (1/358) ، « إرشاد الفحول » (1/407) ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 239 .

(2) قال الجويني : التخصيص : إفراد الشيء بالذكر في اصطلاح الأصوليين ، تقول : خصص فلان الشيء بالذكر إذا أفرد ، واللفظ الخاص : هو الذى يبنى عن أمر يجوز إدراجه مع غيره تحت لفظ آخر . وقال الشيرازي : التخصيص : تمييز بعض الجملة من الجملة بمحكم أو معنى .

انظر : « البرهان » (1/269) ، مع « العدة » (1/155) ، « المحصول » (1/7/3) ، « الحدود » للبايجي ص 44 ، « شرح اللمع » (2/5) ، « قواعد الأصول » للبغدادى ص 66 .

(3) المعاهدون : هم أهل الذمة ، والذمة يقال لها العهد ، ومنه قوله ﷺ : « لا يُقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده » أى لا يقتل ذو ذمة من المعاهدين في ذمته ما دام متمسكًا بزمته ، والعهد أيضًا الأمان .
انظر : « الزاهر » ص 357 ، مع « التعاريف » للمناوى ص 350 ، « القاموس » ص 387 ، « المطلع » ص 223 .

أحدهما : (الاستِثْنَاءُ) ، نحو : قام القوم إلا زيدًا .
 « وَ » ثانيها : (التَّقْيِيدُ بِالشَّرْطِ) ، نحو : أكرم بني تميم إن جاءوك ، أى
 الجائين منهم .
 « وَ » ثالثها : (التَّقْيِيدُ بِالصِّفَةِ) ، نحو : أكرم بني تميم الفقهاء .

تعريف الاستثناء

« وَالْإِسْتِثْنَاءُ »⁽¹⁾ الحقيقى ، أى المتصل هو : « إخراج ما لَوْلَاهُ » أى لولا
 الاستثناء « لَدَخَلَ فِي الْكَلَامِ »⁽²⁾ نحو المثال السابق .

والاستثناء المتصل هو : ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه .

واحترزنا به عن المنفصل ، وهو : ما لا يكون فيه المستثنى بعض المستثنى
 منه ، نحو : قام القوم إلا حمارًا ، فليس من المخصصات وإن كان المصنّف
 سيذكره على سبيل الاستطراد .

ولا بد فى الاستثناء المنقطع أن يكون بين المستثنى والمستثنى منه ملازمة
 كما مثلنا ، فلا يقال : قام القوم إلا ثعبانًا .

« وَإِنَّمَا يَصِحُّ » الاستثناء « بِشَرْطِ أَنْ يَبْقَى مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ شَيْءٌ » ولو
 واحدًا ، فلو استغرق المستثنى منه لم يصح وكان لغوًا⁽³⁾ ، فلو قال : له على عشرة

(1) الاستثناء : استفعال من الثَّنى ، يقال : ثبت الشيء إذا صرفته عن حاجته ومراده ، أو ردّ الشيء
 بعضه على بعض ، فالاستثناء : صرفُ العامل عن تناول المُستثنى ، ويكون حقيقة فى المتصل وفى
 المنفصل . انظر : « البرهان » (1/258) ، « اللسان » (14/115) ، « المصباح المنير » (1/85) .

(2) وعرفه الرازى فقال : إخراج بعض الجملة من الجملة بلفظ إلا أو ما أقيم مقامه ، وقال ابن قدامة :
 « قول متصل يدل على أن المذكور معه غير مراد بالقول الأول » ، وقال الغزالي : « قول ذو صيغ
 مخصوصة محصورة دال على أن المذكور فيه لم يرد بالقول الأول » .

انظر : « المحصول » (1/38/3) ، « نزهة الخاطر شرح روضة الناظر » (2/174) ، « المستصفي »
 (2/163) ، « أحكام الآمدى » (2/307) ، « التلخيص » للجوينى (2/62) .

(3) وقد صرح بذلك الجوينى فقال : « مسألة إذا استغرق الاستثناء الجميع كان باطلاً لغوًا .. وإن أبقي =

إلا تسعة صح ولزمه واحد ، ولو قال : إلا عشرة ، لم يصح ولزمته العشرة .

« وَمِنْ شَرْطِهِ » أى الاستثناء « أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِالْكَلَامِ » بالنطق أو فى حكم المتصل ، فلا يضر قطعه بسعال وتنفس ونحوهما مما لا يعد فاصلاً فى العرف ، فإن لم يتصل بالكلام المستثنى منه لم يصح ، فلو قال : جاء القوم ، ثم قال بعد أن مضى ما يعد فاصلاً فى العرف : إلا زيداً لم يصح ⁽¹⁾ .

وعن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - : يصح الاستثناء المنفصل بشهر ، وقيل : بسنة ⁽²⁾ ، وقيل : أبداً .

= الاستثناء شيئاً وإن قل نفد ، وبقي ما أبقاء الاستثناء .

انظر : « البرهان » (267 / 1) ، « فرائد الأصول » (595 / 2) .

(1) والقول باشتراط ذلك هو مذهب جماهير العلماء ، واتفق عليه الأئمة الأربعة ، ونقل إمام الحرمين واليزيدى والبيضاوى اتفاق الفقهاء عليه وأئمة اللغة ، والصواب ما قدمناه لما روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - وغيره من التابعين كسعيد بن جبير ومجاهد ، والحسن من أنه يجوز الانفصال إلى أربعة أشهر أو إلى سنتين ، أو إلى نهاية المجلس ، وقد رده عليهم الجمهور بأنه لو سلم لهم ذلك لما استقر طلاق ولا حنث بجواز الاستثناء بعده وفساد ذلك ظاهر . انظر : « البرهان » (261 / 1 ، 262) ، « التلخيص » (63 / 2 - 66) ، « القواعد والفوائد » ص 251 ، « التقرير والتحجير » (329 / 1) ، « المسودة » (345 / 1) ، « المنحول » ص 157 ، « كشف الأسرار » (117 / 3) ، « قواطع الأدلة فى الأصول » للسمعانى ص 343 - 345 ، « الوصول » لابن برهان (240 / 1 ، 241) ، « الإيجاز » (145 / 2) ، « التبصرة » ص 163 ، « شرح المحصول » للقرافى (583 / 2 ، 584) ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 246 .

(2) حيث روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال : « إذا حلف الرجل على عيّن فله أن يستثنى إلى سنة ، ثم قرأ قوله : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً ﴾ (٣٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادَّكَرَ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ [الكهف : 23 ، 24] » رواه الحاكم (303 / 4) ، البيهقى (48 / 10) ، والطبرانى فى « الأوسط » (44 / 1) ، و« الكبير » (90 / 11) ، وصححه الحاكم على شرطهما وأقره الذهبى .

وقد أجاب جمع من أهل العلم كالجوينى والغزالى والسمعانى بعدم صحة هذا الأثر عن ابن عباس - رضى الله عنهما - وحاول آخرون تأويله على عدة محامل منها : أن مقصوده جواز الانفصال بالاستثناء إذا نواه متصلاً ثم أظهر النية بعد ذلك فإنه يصدق ديانة ونسبه الآمدى والجوينى إلى بعض أصحاب مالك ، وحمله القرافى على التعليق بمشيئة الله خاصة ، كمن حلف وقال : إن شاء الله ، وليس هو فى الإخراج بآل أو إحدى أخواتها ونقل العلماء أن مدركه فى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ عَدَاً ﴾ (٣٣) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَادَّكَرَ رَبِّكَ إِذَا نَسِيتَ ﴾ [الكهف : 23 ، 24] قالوا : والمعنى : وادكر ربك إذا نسيت قول إن شاء الله فقل بعد ذلك ، ولم يخص وقتاً .

انظر : المصادر الأصولية السابقة مع سنن البيهقى (48 / 10) ، « شرح تنقيح الفصول » للقرافى ص 224 ، 225 ، « غاية المأمول » ص 186 ، 188 ، « شرح ابن الفركاح » ص 185 ، 186 .

« وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ الِاسْتِثْنَاءِ » أَيْ الْمُسْتَثْنَى عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، نَحْوُ : مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا أَحَدٌ .

« وَيَجُوزُ الِاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْجِنْسِ » وَهُوَ الْمُتَصِلُ الْمَعْدُودُ فِي الْمُخَصَّصَاتِ الْمُتَّصِلَةِ كَمَا تَقْدَمُ ، « وَمِنْ غَيْرِهِ » وَهُوَ الْمُنْقَطِعُ كَمَا تَقْدَمُ .

التخصيص بالشرط

« وَالشَّرْطُ » وَهُوَ الثَّانِي مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ الْمُتَّصِلَةِ ، « يَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمَشْرُوطِ » فِي اللفظ كَمَا تَقْدَمُ ، « وَيَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَنِ الْمَشْرُوطِ » فِي اللفظ نَحْوُ : إِنْ جَاءَكَ بَنُو تَمِيمٍ فَأَكْرَمَهُمْ ، وَأَمَّا فِي الوجودِ الْخَارِجِي فَيَجِبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ الشَّرْطُ عَلَى الْمَشْرُوطِ أَوْ يَقَارَنَهُ .

التخصيص بالصفة

« وَ » التَّقْيِيدُ بِالصِّفَةِ ، وَهُوَ الثَّالِثُ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ الْمُتَّصِلَةِ ، يَكُونُ فِيهِ « الْمُقَيَّدُ بِالصِّفَةِ » أَصْلًا « وَيُحْمَلُ عَلَيْهِ الْمَطْلَقُ » فِيَقِيدُهُ بِقِيدِهِ ، « كَالرَّقَبَةِ قُيِّدَتْ بِالْإِيمَانِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ » كَمَا فِي كِفَارَةِ الْقَتْلِ ⁽¹⁾ وَأُطْلِقَتْ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ كَمَا فِي كِفَارَةِ الظَّهَارِ ، « فَيُحْمَلُ الْمَطْلَقُ عَلَى الْمُقَيَّدِ » احْتِيَاطًا .
ثُمَّ شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَنِ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنَ الْمُخَصَّصِ ، أَعْنَى الْمُنْفَصِلِ فَقَالَ :

التخصيص بالمخصص المنفصل

« وَيَجُوزُ تَخْصِصُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ » عَلَى الْأَصَحِّ نَحْوُ : ﴿ وَالْمُطَلَّقَتُ

(1) قَالُوا : إِذَا كَانَ الْمَطْلَقُ وَالْمَقْيَدُ وَارِدَيْنِ فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ فِي كِفَارَةِ الْقَتْلِ : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [النساء : 92] ثُمَّ يَقُولُ مَرَّةً أُخْرَى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ يَنْ قَبْلَ أَنْ يَتِمَّائًا ﴾ [المجادلة : 3] مِنْ غَيْرِ ذِي الْإِيمَانِ فَيُحْمَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بِالْمَقْيَدِ فِيهِ إِعْمَالُ الْمَطْلَقِ بِخِلَافِ الْعَكْسِ ، وَالسَّبَبُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُخْتَلَفٌ ، فَإِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ الْقَتْلُ ، وَفِي الثَّانِي الظَّهَارُ ، وَالْحُكْمُ فِيهِمَا وَاحِدٌ .
انْظُرْ : « شَرْحُ ابْنِ الْفَرَكَاكِحِ » ص 191 - 193 ، « الشَّرْحُ الْكَبِيرُ » لِلْعَبَادِيِّ (2/ 168 ، 169) .

يَرْتَضُونَ بِأَنْفُسِهِمْ ثَلَاثَةً قُرُوءًا ﴿ [البقرة : 228] الشامل لأولات الأحمال ، فخص بقوله : ﴿ وَأَوْلَتْ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ [الطلاق : 4] .

ونحو قوله : ﴿ وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ﴾ [البقرة : 221] الشامل للكتايبات ؛ لأن أهل الكتاب مشركون لقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عِزِّيُّرُ بْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة : 30 ، 31] خص بقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة : 5] أى حِلٌّ لكم ، والمراد هنا بالمحصنات : الحرائر .

« وَ » يَجُوزُ « تَخْصِيصُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ » سواء كانت متواترة أو خبر آحاد⁽¹⁾ ، وفاقاً للجمهور ، كتخصيص قوله تعالى : ﴿ يُؤْمِكُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ ﴾ [النساء : 11] الآية الشامل للمولود الكافر لحديث : « لا يرث

(1) اتفق العلماء على جواز تخصيص عموم الكتاب بالسنة المتواترة ، قال الأمدى : لا أعلم فيه خلافاً وكذا قال أبو حامد الإسفرايينى ؛ لأن الخبر المتواتر يوجب العلم ، كما أن ظاهر الكتاب يوجبه ، والحق أبو منصور الماتريدى بالمتواتر الأخبار التى يقطع بصحتها .

أما تخصيص الكتاب أو السنة المتواترة بالآحاد فأخبار الآحاد نوعان : أحدهما : ما اجتمعت الأمة على العمل به كقوله : « القاتل لا يرث » ، « ولا وصية لوارث » ، وكـ « نيه عن الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها » فيجوز تخصيص العموم به ؛ لأن هذه الأخبار بمزلة المتواتر ، لانعقاد الإجماع على حكمها وإنه لم ينقد الإجماع على روايتها .

ثانيهما : أخبار الآحاد التى لم تجتمع الأمة على العمل بها ، فقد اختلف العلماء فى هذا النوع والجمهور على جواز تخصيص القرآن بها وهو مذهب الأئمة الأربعة ، واختاره الجوينى والغزالى والرازى والأمدى وابن برهان واعتمده السمعانى ، وعزا إلى الشافعية وكثير من المتكلمين وهو الصحيح ؛ لأن خبر الآحاد وعموم الكتاب دليلان متعارضان ، وخبر الآحاد أخص من العموم فوجب أن يقدم عليه . قال السمعانى : وهذا لأن العمل بالدليلين واجب ، ولا يجوز ترك دليل إذا أمكن العمل به وذهبت المعتزلة وأكثر الخنفية إلى عدم جواز تخصيصه .

انظر تفصيل المسألة فى : « قواطع الأدلة » للسمعانى ص 301 - 303 ، « المستصفى » (2/ 114) ، « التنصرة » ص 18 ، « شرح اللمع » (2/ 20 - 24) ، « المحصول » (1/ 132/ 3) ، « الإيهاج » (2/ 137) ، « إرشاد الفحول » (1/ 448 ، 449) ، « تحفة المشوّل » (3/ 233 - 236) ، « السودة » (1/ 284) ، « الوصول » (1/ 260) ، « أحكام الأمدى » (2/ 347 - 352) ، « بذل النظر » للأسمندى ص 226 ، 227 ، « التفتيحات فى أصول الفقه » للسهرودى ص 322 .

المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»⁽¹⁾ .

«و» يَجُوزُ «تَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ» كتخصيص حديث الصحيحين «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ»⁽²⁾ ، بقوله تعالى : ﴿ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء : 43] وإن وردت السنة بالتيمم أيضًا بعد نزول الآية .

«و» يَجُوزُ «تَخْصِيصُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ» كتخصيص حديث الصحيحين «فيما سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ»⁽³⁾ بحديثهما : «ليس فيما دون خَمْسَةِ أَوْسُقٍ»⁽⁴⁾ صدقة»⁽⁵⁾ .

«و» يَجُوزُ «تَخْصِيصُ النُّطْقِ بِالْقِيَاسِ ، وَتَغْنِي بِالنُّطْقِ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى وَقَوْلَ الرَّسُولِ ﷺ» ؛ لأن القياس يستند إلى نص من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فكان ذلك هو المخصص .

مثال تخصيص الكتاب بالقياس قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً ﴾ [النور : 2] ، خُصَّ عمومهما الشامل للأمة بقوله تعالى : ﴿ فَاعْلَنِيْنِ »

(1) متفق عليه : رواه البخارى (6383) ، ومسلم (1614) ، ومالك (1082) عن أسامة بن زيد رضى الله عنهما .

(2) متفق عليه : رواه البخارى (6554) ، ومسلم (225) ، وأبو داود (60) عن أبي هريرة ؓ .

(3) صحيح : رواه البخارى (1412) ، وأبو داود (1596) ، والترمذى (640) كلهم من حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، وهو عند مسلم (981) بنحوه عن جابر ؓ .

• قال البغوى فى معنى الحديث : «معناه عند عامة أهل العلم أن المسقى من الثمار والزروع التى تحب فيها الزكاة بماء السماء ، أو من نهر يجرى الماء إليه من غير مؤونة العشر ، وإذا كان بآلة فيه نصف العشر ، لأن المؤونة إذا كثرت قلَّ الواجب نظرًا لأرباب الأموال ، فإذا قلَّت المؤونة ، وعُتبت المنفعة ، زيد فى الواجب توسعة على الفقراء» . انظر : «شرح السنة» للبغوى (26/4) .

(4) الوسق : ستون صاعًا وهو يساوى 130,60 كجم ، والخمسة أوسق نصاب الزكاة تساوى 653 كجم على رأى الجمهور ، أو 4 أرباب وكيلتين من الكيل المصرى الحالى أو 50 كيلة مصرية .

انظر : «معجم المصطلحات» د. محمود عبد الرحمن (476/3) طبع دار الفضيلة ، «الفقه الإسلامى وأدلته» د. وهبة الزحيل (78/1) .

(5) متفق عليه : رواه البخارى (1378) ، ومسلم (979) من حديث أبي سعيد الخدرى ؓ .

نَصَفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴿ [النساء : 25] وخص عمومه أيضًا بالعبد
المقيس على الأمة ⁽¹⁾ .



(1) قوله : بالعبد المقيس على الأمة : يعنى في نصف ذلك العقاب ؛ لأنه رقيقٌ فَعَلَّ ما يُوجبُ الحدَّ ، فكان
على النصف من الحر قياسًا على الأمة بجامع ما بينهما من نقص الرقِّ المقتضى للتنصيف .
انظر : « غاية المأمول شرح ورقات الأصول » للرمل ص 208 .

فائدة مهمة : وبقي مما يجوز التخصيص به أمور لم يذكرها الشارح وقد ذكرها الإمام الرمل وهى :
1 - مفهوم الموافقة : كتخصيص قوله ﷺ : « لئ [أى مطل] الواجد يُجِلُّ عِرْضَهُ وعقوبته » [رواه
أبو داود (3628) ، والحاكم (102/4) وصححه] أى يجبس ونحوه ، بمفهوم قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ
لَهُمَا آوِ ﴾ [الإسراء : 23] من أنه لا يُجِلُّ أذى الوالدين يجبس ولا غيره ؛ فلذلك كان الأصح أن
الوالد لا يجبس فى دين ولده .

2 - مفهوم المخالفة : كتخصيص قوله ﷺ : « الماء طهور لا ينجسه شيء » [رواه أبو داود (66) ،
والترمذى (66) ، وحسنه] بمفهوم قوله ﷺ : « إذا بلغ الماء قلتين [أى ما يعدل خمسمائة رطل تقريبًا]
لم يعمل الخبث » [رواه أبو داود (63) ، والنسائى (46/1) ، والحاكم (132/1) وصححه] وقيل : لا
يجوز التخصيص به وهو قول لبعض الحنفية وبه قال الغزالى وابن حزم .

3 - الحس : أى المشاهدة : كتخصيص قوله تعالى فى الريح المرسلة على عاد ﴿ تُدْمِرُ كُلَّ مَقَامٍ ﴾
[الأحقاف : 25] أى تهلكه بالحس ، فإننا نشاهد ما لا تدمر فيه كالسماوات والجبال .

4 - العقل : سواء ضرورى : وهو كل علم لا يقدر المخلوق أن يدفعه عن نفسه بالشبهة والشك ، أو
نظرى : وهو الذى يتوقف حصوله على نظر وكسب .

فالأول : وهو الضرورى : كتخصيص قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر : 62] فإن العقل
قاض بالضرورة بأنه لم يخلق نفسه الكريمة ، ولا صفاته القدمة .

والثانى : وهو النظرى : كتخصيص قوله تعالى : ﴿ وَلَيْلَهُ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾
[آل عمران : 97] بنظر العقل ، فإنه اقتضى خروج الطفل والمجنون ونحوهما من التكليف بالحج لعدم
الفهم .

ومما ينبغى الاعتناء به الفرق بين العام المخصوص ، والعام الذى أريد به الخصوص ، وقد كثرت
أقوال العلماء فيه ، وأحسنها :

أن العام المخصوص : أريد عمومته وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها لا من جهة الحكم ؛
لأن بعض الأفراد لا يشملهم الحكم نظرًا للمخصص .

والذى أريد به الخصوص : لم يرد شموله لجميع الأفراد لا من جهة تناول اللفظ لها ، ولا من جهة الحكم ؛ بل
هو كلُّ استعملٍ فى جزئ ، ولهذا كان مجازًا قطعًا بخلاف الأول ، فإنه حقيقة على أرجح المذاهب
بتصرف . انظر : « غاية المأمول شرح ورقات الأصول » للرمل ص 210 - 215 .

باب المجمل والمبين

«وَالْمُجْمَلُ» في اللغة : مِنْ أَجْمَلَتِ الشَّيْءَ إِذَا جَمَعْتَهُ ⁽¹⁾ ، وضده
المفصل .

وفي الاصطلاح ⁽²⁾ هو : « مَا افْتَقَرَ إِلَى الْبَيَانِ » ، أى هو اللفظ الذى
يتوقف فهم المقصود منه على أمر خارج عنه : إما قرينة حال ، أو لفظ آخر ،
أو دليل منفصل .

فاللفظ المشترك مجمل ؛ لأنه يفتقر إلى ما يبين المراد من معنيه أو من
معانيه ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ ﴾ [البقرة : 228] فإنه يحتمل الأطهار
والحيضات ، لاشتراك القرء بين الطهر والحيض .

«وَالْبَيَانُ» ⁽³⁾ يطلق على التبيين الذى هو قول المبين ، وعلى ما حصل به
التبيين وهو الدليل ، وعلى متعلق التبيين ومحملة وهو المدلول .

والمصنّف عرّفه بالنظر إلى المعنى الأول بقوله : «إِخْرَاجُ الشَّيْءِ مِنْ حَيْزِ
الْإِشْكَالِ إِلَى حَيْزِ التَّجَلُّى» ⁽⁴⁾ أى الظهور والوضوح .

(1) قال الجوينى : « قد يطلق المجمل على العموم في قولك : أجملت الحساب ، إذا جمعت آحاده ، وأذرجته
تحت صيغة جامعة لها » أو من : أجل الأمر : إذا أجمعه .

انظر : « البرهان » (1/ 281) مع « تاج العروس » (28/ 238) ، « اللسان » (11/ 127 ، 128) .
(2) عرّفه الجوينى فقال : هو المبهم ، والمبهم : هو الذى لا يعقل معناه ، ولا يدرك مقصود الالفاظ ومبتغاه .
وعرّفه الباجى فقال : هو ما لا يفهم المراد به من لفظه ، ويفتقر في بيانه إلى غيره ، وعرّفه ابن الحاجب : ما لم
تتضح دلالته . انظر : « البرهان » (1/ 28) ، « إحكام الفصول » (1/ 195) ، « تحفة المستول »
(3/ 264) ، « الإبهاج » (1/ 216) ، « نهاية السؤل » (2/ 197) ، « شرح تنقيح الفصول » ص 253 ،
« إرشاد الفحول » (2/ 485) .

(3) البيان : الفصاحة ، وقيل : هو إظهار المقصود بأبلغ لفظ ، وهو من الفهم وذكاء القلب مع اللّسن ،
وأصله : الكشف والظهور ، وقيل : إظهار المعنى للنفس حتى يتبين من غيره ويتفصل عما يلتبس به .
انظر : « تاج العروس » (34/ 304) ، « مختار الصحاح » ص 29 ، « اللسان » (13/ 66) .

(4) وعرّفه الماوردى فقال : جمهور الفقهاء قالوا : البيان : إظهار المراد بالكلام الذى لا يفهم منه المراد إلّا
به . قال ابن السمعاني : وهو أحسن من جميع الحدود ، قال الشوكاني : ولاحظ القاضي أبو بكر =

وأورد عليه أمران : أحدهما : أنه لا يشمل التبيين ابتداءً قبل تقرير الإشكال ؛ لأنه ليس فيه إخراج من حيز الإشكال .

والثاني : أن التبيين أمر معنوي ، والمعاني لا توصف بالاستقرار في الحيز ، فذكر الحيز فيه تجاوز ، وهو مجتنب في الرسم .

وأجيب بأن المراد من قوله : « إخراج الشيء من حيز الإشكال » ذكره وجعله واضحاً .

والمراد بالحيز مظنة الإشكال ومحلّه ، والله أعلم .

تعريف النص

« وَالنَّصُّ ⁽¹⁾ مَا لَا يَحْتَمِلُ إِلَّا مَعْنَى وَاحِدًا » ⁽²⁾ كـ « زيدًا » في : رأيتُ زيدًا .

وقيل : في تعريف النص هو : « مَا تَأْوِيلُهُ تَنْزِيلُهُ » ⁽³⁾ أى يفهم معناه

= والجويني والغزالي والآمدی والرازي وأكثر المعتزلة الدليل فقالوا : هو الموصل بصحيح النظر فيه إلى العلم أو الظن بالمطلوب : وقال أبو الخطاب : البيان : هو إظهار المعلوم للمخاطب منفصلاً عما يشكل به أو يلبس لأجله ، وينحوه عرفه أبو يعلى .

انظر : « شرح الكوكب » (3/440) ، « إرشاد الفحول » (2/486 ، 487) ، « التمهيد » للكلوذاني (1/58) ، « العدة » (1/302) ، « شرح تنقيح الفصول » ص 253 ، « المحصول » (1/226/3) ، « فواتح الرحموت » (2/42) ، « أصول السرخسي » (2/26) ، « شرح اللمع » (2/171) .

(1) في بعض نسخ الورقات وبعض الشروح : « والمبني هو النص » كما في « شرح ابن الفركاح » ص 203 ، و« الأنجم الزاهرات » ص 170 .

(2) عرفه الشيرازي والجرجاني بنحو هذا التعريف ، وقال الجويني في « البرهان » : اختلفت فيه عبارات الأصحاب ، فقال بعضهم : هو لفظ مفيد لا يتطرق إليه تأويل ، وقال بعض المتأخرين : « هو لفظ مفيد استوى ظاهره وباطنه » ، وقال الباجي : ما رُفِعَ في بيانه إلى أبعد غاياته ، وقال الغزالي : هو الذي لا يحتمل التأويل ، وقال أبو الخطاب : هو ما كان صريحاً فيما ورد فيه .

انظر : « اللمع » ص 143 ، « شرح اللمع » (1/147) ، « البرهان » (1/277) ، « معجم التعريفات » للجرجاني ص 203 ، « إحكام الفصول » (1/48) ، « المستصفي » (1/384) .

(3) قوله : وقيل : ما تأويله تنزيهه : اعترض عليه ابن الفركاح والرملي : بأن فيه تجاوز ، فإى التأويل تفعل من آل إلى كذا أى صار إليه ، ولا يستعمل ذلك إلا في لفظ يحتاج استنباط دلالة إلى نظر وتكلف ، =

بمجرد نزوله ولا يحتاج إلى تأويله ، نحو : ﴿ فَصَيَّامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ [البقرة : 196] فإنه يفهم معناه بمجرد نزوله ولا يتوقف فهمه على تأويله .

« وَهُوَ » أى النص « مُشْتَقٌّ مِنْ مِئْصَةِ الْعَرُوسِ وَهُوَ الْكَزْبِيُّ » الذى تجلس عليه لتظهر للناظرين ⁽¹⁾ .

وفى قوله : « مُشْتَقٌّ ⁽²⁾ مِنْ مِئْصَةِ الْعَرُوسِ » مسامحة ⁽³⁾ ؛ لأن المصدر لا يشتق من غيره على الصحيح ، بل يشتق غيره منه ، فالمنصة مشتقة من النص ، فالنص لغة الرفع ، فإذا ظهرت دلالة اللفظ على معناه كان ذلك فى معنى رفعه على غيره ، فقوله : « مُشْتَقٌّ مِنْ مِئْصَةِ الْعَرُوسِ » لم يرد به الاشتقاق الاصطلاحي ، وإنما أراد اشتراكهما فى المادة .

= فاما ما يكون بَيِّنًا بنفسه بحيث يكفى فى فهمه مجرد نزوله فلا تأويل فيه ، والمراد من النزول : البلاغ والسماع ، فيشمل القرآن الكريم وغيره .

انظر : « شرح ابن الفركاح » ص 204 ، 205 ، « غاية المأمول » للرمل ص 231 ، « حاشية السوسى على قرة العين » ص 111 .

(1) قوله : لتظهر للناظرين : أى ترفع لتظهر ؛ لأن النص فى اللغة الرفع ، تقول : نصصت الحديث إذا رفعت إلى صاحبه ، ونص كل شيء منتهاه ، فإذا ظهرت دلالة اللفظ على المعنى بحيث لا يتطرق إليه احتمال ، كان ذلك منتهى الدلالة وغايتها ، فسمى نصًا ، والنص عند الفقهاء يطلق بمعنى ما دلّ على الحكم من كتاب أو سنة ، كيف كانت دلالته نصًا كان أو ظاهرًا أو مؤوّلًا ، وهكذا استعمال أهل الخلاف أيضًا ، وأهل الأصول يقولون : النص ما لا يحتمل الصرف عما دلّ عليه بوجه ، وهذا هو الذى ذكره هنا . انظر : « شرح ابن الفركاح » ص 204 .

(2) الاشتقاق : نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتها معنى وتركيبًا ومغايرتهما فى الصيغة ، وقال بعضهم : رد لفظ إلى آخر لموافقته له فى حروفه الأصلية ومناسبته له فى المعنى . انظر : « التعريفات » للجرجاني ص 26 .

(3) أبدى ابن الفركاح والمارديني والرمل نحو هذا الاعتراض الذى أشار إليه الشارح ومفاده أن المنصة اسم آلة ، وأسماء الآلة مشتقة من المصدر لا أن المصدر مشتق منها ، وردّ بعضهم : بأن المراد ملاحظة معنى الارتفاع والظهور وليس المراد بالاشتقاق الاشتقاق الصرفى الذى هو الاتفاق بين الكلمتين لفظًا ومعنى ؛ لأنه لا يكون إلّا من المصدر عند البصريين ومن الفعل عند الكوفيين ، والمنصة ليس واحدًا منهما ، بل هو اسم مكان .

انظر : « شرح ابن الفركاح » ص 205 ، « الأنجم الزاهرات » ص 171 ، « غاية المأمول » ص 233 ، « الشرح الكبير » للعبادى (2/ 213) ، « حاشية النفحات على الورقات » للخطيب ص 94 ، « الشرح الصغير على الورقات » للعبادى ص 119 .

والنص عند الفقهاء يطلق على معنى آخر⁽¹⁾ وهو ما دل على حكم شرعى من كتاب أو سنة ، سواء كانت دلالة نصاً أو ظاهراً .

تعريف الظاهر والمؤول

« وَالظَّاهِرُ : مَا اخْتَمَلَ أَمْرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَظْهَرُ مِنَ الْآخَرِ »⁽²⁾ ، كالأسد في نحو : رأيت اليوم أسداً ، فإنه ظاهر في الحيوان المفترس ؛ لأنه المعنى الحقيقى ، ومحتمل للرجل الشجاع .

والظاهر فى الحقيقة هو الاحتمال الراجع ، فإن حمل اللفظ على الاحتمال المرجوح سُمى اللفظ مؤولاً⁽³⁾ ، وإنما يؤول بالدليل ، كما قال : « وَيُؤُولُ

(1) قال الرمل : وللنص اصطلاحات :

أحدها : ما لا يحتمل التأويل ، وهو ما ذكره المصنف .

ثانيها : ما احتمله احتمالاً مرجوحاً فهو حينئذٍ بمعنى الظاهر .

ثالثها : ما دلّ على معنى كيف كان .

رابعها : الدليل من الكتاب والسنة ، سواء أكان ظاهراً أم نصّاً بالمعنى الأول . قال ابن دقيق العيد : وهو اصطلاح كثير من متأخري الخلافيين ، وقال بعضهم : إنه اصطلاح الفقهاء .

خامسها : يطلق النص فى كتب الفروع بإزاء القول المُخَرَّج أو الوجه الضعيف ، فيراد به قول صاحب المذهب سواء أكان نصّاً لا احتمال فيه أم ظاهراً . انظر : « غاية المأمول » ص 232 ، 233 .

(2) عرّف إمام الحرمين الظاهر فى « البرهان » فقال : قال القاضى : هو لفظة معقولة المعنى لها حقيقة وبجاز ، فإن أجريت على حقيقتها كانت ظاهراً ، وإذا عدلت إلى جهة المجاز كانت مؤولة . ثم نقل عن أبى إسحاق قوله : الظاهر : لفظ معقول ، يبتدر إلى فهم البصير بجهة الفهم منه معنى . وقال الشيرازى : ما احتمل أمرين ، وهو فى أحدهما أظهر من الآخر . وقال السرخسى : هو ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل ، وقيل غير ذلك . انظر : « البرهان » (1/ 279 ، 280) ، « شرح اللمع » (2/ 147) ، « التقرير والتحجير » (1/ 207) ، « تيسير التحرير » (1/ 156) ، « أصول السرخسى » (1/ 163) ، « التمهيد » للكلوذانى (1/ 8) ، « البحر المحيط » (3/ 436) ، « الوجيز » للكراماسقى ص 17 .

(3) المؤول : اسم مفعول من أوّل الشيء إذا فسره ، ويستعمل التأويل بمعنى الرجوع ، تقول : آل الأمر إلى كذا أى رجع إليه ، وقال الراغب : التأويل رد الشيء إلى الغاية المرادة منه قولاً كان أو فعلاً ، وقال بعضهم : التأويل : نقل الكلام عن موضعه إلى ما يحتاج فى إثباته إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ ، وقال الآخر : التفسير كشف المراد عن اللفظ المُشْكِل ، والتأويل : رد أحد المُحتملين إلى ما يطابق الظاهر . انظر : « تاج العروس » (28/ 33) ، « مختار الصحاح » ص 13 ، « اللسان » (11/ 33) ، « البحر المحيط » (3/ 437) .

الظَاهِرُ بِالذَّلِيلِ ، أى يحمل على الاحتمال المرجوح « وَيُسَمَّى » حيثُ
 « الظَاهِرُ بِالذَّلِيلِ » أى كما يسمى مؤولاً⁽¹⁾ كما فى قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا
 بِأَيْتٍ ﴾ [الذاريات : 47] فإن ظاهره جمع يد ، وهو محال فى حق الله تعالى ،
 فصُرِفَ عنه إلى معنى القوة⁽²⁾ بالدليل العقلى القاطع .

باب الأفعال

هذه ترجمة ، والمراد بها بيان حكم أفعال الرسول ﷺ ولهذا قال المصنف :
 « فَعَلَ صَاحِبُ الشَّرِيعَةِ » يعنى النبى ﷺ « لَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى
 وَجْهِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ » ، والقربة والطاعة بمعنى واحد .

(1) التأويل اصطلاحاً : قال الجوينى : رُدُّ الظاهر إلى ما إليه مآله فى دعوى المؤول ، وقال البعلى : هو صرف
 اللفظ عن ظاهره لدليل يصير المرجوح به راجحاً ، وهؤله الباجى بأنه : صرف الكلام عن ظاهره إلى
 وجه يحتمله ، وعلى نحوه مثنى الزركشى ، حمل الظاهر على المحتمل المرجوح .
 انظر : « المختصر فى أصول الفقه » ص 131 ، « إحكام الفصول » (49/1) ، « البحر المحيط »
 (437/3) ، « شرح الكوكب المنير » (460/3) ، « إرشاد الفحول » (512/2) ، « الجامع لأصول
 الفقه » لصديق خان ص 283 ، « البرهان » (336/1) ، « تحفة المسئول » (308/3) .

(2) اتفق المفكرون من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وهو قول أهل اللغة أن اليد هنا بمعنى القوة ،
 وهو مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما ومجاهد وقتادة والثورى وغير واحد . قال العلامة
 الشنقيطى : قوله : ﴿ بَنَيْنَاهَا بِأَيْتٍ ﴾ ليس من آيات الصفات المعروفة بهذا الاسم ؛ لأن قوله بأيد ليس
 جمع يد ، وإنما الأيد القوة . قال وقد ذكره الإمام الباقلان [إمام الأشعرية فى زمانه] فى معرض إثباته
 لصفة اليد : أن اليد فى اللغة قد تكون بمعنى النعمة والقدرة ، كما يقال : « لى عند فلان يد بيضاء »
 يراد به نعمة ، وكما يقال : « هذا المكان فى يد فلان » يراد أنه تحت قدرته وفى ملكه ، وكما قال تعالى :
 ﴿ خَلَقْنَا لَهُمْ مِنَّا عَمَلًا آيِينَاً أَلَمَكَا » [يس : 71] يريد عملنا بقدرتنا ، أما قول المعتزلة : فكذلك
 قوله : ﴿ خَلَقْتُ يَدَى ﴾ يعنى : بقدرتى أو نعمتى . فيقال لهم : (والكلام للباقلانى) : هذا باطل ؛
 لأن قوله « يدي » يقتضى إثبات يدين هما صفة له ، فلو كان المراد بهما القدرة ، لوجب أن يكون له
 قدرتان وأنتم لا تزعمون أن للبارى سبحانه قدرة واحدة فكيف يجوز أن تثبتوا له قدرتين ، وقد أجمع
 المسلمون من مثنى الصفات والنافين لها على أنه لا يجوز أن يكون لله قدرتان فبطل ما قلتم .
 انظر تفصيل المقام فى : « أضواء البيان » للشنقيطى (442/7) ، « الدر المنثور » (623/7) ، « تفسير
 ابن كثير » (238/4) ، « زاد المسير » (40/8) ، « تمهيد الأوائل » للقاضى أبى بكر الباقلان ص 296 ،

فإن كان على وجه القربة والطاعة « فَإِنْ دَلَّ دَلِيلٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ بِهِ يُخْمَلُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ » كالوصال⁽¹⁾ في الصوم ، فإن الصحابة لما أرادوا الوصال نهاهم صلى الله عليه وسلم وقال : « لست كهيتكم »⁽²⁾ متفق عليه⁽³⁾ .

« وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ » على الاختصاص به كالتهجد ، « لَا يُخَصُّ بِهِ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الاحزاب : 21] ، أى قدوة صالحة ، والأسوة⁽⁴⁾ بكسر الهمزة وضمها لغتان قرئ بهما في السبعة ، وهو اسم وضع موضع المصدر أى اقتداء حسن ، والظرفية هنا مجازية مثل قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٍ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [يوسف : 7] . وإذا لم يختص ذلك الفعل به صلى الله عليه وسلم فيعم الأمة جميعها .

ثم إن علم حكم ذلك الفعل من وجوب أو ندب فواضح ، وإن لم يعلم حكمه « فَيُخْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ »⁽⁵⁾ عِنْدَ بَعْضِ أَصْحَابِنَا في حقه صلى الله عليه

(1) الوصال : هو أن يصل صوم النهار بإمساك الليل مع صوم اليوم الذى بعده من غير أن يطعم شيئاً . انظر : « المصباح المنير » (2/ 662) ، « تحرير ألفاظ التنبيه » ص 126 ، « اللسان » (11/ 726) .

(2) لست كهيتكم : استدل به جمهور أهل العلم على تحريم الوصال ، واستدلوا بمجموع هذه الأحاديث على أن الوصال من خصائصه ﷺ وعلى أن غيره ممنوع منه ، قال ابن حجر وغيره : واختلفوا في المنع المذكور فقيل : على سبيل التحريم ، وقيل : على سبيل الكراهة ، وقيل : يحرم على من شق عليه ، ويباح لمن لم يشق عليه ، وقد روى عن عبد الله بن الزبير أنه كان يواصل خمسة عشر يوماً ، وذهب بعض الصحابة منهم أخت أبى سعيد الخدرى ، ومن التابعين : عبد الرحمن بن أبى نعم ، وعامر بن عبد الله ابن الزبير ، وقد صرح ابن حزم بتحريمه ، وصححه ابن العربى من المالكية ، وذهب أحمد وإسحاق وابن المنذر وابن خزيمة وجماعة من المالكية إلى جواز الوصال إلى السحر ، وهو بمنزلة عشائه إلا أنه يؤخره لآخر الليل . انظر : « فتح البارى » (4/ 204) ، « الاستذكار » (3/ 335 ، 336) ، « التمهيد » لابن عبد البر (14/ 361) .

(3) متفق عليه : رواه البخارى (1822) ، ومسلم (1102) عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

(4) الأسوة : قال الرملى : معنى أسوة : أى خصلة حسنة من حقها أن يؤتى بها ، وهو ﷺ في نفسه قدوة يحسن الناسى به ، فإن غُلِمَتْ صفته [أى فعله] من وجوب أو ندب أو إباحة فأمثله مثله على الأصح . انظر : « غاية المأمول » ص 240 .

(5) وهو الذى ذهب إليه ابن سريج ، وابن خيران ، وابن أبى هريرة ، والطبرى وأكثر الشافعية ، وجعله السمعاني ظاهراً لمذهب الشافعى ، واختاره أبو الحسن بن القطان ونصر أدلته ، واختاره الباقلاني =

وسلم وفي حقنا ؛ لأنه الأحوط ، وبه قال مالك رحمه الله وأكثر أصحابه .

« وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ يُحْمَلُ عَلَى النَّذْبِ » ⁽¹⁾ لأنه المتحقق .

« وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ يُتَوَقَّفُ عَنْهُ » ⁽²⁾ لتعارض الأدلة في ذلك .

« فَإِنْ كَانَ » فعل صاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم « عَلَى وَجْهِ غَيْرِ الْقُرْبَةِ وَالطَّاعَةِ » كالقيام والقعود والأكل والشرب والنوم « فَيُحْمَلُ عَلَى الْإِبَاحَةِ » ⁽³⁾ فِي حَقِّهِ وَحَقَّنَا وهذا في أصل الفعل ، وأما في صفة الفعل فقال بعض المالكية : يحمل على النذب ⁽⁴⁾ ، ويؤيده ما ورد عن كثير من السلف من الاقتداء به في ذلك .

= وابن خويز منداد والقاضي عبد الوهاب من المالكية ، والبايجي ، وقال القرافي : وهو الذي نقله أئمة المالكية في كتبهم الأصولية والفروعية وفروع المذهب مبنية عليه ، وهو مذهب أحمد وأكثر أصحابه . انظر : « شرح تنقيح الفصول » ص 288 ، 289 ، « البحر المحيط » (4/ 182 ، 183) ، « أحكام الأبدى » (1/ 229) ، « أصول السرخسي » (2/ 87) ، « المستصفي » (2/ 214 ، 215) ، « شرح الكوكب » (2/ 187) ، « أحكام الفصول » (1/ 244) ، « فواتح الرحموت » (2/ 181) ، « المسودة » (1/ 134) ، « البرهان » (1/ 322) ، « تشنيف المسامع » (1/ 451) ، « أحكام ابن حزم » (4/ 421) ، « المحصول » (1/ 345 - 347) ، « النذب في أصول الفقه » لابن حزم ص 44 ، « بذل النظر في الأصول » للأسمندى ص 505 ، « ميزان الأصول » للسمرقندي ص 457 - 460 ، « الأنعم الزاهرات » ص 175 - 177 ، « غاية المأمول » ص 242 - 245 .

(1) وإليه ذهب بعض أصحاب الشافعي كالقفال الكبير ، وعزاه الماوردي والرؤياني إلى جمهور الشافعية ، وعزاه الباجي إلى ابن المتاب من المالكية ، وهو رواية عن أحمد ، وعزاه الجويني والرازي إلى الشافعي ، قال الأمدى : وهو اختيار إمام الحرمين وابن الحاجب وابن حزم وجماعة من الحنابلة . انظر : « المصادر السابقة » .

(2) واختاره الصيرفي والغزالي والرازي ، ونقله ابن السمعاني عن أكثر الأشعرية ، وصححه ابن قُورْك ، وصححه أبو الخطاب من الحنابلة ، وعزاه الباجي إلى الباقلان .

وفي المسألة قول آخر : أنها للإباحة ، وعزاه ابن عبد الشكور إلى جمهور الحنفية وصححه ، واختاره السرخسي . انظر : « المصادر السابقة » .

(3) وهو الذي نص عليه الباجي وعزاه الفتوحى إلى الجمهور فقال : قطع به الأكثر ولم يَحْكُوا فيه خلافا ؛ لأن ذلك لم يقصد به التشريع ولم تعبد به . . لكن لو تأسى به مُتَأَسٍّ فلا بأس .

انظر : « أحكام الفصول » (1/ 233) ، « شرح الكوكب » (1/ 178 ، 179) ، « غاية الوصول » للانصارى ص 92 ، « أحكام الأمدى » (1/ 227 ، 228) .

(4) قال الباجي : وقد ذهب بعض أصحابنا إلى أنه يدل على النَّذْبِ كالمشي في نعلين ، والأكل باليمين ، =

وقال بعضهم : يحمل على الإباحة أيضًا .

وعُلم مما ذكره المُصنّف انحصار أفعاله صلى الله عليه وسلم في الوجوب والندب والإباحة ، فلا يقع منه صلى الله عليه وسلم محرّم ؛ لأنه معصوم ، ولا مكروه ولا خلاف الأولى لِقَلَّةِ وقوع ذلك من المتقى من أمته ، فكيف منه صلى الله عليه وسلم !

باب الإقرار

« وَإِقْرَارُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ » صلى الله عليه وسلم « عَلَى الْقَوْلِ الصَّادِرِ مِنْ أَحَدٍ » بحضرته « هُوَ » ، أى ذلك القول « قَوْلُ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ » ، أى كقوله .

كإقراره صلى الله عليه وسلم أبا بكر الصديق رضي الله عنه قوله ، إعطاء سلب⁽¹⁾ القتل لقاتله⁽²⁾ متفق عليه .

« وَإِقْرَارُهُ » أى صاحب الشريعة « عَلَى الْفِعْلِ » الصادر من أحد بحضرته « كَفِعْلِهِ » أى صاحب الشريعة .

= والابتداء في التَّنْقُلِ باليمين وغير ذلك . وهذا غير صحيح ؛ لأن الندب إنما حصل في صفة الفعل ، لا في نفس الفعل ؛ لأنه ليس بمندوب إلى الأكل ، فإذا أكل كان مأمورًا بإيقاعه على هذا الوجه . انظر : «إحكام الفصول» (223/1) مع المصادر السابقة .

(1) السَّلْبُ : نزع الشيء من الغير قهراً ، واصطلاحاً : هو ما يؤخذ من المحارب من ملبوس وغيره من آلة الحرب عند جمهور العلماء ، وعند أحمد : لا يدخل فيه الذّابة ، وعند الشافعي : يختص ذلك بأداة الحرب ، وإنما سُمِّيَ سلباً لأن قاتله يسلبه فهو مسلوب .

انظر : «فتح الباري» (247/6) ، «شرح مسلم» (139/9) ، «عون المعبود» (275/7) ، «المصباح المنير» (284/1) ، «التعاريف» ص 411 ، «الزاهر» ص 283 .

(2) يشير إلى حديث أبي قتادة أن النبي ﷺ قال عام حنين : « من قتل قتيلًا له عليه بَيِّنَةٌ فله سَلْبُهُ » وكان أبو قتادة قد قتل رجلًا من المشركين في تلك الغزوة فقام فقال : من يشهد لي . فقال رجل من المسلمين : صدق يا رسول الله ، وسلبه عندي فأرضه عنى . فقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله ﷺ يعطيك سلبه . فقال النبي ﷺ : صدق . فأعطاه ذلك السلب . رواه البخاري (2973) ، ومسلم (1751) .

كإقراره صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد على أكل الضب⁽¹⁾ ، متفق عليه⁽²⁾ ، وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم معصوم عن أن يقرَّ على منكر .

« وَمَا فُعِلَ فِي وَقْتِهِ » أى زمنه صلى الله عليه وسلم « فِي غَيْرِ مَجْلِسِهِ وَعَلِمَ بِهِ وَلَمْ يُنْكِرْهُ فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا فُعِلَ فِي مَجْلِسِهِ » .

كعلمه صلى الله عليه وسلم بحلف أبي بكر الصديق رضي الله عنه إنه لا يأكل الطعام في وقت غيظه ، ثم أكل لما رأى ذلك خيرًا⁽³⁾ ، كما يؤخذ من حديث مسلم في الأطعمة .

باب النسخ

« وَأَمَّا النَّسْخُ فَمَعْنَاهُ لَعْنَةُ الْإِزَالَةِ » يقال : نَسَخْتُ الشَّمْسُ الظِّلَّ إِذَا أَرَأَيْتَهُ وَرَفَعْتَهُ بِانْبِسَاطِ ضَوْئِهَا .

والإزالة والرفع بمعنى واحد .

(1) الضب : حيوان من جنس الزواحف غليظ الجسم ، خشنه له ذنب عريض ، يكثر تواجده في الصحارى العربية . انظر : « حياة الحيوان » للجاحظ (42/6) ، « فتح الباري » (580/9) طبع السلفية ، « المعجم الوسيط » (552/1) .

(2) يشير إلى حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن خالد بن الوليد رضي الله عنه : أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بيت ميمونة فأتى بضرب عنق [مشوى] فأهوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده فقال بعض النسوة : أخبروا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يريد أن يأكل فقالوا : هو ضب يا رسول الله فرفع يده ، فقلت : أحرامٌ هو يا رسول الله ؟ فقال : لا ولكن لم يكن بأرض قومي فأجذن أعافه . قال خالد : فاجترته فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر . رواه البخاري (5217) ، ومسلم (1946) ، وأبو داود (3794) .

(3) جاء ذلك في حديث طويل مفاده : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حثَّ الصحابة على إطعام أهل الصفة وكانوا أناسًا فقراء فقال : « من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثلاثة » فجاء أبو بكر رضي الله عنه بثلاثة نفر وانطلق النبي صلى الله عليه وسلم بعشرة ، ثم إن أبا بكر رضي الله عنه تعشى عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وصل العشاء ورجع ثم جاء إلى بيته بعدما أمضى من الليل ما شاء الله ، فقالت له امرأته : ما حبسك عن أضيافك ؟ قال أبو بكر رضي الله عنه : أو ما عشتيم ؟ قالت : أبا حتى نحىء قد عَرَضُوا عليهم فأبوا فغضب أبو بكر رضي الله عنه وقال : كلوا ، وقال : والله لا أطعمه أبدًا . . . » رواه البخاري (3388) ، ومسلم (2057) عن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما .

« وَقِيلَ : مَعْنَاهُ النَّقْلُ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : نَسَخْتُ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ أَيْ
نَقَلْتُهُ » .

وفي الاستدلال بهذا على أن النسخ بمعنى النقل نظر ، فإن نسخ الكتاب
ليس هو نقلًا لما في الأصل في الحقيقة ، وإنما هو إيجاد مثل ما كان في الأصل في
مكان آخر ، فتأمل .

وليس هذا باختلاف قول ، وإنما هو بيان لما يطلق عليه النسخ في اللغة ،
فذكر أنه يطلق على معنيين : على الإزالة ، وعلى النقل ، وذكر بعضهم أنه يطلق
على معنى ثالث وهو : التغيير ، كما في قولهم : نسخت الريح آثار الديار ،
أي غيرتها ، والظاهر أنه يرجع إلى المعنى الأول وهو الإزالة فإنها أعم ⁽¹⁾ .

واختلف في استعماله في المعنيين اللذين ذكرهما المصنف ف قيل : إنه حقيقة
فيهما ، فيكون مشتركًا ⁽²⁾ بينهما ، وقيل : إنه حقيقة في الإزالة مجاز في
النقل ⁽³⁾ .

وذكر بعضهم قولًا ثالثًا : إنه حقيقة في النقل مجاز في الإزالة ⁽⁴⁾ ، وهو
بعيد .

« وَحَدَّثَهُ » أي معناه الاصطلاحى الشرعى ⁽⁵⁾ : « هُوَ الْخَطَابُ الدَّالُّ

(1) انظر المعنى اللغوى للنسخ في : « العين » (4/ 201) ، « التعاريف » ص 697 ، « الحدود الأنيقة »
للأنصارى ص 80 ، « اللسان » (3/ 61) .

(2) وإلى هذا ذهب جمع من العلماء منهم القاضي عبد الوهاب المالكي والغزالي والباقلان .
انظر : « المعتمد » للبصرى (1/ 364) ، « المحصول » (1/ 419) ، « فوائد الرحمت » (2/ 53) ،
« أحكام الأمدى » (3/ 112) ، « شرح ابن الفركاح » ص 213 ، « نهاية السؤل » (2/ 227) ،
« أصول الجصاص » (1/ 353) ، مع المصادر السابقة ، « الشرح الكبير » للعبادى (2/ 248 - 251) .

(3) وإلى هذا ذهب الرازى وأبو الحسين البصرى .
(4) وإلى هذا ذهب القفال الشافى ، والخلاف في هذه المسألة لفظى لا معنى والذى يهيم الأصولى هو
النسخ اصطلاحًا كما قرره الأمدى وغيره .

(5) عرّفه الجوينى النسخ في « البرهان » (2/ 842) فقال : أقرب عبارة منقولة عن الفقهاء أن النسخ : هو
اللفظ الدال على انتهاء أمد الحكم الشرعى مع التأخير عن مورده .

عَلَى رَفْعِ الْحُكْمِ الثَّابِتِ بِالْخُطَابِ الْمُتَقَدِّمِ عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ ، أَى لَوْلَا
الخطاب الثانى ، « لَكَانَ » الحكم « ثَابِتًا ، مَعَ تَرَاخِيهِ » ، أَى الخطاب الثانى
« عَنْهُ » ، أَى الخطاب المتقدم .

وهذا الذى ذكره - رحمه الله - حَدٌّ للناسخ ، ولكنه يؤخذ منه حد النسخ
وأنه : رَفْعُ الحكم الثابت بخطابٍ متقدم ، بخطابٍ آخر ، لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا مَعَ
تَرَاخِيهِ عَنْهُ .

ونعنى « بِرَفْعِ الْحُكْمِ » رفع تعلقه بفعل المكلف ، فقولنا : « رَفْعُ الْحُكْمِ »
جنس يشمل النسخ وغيره كما سياتى بيانه .

وقولنا : « الثَّابِتِ بِخُطَابٍ » فصل يخرج به رفع الحكم الثابت بالبراءة
الأصلية ⁽¹⁾ ، أَى عدم التكليف بشئ ، فإنه ليس بنسخ ، إذ لو كان نسخًا
كانت الشريعة كلها نسخًا ، فإن الفرائض كلها كالصلاة والزكاة والصوم
والحج رفع للبراءة الأصلية .

وقولنا : « بِخُطَابٍ آخَرَ » فصل ثانٍ يخرج به رفع الحكم بالجنون والموت .

وقولنا : « عَلَى وَجْهِ لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا » فصل ثالث يخرج به ما لو كان
الخطاب الأول مُغَيًّا بغايةٍ أو مُعَلَّلًا بمعنى ، وصرح الخطاب الثانى ببلوغ

= وقيل فى حده : هو عبارة عن خطاب الشرع المانع من استمرار ما ثبت من حكم خطاب شرعى سابق ،
وقيل : هو بيان انتهاء حكم شرعى متراخ . وقيل : هو رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر .
وقيل : هو إزالة مثل الحكم الثابت بقول منقول عن الله أو رسوله ﷺ أو فعل منقول عن رسوله مع
تراجيه عنه على وجه لَوْلَاهُ لَكَانَ ثَابِتًا .

انظر حد النسخ فى : « نزعة الخاطر » (1/ 188) ، « تحفة المسؤول » (3/ 366) ، « الرصول »
لابن برهان (1/ 7 ، 8) ، « الإبهاج » (2/ 226) ، « المستصفى » (1/ 107) ، « أحكام الأمدى »
(3/ 111) ، « الإشارة » للباجى ص 255 ، « التنقيحات » ص 201 ، « تشنيف السامع » (1/ 428) ،
« الشرح الكبير » للعبادى (2/ 251) .

(1) البراءة الأصلية : هو أن الذمة قبل ورود الشرع بريئة من التكليف حتى يثبت النص أو الدليل .
انظر : « النفحات على الورقات » للخطيب ص 106 ، « الشرح الصغير » للعبادى ص 135 ، « الشرح
الكبير » له (2/ 266 ، 267) ، « قواعد الأصول » للبغدادى ص 91 ، « أعلام الموقعين » (1/ 378) .

الغاية أو زوال المعنى فإن ذلك لا يكون نسخاً له ؛ لأنه لو لم يرد الخطاب الثانى الدال على ذلك لم يكن الحكم ثابتاً بلوغ الغاية وزوال العلة .

مثال ذلك : قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ﴾ [الجمعة : 9] ، فتحریم البیع مُعْتَبَرٌ بانقضاء الجمعة ⁽¹⁾ ، فلا يقال : إن قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة : 10] ناسخٌ للأول ، بل هو مبينٌ لغاية التحريم .

وكذا قوله تعالى : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ [المائدة : 96] فلا يقال : إنه منسوخ بقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ [المائدة : 2] ؛ لأن التحريم لأجل الإحرام ، وقد زال .

وقولنا : « مَعَ تَرَاخِيهِ » فصل رابع يخرج به ما كان متصلًا بالخطاب من صفة أو شرط أو استثناء ، فإنَّ ذلك تخصيص كما تقدم ، وليس ذلك نسخاً .

أنواع النسخ

« وَيَجُوزُ نَسْخُ الرَّسْمِ وَبَقَاءُ الْحُكْمِ » أى يجوز نسخ رسم الآية فى المصحف وتلاوتها على أنها قرآن ، مع بقاء حكمها والتكليف بها ، نحو : آية الرجم وهى : (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجهوهما ألبة) ، قال عمر رضي الله عنه : إياكم أن تهلكوا عن آية الرجم ، وذكرها ، ثم قال : فإننا قد قرأناها ⁽²⁾ ، رواه مالك فى (الموطأ) ، قال مالك : الشيخ والشيخة [: يعنى :] الثيب والشيبة

(1) مُعْتَبَرٌ بانقضاء الجمعة : قال الخطيب بمعنى أنه جعله - أن ترك البيع - مشروطاً بالنداء للجمعة ، مما يدل على أنه لأجلها ، وما يمكن أن يُخشى من فواتها بسببه ، وذلك يقتضى أن محله ما دامت الجمعة دون ما بعدها ، وإذا كان مُعْتَبَرٌ بذلك فلا تكون الحرمة بعد انقضائها .

انظر : « حاشية التفحات على شرح الورقات » للخطيب ص 107 .

(2) رواه البخارى (6441) ، ومسلم (1691) ، وأبو داود (4418) ، والترمذى (1431) ، وأحمد (1/40) ومالك فى « الموطأ » (2/824) .

ورواها غير مالك بلفظ ⁽¹⁾ (الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم) ⁽²⁾ ، وأصل الحديث متفق عليه من غير ذكر لفظها ⁽³⁾ .

والمراد بالثيب المحصن وضده البكر ، والله أعلم .

« وَ » يجوز « نَسَخَ الْحُكْمَ وَبَقَاءُ الرُّسْمِ » نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة : 240] نسخت بالآية التي قبلها ، أعنى قوله تعالى : ﴿ يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ ⁽⁴⁾ [البقرة : 234] ، وهو كثير .

« وَ » يجوز « نَسَخَ الْحُكْمَ وَالرُّسْمَ مَعًا » نحو حديث مسلم : (كان فيما أنزل عشر رضعات معلومات ، فنسخن بخمس معلومات) ⁽⁵⁾ ، أى ثم نسخت تلاوة ذلك وبقي حكمه كآية الشيخ والشيخة ، قاله الشافعى وغيره .

وقال المالكية وغيرهم ⁽⁶⁾ : تحرم المصة الواحدة ولا حُجَّة في حديث عائشة

(1) انظر هذه الروايات في : « سنن ابن ماجه » (2553) ، و« مسند أحمد » (183/5) ، والحاكم (450/2) ، و« مسند الشافعى » ص 163 ، و« سنن البيهقى الكبرى » (213/8) ، و« الصغرى » (293/3) وصححه الحاكم وأقره الذهبي .

(2) في هذا الأثر دليل قاطع على أن الصحابة رضى الله عنهم قد حفظوا لنا كتاب الله كما أنزل على رسوله ﷺ فهذه الآية وإن كانت منسوخة التلاوة وباقية الحكم ، وقد زال فرض حفظها ومع ذلك لم تنصرف همم الأمة عن حفظ ما نزل مما يتضمن حكما خيف تضييعه ، وأن يحتج مُخْتَجٌ في إسقاطه بأنه ليس في كتاب الله أفاده الإمام الباقلان في كتابه « الانتصار للقرآن » (378/1) .

(3) قد ذكر القاضي عياض في « إكمال المعلم » (508/5) : أن ما ذكره عمر رضي الله عنه من هذه الآية إنما هو إخبار على معنى ما كان حُفِظَ من القرآن ، إذ هذا اللفظ والنظم يبعد عن بلاغة القرآن ونظمه .

(4) قال الطبرى ، ومكى ، وأبو حيان : إن هذه الآية ناسخة لقوله تعالى : ﴿ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ ﴾ [البقرة : 240] عند أكثر العلماء ، وكان ذلك في أول الجاهلية وصدر الإسلام تمكث المرأة في بيت زوجها المتوفى حولاً ينفق عليها من ميراثه ، ثم نُسخَ ذلك الحول بأربعة أشهر وعشراً .

انظر : « تفسير الطبرى » (579/2) ، « الإيضاح في ناسخ القرآن ومنسوخه » لمكى ص 153 ، « البحر المحيط » لأبى حيان (552/2) .

(5) رواه مسلم (1452) ، ومالك في « الموطأ » (1270) .

(6) وذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما وهو رواية عن أحمد والثورى والأوزاعى والليث والطبرى إلى أن قليل الرضاع وكثيره يحرم لو مصة واحدة إذا وصلت إلى حلقه وجوفه حرمت عليه وهو قول على ، =

رضى الله عنها ؛ لأن ظاهره متروك « لأن فيه : فتوفى رسول الله ﷺ وهي فيما يقرأ من القرآن »⁽¹⁾ ، وذلك يقتضى وقوع النسخ بقدر موته⁽²⁾ صلى الله عليه وسلم ، فلم يثبت كونه قرآنًا⁽³⁾ ، ولا يحتاج بأنه تحيز واحد ؛ لأن خبر الواحد إذا توجه إليه قاذح توقف عن العمل به ، وهذا لما لم يحىء إلا بالأحاد مع أن العادة تقتضى مجيئه متواترًا ، كان ذلك ريبة فيه وقادحًا ؛ ولأنه لا يحتاج بالقراءة الشاذة على الصحيح لأنها ليست بقرآن وناقلا لم ينقلها على أنها حديث ، بل على أنها قرآن ، وذلك خطأ ، والخبر إذا وقع فيه الخطأ لم يحتاج به ، والله أعلم .

= وابن مسعود وابن عباس رضى الله عنهم ، وسعيد بن المسيب ومجاهد وجمع ، وقال أبو ثور وأبو عبيد وداود الظاهري : لا يحرم إلا ثلاث رضعات .

وذهبت عائشة وابن مسعود وابن الزبير رضى الله عنهم ، وعطاء وطاوس وهو قول أحمد ومذهب الشافعي إلى أنه لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات متفرقات ، ورجحه ابن حزم وابن القيم وابن تيمية .
انظر أدلة هذه المذاهب مفصلة في : « التمهيد » (267 / 8) ، « الاستذكار » (250 / 6) ، « الذخيرة » (274 / 4) ، « المغني » (137 / 8 ، 138) ، « المدونة » (405 / 5) ، « بدائع الصنائع » (7 / 4) ، « تبين الحقائق » (182 / 2) ، « منن الترمذى » (455 / 3) .

(1) جاء أثر عائشة في رواية الترمذى (455 / 3) بالفظ آخر يخلو من هذا الإشكال : قالت عائشة رضى الله عنها : أنزل في القرآن (عشر رضعات معلومات) نسخ من ذلك خمس وصار إلى [خمس رضعات معلومات] فتوفى رسول الله ﷺ والأمر على ذلك ثم روى عن أحمد عقب ذلك : إن ذهب ذاهب إلى قول عائشة رضى الله عنها في خمس رضعات فهو مذهب قوى وجبن عليه أن يقول فيه شيء .

(2) أجاب عن ذلك جمع من العلماء كالبنغوى والنووى والسيوطى بما معناه : أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جدًا حتى أنه ﷺ توفى وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويعملها قرآنًا مثلوا لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده ، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أن هذا لا يتل ؛ لأن النسخ لا يتصور بعد رسول الله ﷺ ، قالوا : ويجوز بقاء الحكم مع نسخ التلاوة ؛ لأن الحكم يثبت بأخبار الأحاد ، ويجب العمل به ، والقرآن لا يثبت بأخبار الأحاد ، فلم تحز كتابته بين الدفتين . انظر : « شرح السنة » للبنغوى (336 / 5) ، « شرح مسلم » (27 / 10 ، 28) ، « الديباج على مسلم » للسيوطى (60 / 4) ، « تحفة الأحوذى » (259 / 4) .

(3) قوله : فلم يثبت كونه قرآنًا : ذكر ابن تيمية وابن القيم جواب من أثبت التحريم بخمس رضعات بما مفاده : أن الكلام فيما نُقِل من القرآن أحاديًا في فصلين : أحدهما : كونه من القرآن ، والثاني : وجوب العمل به ، ولا ريب أنهما حكمان متغايران ، فإن الأول (ثبوت القرآنية) : يوجب انعقاد الصلاة به وتعميم مسه على المحدث وقراءته على الجنب وغير ذلك من أحكام القرآن ، فإذا انتفى هذه الأحكام لعدم التواتر لم يلزم انتفاء العمل به فإنه يكفى فيه الظن ، وقد احتج به كل واحد من الأئمة الأربعة في موضع =

« وَ » يجوز « النَّسْخُ إِلَى بَدَلٍ » ⁽¹⁾ كما في نسخ استقبال بيت المقدس باستقبال الكعبة .

« وَإِلَى غَيْرِ بَدَلٍ » كما في نسخ قوله تعالى : ﴿ إِذَا نَجَّيْتُمُ ⁽²⁾ الرَّمْلَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَانِكُمْ صَدَقَةٌ ﴾ [المجادلة : 12] .

« وَ » يجوز « النَّسْخُ إِلَى مَا هُوَ أَغْلَظُ » كما في نسخ التخيير بين صوم رمضان والفدية ⁽³⁾ بالإطعام إلى تعيين الصوم ⁽⁴⁾ .

« وَ » يجوز « النَّسْخُ إِلَى مَا هُوَ أَخَفُّ » ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَاعًا يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ﴾ [الأنفال : 65] ثم قال تعالى : ﴿ فَإِنْ يَكُنْ

= فاحتج به الشافعي وأحمد في هذه المسألة ، واحتج به أبو حنيفة في وجوب التتابع في صيام الكفارة بقراءة ابن مسعود « فصيام ثلاثة أيام متتابعات » ، واحتج به مالك والصحابة قبله في فرض الواحد من ولد الأم أنه السُّدُسُ بقراءة أبي . . . قالوا : ويكفي في هذا قول النبي ﷺ لسهلة بنت سهيل : « أرضعي سالماً خمس رضعات تحرمي عليه » [رواه أحمد (201/6) بسند صحيح ، وغوه عند أبي داود (2061)] ، وعائشة أعلم الأمة بحكم هذه المسألة هي ونساء النبي ﷺ .

انظر : « مجموع الفتاوى » (34/41 ، 42) ، « زاد المعاد » (5/507) بتصرف .

(1) البدل : هو الحكم الثاني الناسخ الذي استُبدِلَ به الحكم الأول . انظر : « الشرح الصغير على الورقات » للعبادي ص 142 ، « حاشية النفحات على الورقات » للخطيب ص 109 .

(2) ناجيتهم : ساررتهم ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : نزلت بسبب أن المسلمين كانوا يكثرُونَ المسائل على رسول الله ﷺ حتى شقوا عليه ؛ فأراد الله عز وجل أن يخفف عنه ، فلما نزلت كَفَتْ كثير من الناس عن ذلك . انظر : « الدر المنثور » (6/185) ، « تفسير القرطبي » (17/301) ، « زاد المسير » (8/194) ، « الشرح الصغير على الورقات » للعبادي ص 142 .

(3) الفدية : مقدار من الطعام يُخْرَجُ عن كل يوم ، هو عند مالك وأحمد الشافعي مُدٌّ عن كل يوم (وهو رطل وثلاث بالبغدادى ، ونصف قَدَحٍ بالمصرى) وعن ابن عباس رضي الله عنهما والثوري : هو نصف صاع ، وقال بعض الفقهاء : ما كان المفطر يتقوته في يومه من إفطاره إلى عشاءه . انظر : « المغنى في غريب المذهب » لابن باطيش (1/323) ، « شرح السنة » للبغوى (4/184) ، « المغنى » لابن قدامة (3/141) .

(4) يشير إلى نسخ قوله تعالى : ﴿ وَكُلْ زَيْتُونَ لِيُطْفِقُوا فِيهِ ﴾ [البقرة : 184] بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ [البقرة : 185] وجهور العلماء يرى نسخ التخيير في حق القادر على الصوم ، وبقاء حكمها في حق الشيخ والمريض الذي لا يُرجى شفاؤه ، وإليه أشار البغوى والمالوردى وأبو حيان وغيرهم . انظر : « البحر المحیط » (2/188) ، « والتكت والعيون » (1/238) ، « تفسير الطبرى » (3/140) ، « تفسير البغوى » (1/149) ، « التسهيل » لابن جُزَى (1/71) .

مِنْكُمْ يَأْتُهُ صَابِرَةٌ يَقْلِبُوا مَائَتَيْنِ ﴿ [الأنفال : 66] .

« وَيَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالْكِتَابِ » كما تقدّم في آيتي العدة وآيتي المصابرة .

« وَنَسْخُ السُّنَّةِ بِالْكِتَابِ » كما في نسخ استقبال بيت المقدس الثابت بالسُّنة الفعلية في حديث الصحيحين⁽¹⁾ بقوله تعالى : ﴿ قَوْلٍ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة : 144] .

« وَنَسْخُ السُّنَّةِ بِالسُّنَّةِ » كما في حديث مسلم : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا »⁽²⁾ ، ومراد المصنف بذلك ما عدا نسخ السُّنة المتواترة بالآحاد ، فإنه سيصرح بعدم جوازه ، ويأتى أن الصحيح جوازه .

وسكت عن التصريح ببيان حكم نسخ الكتاب بالسُّنة ؛ لأنَّ كلامه الآتى يقتضى أنه يجوز بالسُّنة المتواترة ، ولا يجوز بالآحاد .

وقد اختلف في جواز ذلك ووقوعه ، وقال في « جمع الجوامع » : « الصحيح أنه يجوز نسخ القرآن بالقرآن ، أو بالسُّنة »⁽³⁾ ، أى سواء كانت متواترة أو آحاداً ، ثم قال : « والحق أنه لم يقع إلّا بالمتواترة » .

وقال الشارح⁽⁴⁾ في شرحه « لجمع الجوامع » : « وقيل : وقع بالآحاد كحديث الترمذى وغيره : « لا وصية لوارث »⁽⁵⁾ ، فإنه ناسخ لقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ

(1) جاء ذلك في حديث البراء بن عازب رضي الله عنه قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى نحو بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً » رواه البخارى (399) ، ومسلم (525) .

(2) رواه مسلم (977) ، والنسائى (2032) ، وأبو داود (3235) ، والترمذى (1054) عن بريدة رضي الله عنه .

(3) لفظ السبكي في « جمع الجوامع » : « ويجوز على الصحيح نسخ بعض القرآن تلاوة وحكماً أو أحدهما فقط ، ونسخ الفعل قبل التمكن والنسخ بقرآن لقرآن وسنة » .

انظر : « حاشية العطار على شرح المحلى على جمع الجوامع » (2/ 111) .

(4) يعنى الشيخ جلال الدين المحلى . انظر كلامه في : « المصدر السابق » (2/ 112) .

(5) صحيح : رواه الترمذى (2870) ، وأبو داود (2870) ، والنسائى (2643) ، وابن ماجه (2713) ، وأحمد (267/5) وصححه جمع من العلماء وله طرق .

وَالْأَقْرَبَيْنِ ﴿ [البقرة: 180] قلنا : لا نسلم عدم تواتر ذلك ⁽¹⁾ ونحوه للمجتهدين
الحاكمين بالنسخ لقربهم من زمان النبي ﷺ انتهى .

ويوجد في بعض نسخ الورقات ⁽²⁾ : « وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الْكِتَابِ بِالسُّنَّةِ »
ويريد غير المتواترة ⁽³⁾ ، بدليل ما سيأتى واختار القول بالمنع ، وتقدّم أنه يجوز
تخصيص الكتاب بالسنة ، فكأنه رأى أن التخصيص أهون من النسخ .
« وَيَجُوزُ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ » من كتاب أو سنة « بِالْمُتَوَاتِرِ » منهما .

« وَنَسْخُ الْآحَادِ بِالْآحَادِ وَبِالْمُتَوَاتِرِ ، وَلَا يَجُوزُ نَسْخُ الْمُتَوَاتِرِ » كالقرآن
والسنة المتواترة « بِالْآحَادِ » ؛ لأنه دونه في القوة ، وقد تقدّم أن الصحيح
الجواز ؛ لأنّ محلّ النسخ هو الحكم ، والدلالة عليه بالمتواتر ظنية ، فهو
كالآحاد ، والله أعلم .

(1) جزم جمع من العلماء كابن رشد وابن حجر والسيوطى والكتانى إلى أن هذا المتن متواتر ، ونقله ابن
رشد في « المقدمات » عن مالك وهو قول الشافعى في « الأم » ، وعلى التسليم بالمشهور من مذهب
الشافعى أن القرآن لا يُنسخ بالسنة ، إلّا أن الحجة في إجماع العلماء على مقتضاه .
انظر : « نظم المتناثر » للكتانى ص 167 ، « فتح البارى » (5/ 372) ، « حاشية الفحات » ص 112 ،
« الاستذكار » (7/ 263 - 265) ، « التبصرة » للشيرازى ص 264 - 270 ، « أصول السرخسى »
(69/ 2) .

(2) وهذا ثابت في نسخة المخطوطة للورقات للمكتبة الأزهرية ، ونسخة شرح المحلى المخطوطة ، وأشار إليها
العبادى في « الشرح الكبير » (2/ 297) .

(3) اختلف العلماء في جواز نسخ القرآن بالسنة المتواترة فذهب الجمهور (كما قال الباجى وابن برهان
والزرکشى وابن الفراكح) إلى جوازه من جهة السمع والعقل جميعاً ، وهو مذهب الحنفية والمالكية
والظاهرية ، ورجحه جمع من أئمة الشافعية منهم الرازى والغزالى والجوينى ونسبه أبو يعلى إلى جمع من
الأشعرية والمعتزلة ، وذهب الشافعى وأحمد في رواية مشهورة عنه ، والشيرازى والصيرفى والسمعانى
إلى المنع . انظر : « البحر المحیط » (4/ 109 - 116) ، « البرهان » (2/ 851) ، « إحكام الفصول »
(1/ 350) ، « الوصول » (2/ 43) ، « التبصرة » ص 264 ، « أصول السرخسى » (2/ 67) ،
« المستصفى » (1/ 124) ، « المحصول » (1/ 3/ 519) ، « التمهيد » للكلوذانى (2/ 369) ، « تحفة
المستول » (3/ 413) ، « التنقيحات » للسهرودى ص 217 ، « الرسالة » للشافعى ص 106 ، 109 ،
« تشنيف المسامع » (1/ 432) ، « شرح الكوكب » (3/ 562) ، « الجامع لأصول الفقه » ص 305 ،
« الشرح الكبير » للعبادى (2/ 298) ، « شرح ابن الفراكح » ص 227 .

باب التعارض والترجيح

« فصل » في بيان ما يفعل « في التعارض » ⁽¹⁾ بين الأدلة .

وهو تَفَاعُلٌ مِنْ : عَرَضَ الشَّيْءُ يَغْرُضُ ، كَانَ كَلًّا مِنْ النصين عرض للآخر حين خالفه .

« إِذَا تَعَارَضَ نُطْقَانٌ » ⁽²⁾ أى نَصَّانٍ من قول الله سبحانه وتعالى أو من قول رسوله ﷺ ، أو أحدهما من قول الله تعالى والآخر من قول رسول الله ﷺ « فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَا عَامَّيْنِ أَوْ خَاصَّيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا أَوْ كُلٌّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَخَاصًّا مِنْ وَجْهِ » .

« فَإِنْ كَانَا عَامَّيْنِ : فَإِنْ أَمَكَنَّ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا جُمِعَ » ، وذلك بأن يحمل كل منهما على حال ؛ إذ لا يمكن الجمع بينهما مع إجراء كل منهما على عمومه ؛ لأن ذلك محال ؛ لأنه يفضي إلى الجمع بين النقيضين ، فإطلاق الجمع بينهما مجاز عن تخصيص كل واحد منهما بحال .

(1) التعارض : لغة التمانع على سبيل التقابل ، تقول : عرض لي كذا إذا استقبلك ما يمنعك مما قصدته ، ومنه سُمي السحاب عارضًا ؛ لأنه يمنع شعاع الشمس وحرارتها من الاتصال بالأرض ، ومنه تعارض البيئات ؛ لأن كل واحدة تعترض الأخرى وتمنع نفوذها .

انظر : « اللسان » (186/7) ، « تهذيب اللغة » (290/1) ، « التقرير والتحجير » (3/3) .
أما اصطلاحًا : فهو تقابل دليلين عامين على سبيل الممانعة ، وقيل : اقتضاء كل من دليلين عدم مقتضى الآخر ، وقيل : تقابل الحجبتين المتساويتين على وجه يوجب كل واحد منهما ضد ما توجهه الأخرى ، وقيل غير ذلك .

انظر : « شرح الكوكب المنير » (605/4) ، « التقرير والتحجير » (3/3) ، « أصول السرخسي » (12/2) ، « المستصفى » (395/2) ، « البحر المحيط » (109/6) ، « إرشاد الفحول » (778/2) .

(2) نطقان : أى قولان ظنيان ، بأن ينافي كُلٌّ مِنْهُمَا الْآخَرُ كَلًّا أَوْ جَزْئِيًّا ، وخرج بقوله « نُطْقَانٌ » : الفعلان منه ﷺ فلا يتعارضان كما جزم به الجويني في « المختصر » و« المنهاج » .

انظر : « حاشية الدمايطي على شرح المحل على الورقات » ص 94 ، طبع دار الفضيحة ، « الشرح الصغير على الورقات » للعبادي ص 149 ، « النفحات على الورقات » للخطيب ص 115 .

مثاله حديث مسلم : « ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها » ⁽¹⁾ ، وحديث الصحيحين : « خيركم قرني ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يكون بعدهم قوم يشهدون قبل أن يستشهدوا » ⁽²⁾ ، فحمل الأول على ما إذا كان من له الشهادة غير عالم بها ⁽³⁾ ، والثاني على ما إذا كان عالماً ⁽⁴⁾ ، وحمل بعضهم الأول على ما كان في حق الله ⁽⁵⁾ كالطلاق والعتاق ، والثاني على غير ذلك .

« وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا » أى بين النصين « يُتَوَقَّفُ فِيهِمَا » عن العمل بهما « إِنْ لَمْ يُعْلَمْ التَّارِيخُ » ، أى إلى أن يظهر مرجح لأحدهما :

مثاله قوله تعالى : ﴿ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ ﴾ [المؤمنون : 6] ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ [النساء : 23] ، فالأول : يُجَوِّزُ جَمْعَ الْأُخْتَيْنِ

(1) رواه مسلم (1719) ، وأبو داود (3596) ، والترمذى (2295) ، ومالك في «الموطأ» (1401) عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه .

(2) متفق عليه : رواه البخارى (3450) ، ومسلم (2535) ، عن عمران بن حصين رضي الله عنه .

(3) قوله من له الشهادة غير عالم بها : أوضح معناه الخطابي والبغوى بما ملخصه : أنه يجعل على الرجل يعرف حقاً يجهله صاحب القضية ، كالأمانة تكون لليتيم لا يعلم بمكانها غيره ، والوديعة ونحو ذلك ، فيخبر بما يعلمه إذا لم يُدْعَ حتى لا تضيع الحقوق ، وذكر نحوه النووى وعزاه إلى مالك وأصحاب الشافعى ، وذكره ابن عبد البر من رواية ابن وهب عن مالك .

انظر : «معالم السنن» (23/4) ، «شرح السنة» للبغوى (105/8) ، «شرح مسلم» (17/12) ، «شرح السيوطى على مسلم» (322/4) ، «الاستذكار» (100/7) ، «تنوير الحوالك» (111/1) ، «شرح معاني الآثار» للطحاوى (152/4) ، «التمهيد» (298 - 295/17) ، «مواهب الجليل» (166/8) ، «سبل السلام» (126/4) ، «نيل الأوطار» (209/9) ، «المغنى» لابن قدامة (203/10) .

(4) قوله رضي الله عنه : يشهدون قبل أن يستشهدوا : حمله العلماء على رجل يدعى حقاً على آخر ، فيشهد به رجل قبل أن يستشده الحاكم يطلب صاحب الحق ، فلا حكم بشهادته ولا يحكم بها الحاكم ، وحمله بعضهم على شاهد الزور الذى يشهد بما لا أصل له . انظر : «المصادر السابقة» .

(5) قوله : ما كان في حق الله : وذلك في غير حقوق آدميين المختصة بهم فيما تُقْبَلُ فيه شهادة الحسبة كالطلاق والوقف والوصايا والحدود ونحو ذلك ، فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضى وإعلامه به وأداء الشهادة فيه . انظر : «المصادر السابقة» .

بملك اليمين⁽¹⁾ ، والثاني : يحرم ذلك ، فتوقف فيهما عثمان رضي الله عنه لما سئل عنهما فقال : أحلتها آية وحرمتها آية⁽²⁾ ، ثم حكم الفقهاء بالتحريم للدليل آخر ، وهو أن الأصل في الأبضاع التحريم .

« فَإِنْ عَلِمَ التَّارِيخُ فَيَنْسَخُ الْمُتَقَدِّمُ بِالْمُتَأَخِّرِ » كما في آيتي عدة الوفاة ، وآيتي المصابرة .

والمراد بالتأخر المتأخر في النزول لا في التلاوة والله أعلم .

« وَكَذَا إِذَا كَانَا » أى النِّصَّان « خَاصَّيْنِ » ، أى فإن أمكن الجمع بينهما جمع كما في حديث : « أنه صلى الله عليه وسلم توطأ وغسل رجله⁽³⁾ وهذا

(1) يقصد أن قوله تعالى : ﴿ إِلَّا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ قَوْلَهُمْ قَوْلَ مَوْلَاهُمْ ﴾ [المومنون : 6] يفيد على إطلاقه وعمومه حل وطء ملك اليمين من مالها سواء اجتمعت مع أختها أم لا ، وآية النساء تحرم الجمع بين الأختين ، والحق أنه لا تعارض ؛ لأن آية النساء خصصت عموم آية المومنون ، ورجع أهل العلم التحريم من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن الأولى (آية النساء) سبقت لبيان التحريم ، والثانية (المومنون) : سبقت للردح حفظ الفروج ، والقاعدة أن الكلام إذا سبق لمعنى لا يستدل به في غيره فلا تُعارض الأولى . وثانيها : أن الأولى لم يُجمع على تخصيصها ، والثانية أُجمع على تخصيصها بما لا يقبل الوطء من المملوكات وبما يقبل لكنه محرم وغير المخصوص أرجع . ثالثها : أن الأصل في الفروج التحريم حتى يُتيقن الحل فتراجع الأولى ، وهو مذهب الأئمة الأربعة وجهور الصحابة .

انظر : « الذخيرة » للقرافي (4/313 ، 314) ، « تفسير القرطبي » (5/116) مع « أحكام القرآن » لابن العربي (1/233) ، « أحكام القرآن » للجصاص (3/74) ، « أحكام القرآن » لابن الفرس (2/134) ، « المحرر الوجيز » (2/33) ، « المغني » (7/95) ، « بدائع الصنائع » (2/264) .

(2) بقية أثر عثمان رضي الله عنه : ... أما أنا فلا أحب أن أفعل ذلك ، وقد روى نحوه عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال ابن عبد البر : وقد روى مثل قول عثمان رضي الله عنه عن طائفة من السلف ولا يلتفت إلى ذلك أحد من فقهاء الأمصار بالحجاز ، ولا بالعراق ولا بالشام . . . وجماعة الفقهاء متفقون أنه لا يحل الجمع بين الأختين بملك اليمين في الوطء كما لا يحل ذلك في النكاح .

انظر : أثر عثمان وابن عباس رضى الله عنهم في : « الموطأ » (2/538) ، « مسند الشافعي » ص 288 ، سنن سعيد بن منصور (1/397) ، « مصنف عبد الرزاق » (7/189) ، « مصنف ابن أبي شيبة » (3/481 ، 483) ، « سنن البيهقي » (7/163 ، 164) ، « سنن الدارقطني » (3/281) ، « الاستذكار » (5/487) ، « المحل » (9/522) .

(3) متفق عليه : رواه البخارى (188) ، ومسلم (235) من حديث عبد الله بن زيد رضى الله عنهما .

مشهور في الصحيحين وغيرهما ، وحديث : « أنه توضأ ورش الماء على قدميه وهما في النعلين » ⁽¹⁾ رواه النسائي ⁽²⁾ والبيهقي وغيرهما ، فجمع بينهما بأن الرش في حال التجديد لما في بعض الطرق : « إن هذا وضوء من لم يحدث » ⁽³⁾ .

وقيل : المراد بالوضوء في حديث الغسل الوضوء الشرعى ، وفي حديث الرش الوضوء اللغوى وهو النظافة .

وقيل : المراد إنه غسلهما في النعلين وسمى ذلك رشًا مجازًا .

وإن لم يمكن الجمع بينهما ولم يعلم التاريخ توقف فيهما إلى ظهور مرجح لأحدهما .

مثاله : ما جاء أنه - صلى الله عليه وسلم - سُئِلَ عَمَّا يَجْلُ للرجل من امرأته وهى حائض ، فقال : « ما فوق الإزار » ⁽⁴⁾ ، رواه أبو داود ، وجاء أنه قال : « اصنعوا كل شيء إلا النكاح » ⁽⁵⁾ أى الوطء ، رواه مسلم ، ومن جملة ذلك الاستمتاع بما تحت الإزار ، فتعارض فيه الحديثان فرجح بعضهم التحريم احتياطًا ، وبعضهم الحل ؛ لأنه الأصل في المنكوحة ، والأول هو المشهور

(1) ذكره بمعناه ، وأصله عند البيهقي (74/1) بلفظ : « ثم أخذ بكفيه الماء فصكَّ بهما على قدميه وفيهما النعل قبلها به ثم على الرجل الأخرى مثل ذلك » وقد حمله البيهقي على محملين إن صح : أحدهما : أنه أراد أنه مسح على خفيه ، والثاني : أن يكون قد غسلهما في النعلين واحتج لشذوذ هذه الرواية بأنه قد رُوِيَ من أوجه كثيرة عن علي عليه السلام أنه غسل رجله في الوضوء ، وقال : هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر هذه الروايات عند : النسائي (79/1) ، والترمذي (48) ، وأحمد (122/1 ، 123 ، 158) ، وابن أبي شيبة (16/1) ، والدارقطني (89/1) ، و«سُنَنُ البيهقي» (73/1 ، 74 ، 288) .

(2) لم أجده عند النسائي ، وفي رواية من «السُّنَنِ» (79/1) أنه غسل رجله .

(3) صحيح : رواه النسائي (84/1) ، وأحمد (153/1) ، وابن خزيمة (16) ، وابن حبان (1057) وصحاحه ، والبيهقي (75/1) وهو في المسح على الخفين كما أفاده البيهقي وغيره .

(4) صحيح : رواه أبو داود (212) والبيهقي (312/1) بسند صحيح عن حكيم بن حزام رضي الله عنه ، ورواه أحمد (72/6) عن عائشة رضي الله عنها .

(5) صحيح : رواه مسلم (302) ، وأبو داود (258) ، وابن ماجه (644) ، وأحمد (132/3) عن أنس رضي الله عنه .

عندنا وعند الشافعية ، وقال بالثاني : أبو حنيفة ⁽¹⁾ وجماعة من العلماء .

ووقع في كلام الشارح بعد ذكر الحديث الثاني : « ومن جملة ذلك الوطاء فيما فوق الإزار فيتعارض فيه الحديثان » ، والظاهر أنه سهو ، فإن ما فوق الإزار يجوز الاستمتاع به باتفاق العلماء . قال النووي ⁽²⁾ في « شرح مسلم » : بل حكى جماعة كثيرة الإجماع عليه ⁽³⁾ .

وإن علم التاريخ نسخ المتقدم بالتأخر كما تقدم في حديث زيارة القبور .
« وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَامًّا وَالْآخَرُ خَاصًّا فَيُخَصَّصُ الْعَامُّ بِالْخَاصِّ » ،
كحديث الصحيحين : « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ » ⁽⁴⁾ وحديثهما « ليس فيما دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ » ⁽⁵⁾ ، فيخص الأول بالثاني ، سواء وردا معا أو تقدّم أحدهما على الآخر أو جهل التاريخ .

(1) ما قاله الشارح فيه نظر ؛ لأن مذهب أبي حنيفة كمذهب مالك والشافعي وجمهور أهل العلم (كما حكاه القاضي عياض وابن حجر) القائلين بتحريم الاستمتاع بغير جماع فيما بين السرة والرؤبة وهو المراد بما تحت الإزار ، قال ابن حجر وغيره : وهو الجاري على قاعدة المالكية في باب سد الذرائع ، ومذهب أحمد ومحمد بن الحسن (صاحب أبي حنيفة) وجماعة منهم الثوري والنخعي وداود الظاهري ومسروق وبعض أصحاب الشافعي أنه يجتنب موضع الدم وهو مروي عن جماعة من السلف كابن عباس وعائشة وأم سلمة رضي الله عنهم ، واختاره أصبغ من المالكية وابن المنذر من الشافعية ، وقال النووي : هو الأرجح دليلاً لحديث أنس ، وفصل بعض الشافعية فقال : إن كان يضبط نفسه عند المباشرة عن الفرج ويثق منها باجتنابه جاز وإلا فلا واستحسنه النووي .

انظر تفصيل المسألة وأدلتها في : « الاستذكار » (1/320) ، « التمهيد » (3/170) ، « إكمال المعلم » لعياض (1/124) ، « إحكام الأحكام » لابن دقيق (1/127) ، « الأوسط » لابن المنذر (2/206) ، « البحر الرائق » (1/207 ، 208) ، شرح مسلم (3/205) ، « إرشاد السالك » لابن عسكر ص 30 طبع دار الفضيلة بتحقيق مقيدة ، « الثمر الدان » للآبي ص 98 ، طبع دار الفضيلة بتحقيق مقيدة عفا الله عنه .
(2) يحيى بن شرف بن مري النووي ، الشافعي الإمام الفقيه المحدث ، شيخ الإسلام المتوفى سنة 676 هـ . انظر : « تذكرة الحفاظ » (4/1470) ، « طبقات السبكي » (8/395) .

(3) لفظ النووي : القسم الثاني : المباشرة فيما فوق السرة وتحت الركبة بالذكر أو القُبلة أو المعانقة أو اللبس أو غير ذلك ، وهو حلال باتفاق العلماء ، وقد نقل الإسفراييني وجماعة كثيرة الإجماع على هذا . انظر : « شرح مسلم » للنووي (3/205) ، مع « إكمال المعلم » لعياض (2/124) .

(4) رواه البخاري (1412) عن ابن عمر رضي الله عنهما ، ومسلم (981) بنحوه عن جابر رضي الله عنه .
(5) رواه البخاري (1378) ، ومسلم (979) عن أبي سعيد رضي الله عنه .

« وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَامًّا مِنْ وَجْهِ وَخَاصًّا مِنْ وَجْهِ فَيُخَصُّ عُمُومُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِخُصُوصِ الْآخَرِ » إن أمكن ذلك ، وإلا احتيج إلى الترجيح .

مثال ما يمكن فيه التخصيص : حديث أبي داود وغيره : « إذا بلغ الماء قلتين ⁽¹⁾ فإنه لا ينجس » ⁽²⁾ ، مع حديث ابن ماجه وغيره « الماء لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه أو لونه » ⁽³⁾ ، فالأول خاص في القلتين ، عام في المتغير وغيره ، والثاني خاص بالمتغير ، عام في القلتين وما دونهما .

فيخص عموم الأول بخصوص الثاني ، فيحكم بأن ماء القلتين لا ينجس بالتغير ، وخص عموم الثاني بخصوص الأول ⁽⁴⁾ فيحكم بأن ما دون القلتين ينجس وإن لم يتغير هذا مذهب الشافعية ، ورجح المالكية الثاني لأنه نص ، والأول إنما يعارضه بمفهومه ⁽⁵⁾ ، والقصد التمثيل .

(1) القلة : الجرة العظيمة ، شئت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها أى يرفعها ، وقد قدر فقهاء الشافعية وزن القلتين بمئسمائة رطل بغدادى تقريباً فى الأصح عندهم ، وأما مقدارهما بالمساحة فإذا كان معلوماً مربّعاً فضابطه أن يكون ذراعاً وربّعاً بذراع الأدمى طولاً ، وعرضاً وعمقاً ، والذراع من طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى وقد قدره بعض الباحثين بـ 46,2 سنتيمتراً . انظر : « حاشية الباجورى على شرح ابن قاسم » (36/1) ، و « المقادير فى الفقه الإسلامى » للدكتور فكرى عكاز ص 69 .
(2) صحيح : رواه أبو داود (63) ، والترمذى (67) ، وابن ماجه (517) ، والنسائى (46/1) وصححه الأئمة كالبخارى وابن معين .

(3) ضعيف : رواه ابن ماجه (521) ، وأحمد (235/1) ، الدارقطنى (28/1) والطبرانى فى « الكبير » (104/8) ، وفى سنده ضعف كما فى « تلخيص الجبير » لابن حجر (14/1 ، 15) .

(4) قوله : وخص عموم الثانى : أى عموم لفظ الماء فيه للقلتین وما دونها بخصوص الأول أى بمفهوم خصوص الأول ، فإن مفهومه أن ما دون القلتین ينجس بمجرد الملاقة ولا ينظر للتغير ، فقصر الثانى على القلتین وأخرج منه ما عداهما . انظر : « حاشية السوسى على قرة العين » ص 135 .

(5) قوله : لأنه نص الأول إنما يعارضه بمفهومه : المراد من النص المنطوق يعنى أن منطوق قوله ﷺ « والماء لا ينجسه شيء » يدل على أن ما دون القلتین لا ينجس إذا لم يتغير ، ومفهوم « إذا بلغ الماء قلتين » يقتضى أن ما دون القلتین ينجس بملاقة النجاسة ، وإن لم يتغير فقدم الأول على الثانى ؛ لأن المنطوق أقوى من المفهوم .

وقوله : والقصد التمثيل : كان هذا جواب سؤال محصله أن الكلام فى تعارض النطقين وهذا ليس من وإنما هو تعارض نطق ومفهوم والجواب أن هذا تمثيل ويكفى فيه الغرض وإن لم يطابق الواقع . انظر : « حاشية السوسى على قرة العين » ص 135 ، 136 .

ومثال ما لا يمكن تخصيص عموم كل منهما بخصوص الآخر حديث البخارى : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » ⁽¹⁾ ، وحديث الصحيحين : « أنه صلى الله عليه وسلم نهى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ » ⁽²⁾ ، فالأول : عام في الرجال والنساء ، خاص بأهل الردة ، والثانى : خاص في النساء ، عام في الحريات والمرتدات ، فيتعارضان في المرتدة هل تقتل ⁽³⁾ أم لا ؟ فيطلب الترجيح .

وقد رجح بقاء عموم الأول ، وتخصيص الثانى بالحريات بحديث وَرَدَ في قتل المرتدة ، والله أعلم .



-
- (1) رواه البخارى (6524) ، وأبو داود (4351) ، والترمذى (1458) عن ابن عباس رضى الله عنهما .
(2) متفق عليه : رواه البخارى (2851) ، ومسلم (1744) عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .
قال البغوى في « شرح السنة » (318/6) : « والعمل على هذا عند أهل العلم أنه لا يقتل نساء أهل الحرب وصبيانهم ، إلا أن يُقَاتِلُوا فيدفعوا بالقتل . »
(3) اختلف الفقهاء في المرتدة فقال مالك والشافعى وأحمد والليث بن سعد والأوزاعى وعثمان البنى : تقتل المرتدة كما يقتل المرتد وحجتهم ظاهر قوله : « من بدل دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » ؛ لأنه لم يخص ذكراً أو أنثى ، « ومن » تصلح للواحد والاثنتين والجمع والذكر والأنثى ، وقال ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : كفر بعد إيمان . . . » وقال الثورى وأبو حنيفة وأصحابه : لا تقتل المرتدة ، وهو قول ابن شبرمة وابن علية ، الراجح مذهب الجمهور .
انظر : « التمهيد » لابن عبد البر (313/5) ، « مختصر اختلاف العلماء » للطحاوى (3/471 ، 472) ، « المغنى » (16/9) ، « السيل الجرار » (372/4) ، « بداية المجتهد » (2/343 ، 344) ، « البرهان » للجوينى (1/246) ، « شرح السنة » للبغوى (6/172) .

باب الإجماع

« وَأَمَّا الإِجْمَاعُ » فهو ثالث الأدلة الشرعية الأربعة : أعني الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس .

وهو لغة العزم⁽¹⁾ ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَاجْتَمِعُوا أَنْتَكُمْ ﴾ [يونس : 71] .

وأما في الاصطلاح : « فَهُوَ اتِّفَاقُ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ » من أمة محمد ﷺ « عَلَى حُكْمِ الْحَادِثَةِ »⁽²⁾ .

فلا يُعْتَبَرُ وفاق العوام معهم على المعروف⁽³⁾ . والعصر الزمان .

(1) الإجماع في كلام العرب على معنيين :

أحدهما : العزم على الشيء ، من قولك : أجمعت على فعل كذا ، إذا عزمت على تنفيذه وإمضائه .
والثاني : عبارة عن الإجماع على القول والفعل المجمع عليه ، مأخوذ من اجتماع الشيء وانضمام بعضه إلى بعض .

فإذا قلت : أجمعت الأمة على الحكم ، فإنه يحتمل الأمرين جميعاً أنها عزمت على إنفاذه ، وأنها أجمعت على القول به وتصويبه ، قاله الباجي والشيرازي .

انظر : «إحكام الفصول» (367/2) ، «اللمع» ص 87 ، «بذل النظر» ص 519 مع «اللسان» (57/8) ، «الحكم» (350/1) ، «تهذيب اللغة» (253/1) ، «تاج العروس» (464/20) .

(2) عرّفه الشيرازي والباجي بمثل هذا التعريف ، وعرّفه الرازي وغيره بأنه : عبارة عن اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور ، واختار الاصفهاني أن يعرف بأنه : اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ على حكم من الأحكام ، ونحوه عرّفه ابن الحاجب والبيضاوي .

انظر : «اللمع» ص 87 ، «إحكام الفصول» (51/1) ، «المحصول» (20/1/2) ، «تحفة المستول» (213/2) ، «شرح تنقيح الفصول» ص 322 ، «التمهيد» للكلوذاني (224/3) ، «نهاية السؤل» (378/2) ، «أصول الجصاص» (109/3) ، «أصول الفقه» للآمشي ص 161 ، «قواعد الأصول» للبغدادى ص 88 بتحقيقى ، «نفاس الأصول» للقرافي (311/3) «البحر المحيط» (436/4) ، «الجامع لأصول الفقه» لصديق خان ص 154 بتحقيقى .

(3) وهو مذهب جماهير العلماء ؛ لأن العوام ليسوا من أهل الاجتهاد ، ولا يمكن الوقوف على قول كل فرد منهم لكثرتهم ، بخلاف العلماء ، وخالف الباقلاني فذهب إلى اعتبار قولهم .

قال الشيرازي : وقال بعضهم : يعتبر قول المتكلمين والأصوليين وهذا غير صحيح ؛ لأنهم لا يعرفون جميع طرق الأحكام فلا يعتبر قولهم كالفقهاء ، وفي المسألة تفصيل يُراجع في : «التبصرة» ص 371 ، =

« وَتَغْنِي بِالْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءَ » ، يعني المجتهدين ، فلا يعتبر موافقة الأصوليين⁽¹⁾ معهم .

« وَتَغْنِي بِالْأَحَادِيثِ الْحَادِثَةِ الشَّرْعِيَّةِ » ، لأنهما محل نظر الفقهاء بخلاف غير الشرعية كاللغوية مثلاً فإنها محل نظر علماء اللغة .

« وَإِجْمَاعُ هَذِهِ الْأُمَّةِ حُجَّةٌ دُونَ غَيْرِهَا ؛ لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَا يَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ »⁽²⁾ رواه الترمذى وغيره .

« وَالشَّرْعُ وَرَدَ بِعِضْمَةِ هَذِهِ الْأُمَّةِ » لهذا الحديث وغيره .

« وَالْإِجْمَاعُ حُجَّةٌ عَلَى الْعَصْرِ الثَّانِي » وَمَنْ بَعْدَهُ .

« وَ » الإجماع حجة « فى أى عصر كان » سواء كان فى عصر الصحابة أو فى عصر من بعدهم .

« وَلَا يَشْتَرُطُ » فى حجية الإجماع « انْقِرَاضُ الْعَصْرِ » بأن يموت أهله⁽³⁾

= « اللُّمْع » ص 192 ، « أصول السرخسى » (1/ 311) ، « الأنجم الزاهرات » ص 201 ، « نزهة الخاطر شرح روضة الناظر » (1/ 348) ، « إرشاد الفحول » (1/ 273) ، « شرح ابن الفركاح » ص 241 ، « المستصفى » (1/ 181) ، « الوصول » لابن برهان (2/ 84) ، « المسودة » (2/ 642) ، « المحصول » (2/ 279) ، « البحر المحيط » (4/ 461) ، « البرهان » (1/ 439) .

(1) ذهب جمهور العلماء فيما حكاه الجوينى وإلكيا الطبرى وابن تيمية إلى عدم اعتبار الأصوليين ؛ لأنهم ليسوا من أهل الاجتهاد ، وذكر الزركشى وغيره خلافاً فى الأصولى الماهر المتصرف فى الفقه أن فى اعتبار خلافه وجهان حكاهما الماوردى ، حيث ذهب القاضى إلى أن خلافه معتبر ، ورجحه الرازى ومعظم الأصوليين على عدم اعتباره ؛ لأنه ليس من المفتين ، ولو وقعت له واقعة للزمه أن يستفتى المفتى فيها ، ورجحه ابن القطان وإلكيا الطبرى وقال : وهو الحق ؛ لأن من أحكم الأصول فهو مجتهد فيها ، ويقلد فيما سنع له من الوقائع ، والمقلد لا يعتد بخلافه .

انظر التفصيل فى : « التبصرة » ص 371 ، « البحر المحيط » (4/ 466) ، « إرشاد الفحول » (1/ 275) ، « البرهان » للجوينى (1/ 440) ، « التقيحات فى أصول الفقه » ص 261 ، « المسودة » (2/ 643) ، « شرح ابن الفركاح » ص 245 .

(2) صحيح بطرقه : رواه الترمذى (2167) ، وابن ماجه (3950) ، وأحمد (396/6) ، والحاكم (1/ 200 - 202) . انظر : « مشكاة المصابيح » (1/ 61) .

(3) انقراض العصر : المقصود به موت جميع من هو من أهل الاجتهاد فى وقت نزول الحادثة بعد اتفاقهم على حكم فيها مصرّين على إجماعهم ، ومذهب جمهور العلماء فيما حكاه الباجى وابن قدامة والسبكي =

« عَلَى الصَّحِيحِ » لسكوت أدلة حجية الإجماع عن ذلك ، فلو اجتمع المجتهدون في عصر على حكم لم يكن لهم ولا لغيرهم مخالفته .

وقيل : يشترط في حجيته انقراض المجتهدين ؛ لجواز أن يطرأ لبعضهم ما يخالف اجتهاده فيرجع .

وأجيب : بأننا نمنع رجوعه للإجماع قبله .

« فَإِنْ قُلْنَا إِنَّ انْقِرَاضَ الْعَصْرِ شَرْطٌ فَيُغْتَبَرُ » في انعقاد الإجماع « قَوْلُ مَنْ وُلِدَ فِي حَيَاتِهِمْ وَتَفَقَّهَ وَصَارَ مِنْ أَهْلِ الاجْتِهَادِ » فإن خالفهم ، لم ينعقد إجماعهم السابق ، « فَلَهُمْ » على هذا القول « أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ ذَلِكَ الْحُكْمِ » الذي أجمعوا عليه .

وعلى القول الصحيح : لا يقدر في إجماعهم مخالفة من ولد في عصرهم ، ولا يجوز لهم الرجوع .

« وَالْإِجْمَاعُ يَصِحُّ بِقَوْلِهِمْ » أى بقول المجتهدين في حكم من الأحكام : إنه حلال أو حرام ، أو واجب ، أو مندوب ، أو غير ذلك ، وهذا هو الإجماع القولى .

« وَ » يصح أيضاً « بِفِعْلِهِمْ » بأن يفعلوا فعلاً فيدُلُّ فعلهم على جوازه

= والفتوحى والشوكان هو عدم اشتراط انقراض العصر ، واختاره الشيразى والرازى والغزالى ، وفصل بعضهم فقال : إن كان الإجماع بقولهم أو فعلهم أو بهما معاً فلا يشترط ، وإن كان قولاً من بعضهم وسكوتاً من الباقيين اشترط فيه ذلك إذ ربما يرجع البعض منهم عن رأيه ، وعلى قول الجمهور لا يضر رجوع البعض منهم عن رأيه .

انظر تفصيل المسألة في : « أحكام الفصول » (2/ 401) ، « نزهة الخاطر » (1/ 366) « المستصفى » (1/ 192) ، « فوائد الرحموت » (2/ 224) ، « إرشاد الفحول » (1/ 264) ، « التبصرة » ص 375 ، « أحكام الآمدى » (1/ 316) ، « شرح الكوكب » (2/ 247) ، « المحصول » (2/ 206) ، « الإيهام » (2/ 393) ، « تحفة المسئول » (2/ 267) ، « كشف الأسرار » (3/ 450) ، « الوصول » لابن برهان (2/ 97) ، « التقيحات » للسهرودى ص 272 ، « البحر المحيط » (4/ 514) ، « البرهان » (1/ 444) ، « الشرح الكبير على الورقات » (2/ 369) ، « بذل النظر » ص 554 .

والا كانوا مجمعين على الضلالة ، وقد تقدم أنهم معصومون من ذلك .
قالوا : ولا يكاد يتحقق ذلك ، فإن الأمة متى فعلت شيئاً فلا بد من متكلم
بحكم ذلك الشيء .

وقد قيل : إن إجماعهم على إثبات القرآن في المصاحف إجماع فعلي وليس
كذلك ؛ لتقدم المشورة فيه بين الصحابة رضى الله عنهم .

وقيل : مثال الإجماع الفعلي : إجماع الأمة ⁽¹⁾ على الختان ⁽²⁾ ، وهو مشروع
بالإجماع الفعلي ، أما وجوبه وسنيته مأخوذ من أقوالهم ، وذلك أمر مختلف فيه .

« وَ » يصح الإجماع أيضاً « بِقَوْلِ الْبَعْضِ وَيَفْعَلُ الْبَعْضُ وَانْتِشَارِ ذَلِكَ »
القول أو الفعل « وَسُكُوتِ الْبَاقِينَ » من المجتهدين عنه مع علمهم به من غير
إنكار ، ويسمى ذلك بالإجماع السكوتي ⁽³⁾ .

وظاهر كلام المصنف أنه إجماع ، وفيه خلاف ، فقيل : إنه إجماع ،

(1) وقد نقل نحو هذا الإجماع الفعلي الإمام ابن الفَرَكَاكِح في « شرحه على الورقات » ص 269 ، وفيما قاله
الإمام الخطَّاب دليل دامغ على بطلان ما يروج له بعض المنتسبين إلى العلم وهو منهم براء ممن باعوا
دينهم بعرض زائف من منصب أو شهرة من القول بتحريم ختان الإناث ، وأنهم بذلك قد خرقوا إجماع
أهل العلم في المسألة الدائرة بين القول بالواجب والاستحباب .

(2) الختان : قطع جلدة ذكرٍ بأخذ جلدة الحشفة ، وأنثى : بأخذ جلدة فوق محل الإيلاج تشبه عرف
الديك ، ويستحب ألا تؤخذ كلها ، وهو واجب في مذهب أكثر العلماء فيما حكاه النووي وابن قدامة
في الرجال والنساء وبه قال الشافعي وأحمد في مشهور مذهبهما وكثير من السلف ، وقال أبو حنيفة
ومالك : سنة في حق الجميع ، وحكى الخطَّاب وجهاً أنه واجب على الرجال مُتَّة على النساء .
انظر : « المجموع » (1/365) ، « المغني » (1/63) ، « الكافي » (1/22) ، « كشف المخدرات »
(1/57) ، « المبدع » (1/104) ، « روضة الطالبين » (10/180) ، « الدر المختار » (6/728) ،
« المبسوط » (10/156) ، « تبين الحقائق » (4/226) ، « التاج والإكليل » (3/258) ، « القوانين
الفقهية » ص 129 ، « الكافي » لابن عبد البر (812) .

(3) الإجماع السكوتي : هو أن يقول بعض أهل الاجتهاد بقول وينتشر في المجتهدين من أهل العصر فيسكتون
ولا يظهر منهم اعتراف ولا إنكار وفيه مذاهب ، الأول : أنه ليس بإجماع ولا حجة ، وبه قال داود
الظاهرى وابنه وهو ما صرح به الشافعي ومال إليه الرازي والغزالي والجويني في « البرهان » . الثاني :
أنه إجماع وحجة وعزاء الباجي إلى أكثر المالكية والقاضي أبي الطيب وأبي إسحاق وجمهور أصحاب
الشافعي . قال القاضي عبد الوهاب : وهو الذي يقتضيه مذهب أصحابنا من المالكية ، =

وقيل : إنه حجة وليس بإجماع ، وقيل : ليس بإجماع ولا حجة .

حكم قول الصحابي

« وَقَوْلُ الْوَاحِدِ ⁽¹⁾ مِنَ الصَّحَابَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِ » من الصحابة اتفاقاً ، ولا على غيره من غير الصحابة « عَلَى الْقَوْلِ الْجَدِيدِ » .

وفي القديم : هو حجة ⁽²⁾ ، وهو قول مالك رحمه الله لحديث : « أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ بَأَيِّهِمْ أَقْتَدَيْتُمْ اهْتَدَيْتُمْ » رواه ابن ماجه .

وذكر الواحد لا مفهوم له فإن الخلاف جار فيما لم يجمعوا عليه .

= وقال ابن برهان : وإليه ذهب عامة العلماء . الثالث : أنه حجة وليس بإجماع وهو قول أبي هاشم ووجه عند الشافعية ، وبه قال الصيرفي . الرابع : أنه إن كان من حاكم لم يكن السكوت عليه إجماعاً ولا حجة ، وإن كان فتياً كان إجماعاً وحجة وبه قال ابن أبي هريرة من فقهاء الشافعية ، واحتج بقوله : أُنْتُ غَضْرُ مَجْلَسِ بَعْضِ الْحُكَّامِ ، ونراهم يقضون بخلاف مذهبنا ، ولا ننكر عليهم ، فلا يكون سكوتنا رضا منا بذلك ، قال ابن السمعاني : وهو تقرير حسن ، لا بأس به .

انظر المسألة وبقيّة الآراء فيها في : « البحر المحيط » (4/ 495 - 503) ، « نفاس الأصول » (3/ 410) ، « القواعد » لابن اللحام ص 294 ، « أصول السرخسي » (1/ 303 - 306) ، « التمهيد » للكلوذاني (3/ 324) ، « نزعة الخاطر » (1/ 382) ، « إحكام الفصول » (2/ 408) ، « شرح ابن الفركاح » ص 270 ، « المحصول » (2/ 1/ 215) ، « المستصفى » (1/ 191) ، « المنحول » ص 318 ، « التبصرة » ص 392 ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 172 ، « الوصول » لابن برهان (2/ 127) ، « المصنف في أصول الفقه » لابن الوزير ص 389 ، « تحفة المستول » (2/ 262 ، 263) ، « البرهان » (1/ 447) ، « المسودة » (2/ 650 - 652) .

(1) ذُكِرَ الواحد من الصحابة ليس قيداً ، فإن الخلاف في الواحد والاثنين والثلاثة ، والقصد في أن الخلاف جار فيما لم يجمعوا عليه ؛ وذلك أن الواحد أو الاثنين من الصحابة إذا قال قولاً ولم ينشر بحيث يبلغ الباقيين ، والمقصود بقول الصحابي مذهبه في المسألة الاجتهادية ، سواء أكان قولاً أو فعلاً ، والمقصود بكونه حجة ، أي على غير الصحابي كالتابعين ومن بعدهم من المجتهدين ؛ لأن قول صحابي على آخر ليس بحجة بالاتفاق . انظر : « شرح ابن الفركاح على الورقات » ص 272 مع حاشيته .

(2) وهو مذهب الشافعي في « القديم » وهو حجة يقدم على القياس ، ويخص العموم به ، وهو قول مالك ، وأحمد ، وإسحاق ، وهو مذهب أبي علي الجبائي ، وينسب إلى أبي حنيفة ، وبه قال الجصاص والسرخسي ، والجرجاني ، وإليه ذهب جمهور الحنابلة والمالكية ، ومذهب الشافعي في الجديد لأنه ليس بحجة مطلقاً وافق القياس أو خالفه ، واختاره الرازي والآمدي والغزالي والكلوذاني وجمهور الأمشاعة ، وابن الفركاح وغيرهم . وقيل : هو حجة إن خالف القياس ، وليس بحجة إن وافقه وهو مذهب ابن برهان ، وفي المسألة تفصيل يُراجع في :

باب يذكر فيه الكلام على الأخبار

وهكذا يوجد في بعض النسخ ، وأكثر النسخ على سقوط لفظ الباب والاكتفاء بقوله :

« وَأَمَّا الْأَخْبَارُ » بفتح الهمزة ، فهي جمعُ خَبَرٍ ⁽¹⁾ ، فيذكر تعريف الخبر أولاً ثم أقسامه .

« فَالْخَبَرُ : مَا يَدْخُلُهُ الصَّدَقُ وَالْكَذِبُ » ⁽²⁾ ، بمعنى أنه محتمل

= « التبصرة » ص 395 ، « المستصفى » (1/260) ، « الإيهاج » (3/192) ، « أصول السرخسي » (2/105) ، « شرح تنقيح الفصول » ص 245 ، « البرهان » (2/889) ، « البحر المحيط » (6/53) ، « أحكام ابن حزم » (5/943 - 945) ، « الوصول » لابن برهان (2/373) ، « الجامع لأصول الفقه » ص 355 ، « تهذيب شرح الإسنوي » (3/198) ، « شرح ابن الفركاح » ص 273 ، « أحكام الآمدى » (4/155) ، « شرح الكوكب » (4/422) .

(1) الخبر : ما أتاك من نيا عَمَّن تستخبره ، والخبر العلم بالشيء ، يقال : من أين خبرت هذا الأمر ، أى من أين علمته ، وقولهم : لأخبرن خبرك أى لأعلمن علمك .
انظر : « اللسان » (4/226 ، 227) ، « تاج العروس » (11/133) .

(2) مثنى على هذا التعريف للخبر جمع كابن عقيل وأبى الخطاب الكلؤاذى وابن البنا والقاضى عبد الجبار وغيرهم ، وعرفه الباجى وشيخه أبو جعفر السمنانى بأنه : الوصف للمُخْبَر عنه ، وعرفه الآمدى بأنه : عبارة عن اللفظ الدال بالوضع على نسبة معلوم إلى معلوم على وجه يحسن السكوت عليه من غير حاجة إلى تمام ، مع قصد المتكلم به الدلالة على النسبة أو سلبها ، وعرفه السمرقندى الحنفى فقال : هو كلام تعرى عن معنى التكليف ، وقيل غير ذلك ، وهذا كله على رأى الجمهور الذين رأوا أن الخبر مما يُحَدُّ ، وذهب جمع من الأصوليين إلى أن الخبر لا يحدُّ منهم الرازى وابن عبد الشكور وابن الفركاح والإسنوي مع اختلافهم في سبب ذلك هل لعسر حدّه ، أم لتصور معناه لضرورة العقل .

انظر تفصيل ذلك في : « شرح اللمع » (2/289) ، « شرح الكوكب » (2/289) ، « المحصول » (2/307 ، 314) ، « نهاية السؤل » (1/162) ، « مناهج العقول » (1/259) ، « أحكام الآمدى » (2/10 - 16) ، « الإيهاج » (1/219) ، « المستصفى » (1/132) ، « التمهيد » للكلؤاذى (1/62) ، « ميزان الأصول » للسمرقندى ص 420 ، 421 ، « بذل النظر » للآسمندى ص 368 ، « شرح المحلى على جمع الجوامع » (2/136) مع حاشية العطار « الجامع لأصول الفقه » ص 131 ، « البرهان » (1/367) ، « الوصول » لابن برهان (2/135 - 137) ، « نزهة الخاطر » (1/243) ، « البحر المحيط » (4/216) ، « شرح ابن الفركاح » ص 278 ، 279 ، « الأنجم الزاهرات » ص 210 .

لهما⁽¹⁾ لا أنهما يدخلانه جميعاً ، واحتماله لهما بالنظر إلى ذاته أى من حيث إنه خبر ، كقولك : قام زيد ، فالصدق مطابقتها للواقع ، والكذب عدم مطابقتها للواقع .

وقد يقطع بصدق الخبر أو بكذبه لأمر خارجي ، فالأول : كخبر الله تعالى وخبر رسوله ﷺ ، والثاني كقولك : الضدان يجتمعان لاستحالة ذلك عقلاً ، فلا يخرج القاطع بصدقه أو كذبه عن كونه خبراً .

« وَالْخَبَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ : أَحَادٍ وَمُتَوَاتِرٍ . »

« فَالْمُتَوَاتِرُ »⁽²⁾ هو « مَا يُوجِبُ الْعِلْمَ أَنْ يَزُولَ جَمَاعَةٌ لَا يَقَعُ التَّوَاتُؤُ عَلَى الْكَذِبِ مِنْ مِثْلِهِمْ » وهكذا « إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُخْبِرِ عَنْهُ »⁽³⁾ وَيَكُونُ فِي الْأَصْلِ عَنْ مُشَاهَدَةٍ أَوْ سَمَاعٍ⁽⁴⁾ لَا عَنْ اجْتِهَادٍ .

(1) بمعنى أنه محتمل لهما : يعني أن الخبر يحتمل الصدق والكذب عقلاً بالنظر إلى حقيقة النوعية مع قطع النظر عن الطرفين وعن المُخْبِر . انظر : « فواتح الرحموت » (2/ 102) .
(2) التواتر : لغة التابع ، يقال تواترت الخيلُ : إذا جاءت يتبع بعضها بعضاً . انظر : « اللسان » (5/ 275) ، « المصباح المنير » (2/ 646) .

(3) هذا ما حذّه المصنف : وقال الشيرازي : التواتر : « كل خبر وقع العلم بمخبره ضرورة » ، وقيل : ما لا يقدر المخلوق أن يدفعه عن نفسه بالشك والشبهة ، وعرفه الرازي : خبر أقوام بلغوا في الكثرة إلى حيث حصل العلم بقولهم ، وقال الباجي : كل خبر وقع العلم بمخبره ضرورة من حيث هو خبر عنه . وقال الأمدى : خبر جماعة مفيد بنفسه للعلم بمخبره ، وقيل غير ذلك .

انظر : « شرح اللمع » (2/ 291) ، « المحصول » (2/ 323) ، « إحكام الفصول » (1/ 51) ، « شرح تنقيح الفصول » ص 349 ، « نفائس الأصول » (3/ 481) ، « إرشاد الفحول » (1/ 168) ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 132 ، « مفتاح الأصول » للتلسماني ص 25 ، « قواعد الأصول » للبغدادي ص 46 ، طبع دار الفضيلة .

(4) قوله : من مشاهدة أو سماع : هو كقول بعضهم : أن يكون استناده إلى محسوس ، وهذا التقييد شرط في التواتر ، لأنه قد يتواطأ الجم الغفير على الخطأ في المعقولات ، فترى الآلاف من العقلاء يتواطئون على العقائد الباطلة كالقول بقدم العالم وتكذيب الأنبياء ، وتواطؤهم باطلٌ ؛ لأنه ليس في إخبار عن محسوس ، أما تواطؤهم على الكذب في الإخبار عن محسوس فهو مستحيل عادة من كثرتهم ، وعدم الدواعي إلى التواطؤ .

انظر : « مذكرة الشنقيطي » ص 101 ، « شرح اللمع » (2/ 295) .

كالإخبار عن مشاهدة مكة ، وسماع خبر الله تعالى من النبي ﷺ ، بخلاف
الإخبار عن أمر مُجْتَهَد فيه كالإخبار بالفلاسفة بقدم العالم .

« وَالْأَحَادُ » ⁽¹⁾ هو ما لم يبلغ إلى حد التواتر ⁽²⁾ « وَهُوَ الَّذِي يُوجِبُ
الْعَمَلَ » بمقتضاه « وَلَا يُوجِبُ الْعِلْمَ » ⁽³⁾ لاحتمال الخطأ فيه ، ولو بالسهو
والنسيان .

« وَيَنْقَسِمُ » أى خبر الأحاد « إِلَى مُرْسَلٍ وَمُسْنَدٍ » .

« قَالَ مُسْنَدٌ مَا اتَّصَلَ إِسْنَادُهُ » بأن ذكر في السند رواته كلهم .

(1) الأحاد : جمع أحد بمعنى الواحد ، كأبطال جمع بطل .

انظر : « القاموس » (118/1) ، « المصباح المنير » (13/1) ، « اللسان » (70/3) .

(2) الأحاد : اصطلاحاً : عرفه جمع بأنه : ما انحط عن حد التواتر ، أو ما عدا التواتر .

انظر : « شرح اللمع » (303/2) ، « شرح الكوكب » (345/2) ، « قواعد الأصول » ص 48 ،

« أحكام الفصول » (51/1) ، « فواتح الرحموت » (110/2) .

(3) لا يوجب العلم : أو العلم لا يحصل به : أى إن أخبار الأحاد إما تفيد الظن ، ولا تفيد اليقين ، وهو

مرادهم بالعلم ، فالعلم هو اليقين فى الاصطلاح ، وحجة هذا القول أنك لو سئلت عن أعدل رواية

خبر الأحاد : أيجوز فى حقه الغلط أو السهو أو أن يخبر بالشئ على وفق ظنه الكاذب ؟ لاضطرت أن

تقول نعم ، فيقال : قطعك إذن بصدقه مع تجوزك عليه الكذب لا معنى له .

انظر : « مذكرة الشنقيطى على روضة الناظر » ص 103 ، « البرهان » (392/1) .

• تنبيه مهم : خلاف العلماء فى إفادة خبر الأحاد الظن ، أو العلم مُقَيَّد بما إذا كان لم ينضم إليه

ما يُقَوِّيه ، وأما إذا انضم إليه ما يُقَوِّيه أو كان مشهوراً أو مستفيضاً فلا يجزى فيه الخلاف المذكور ،

ولا نزاع فى أن خبر الواحد الذى وقع الإجماع على العمل بمقتضاه فإنه يفيد العلم كما جزم بذلك جمع

من أكابر أهل العلم منهم الشيرازى وابن الصلاح وابن تيمية وابن كثير والبلقيني ، ونقله عن جماعات

من العلماء ، وأيده ابن القيم وابن حجر ورجحه الشوكانى وصديق خان ، وعللوا ذلك بأن الإجماع قد

صيره من المعلوم صدقه ، وهكذا خبر الواحد الذى تَلَقَّته الأمة بقبول فكانوا بين عامل به ومتأول له ،

ومن هذا القسم أحاديث الصحيحين ، وفى المسألة عدة آراء تراجم فى : « شرح اللمع » (304/2) ،

« التبصرة » ص 298 ، « البحر المحيط » (262/4 - 265) ، « الوصول » لابن برهان (150/2) ،

151) ، « شرح تنقيح الفصول » ص 354 ، « البرهان » (388/1 - 392) ، « إرشاد الفحول »

(172/1) ، « المسودة » (483/1) ، « شرح الكوكب » (349/2 ، 350) ، « تحفة المستول » (332/2) ،

« الجامع لأصول الفقه » ص 136 ، 137 ، « قواعد الأصول » للبغدادى ص 48 ، « تشنيف الماسم »

(476/1) ، « شرح ابن الفركاح » ص 293 ، « علوم الحديث » لابن كثير بشرح شاكر ص 29 ، 30 .

« وَالْمُرْسَلُ ⁽¹⁾ مَا لَمْ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ » بأن سقط بعض رواته من السند .

« فَإِنْ كَانَ » المرسل « مِنْ مَرَايِلَ غَيْرِ الصَّحَابَةِ » كأن يقول التابعى أو من بعده : قال رسول الله ﷺ « فَلَيْسَ ذَلِكَ » المرسل « حُجَّةٌ » عند الشافعى ⁽²⁾ ؛ لاحتمال أن يكون الساقط مجروحاً ، « إِلَّا مَرَايِلَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ » ⁽³⁾ بفتح المثناة التحتية وكسرها ، وهو من كبار التابعين - رضى الله عنهم - ، فإذا أسقط الصحابى وعزا الأحاديث للنبي ﷺ فإن مراسيله حُجَّةٌ ، « فَإِنَّهَا فَتَشَتْ » أى فتش عنها « فَوُجِدَتْ مَسَانِيدُ » أى رواها الصحابى الذى أسقطه « عَنِ النَّبِيِّ » ﷺ ،

(1) المرسل : فى اصطلاح الجمهور من الفقهاء والأصوليين : هو ما انقطع إسناده فأُخِلَّ فيه يذكر بعض رواته على ما قاله الباجى ، وقال بعضهم : هو قول غير الصحابى - تابعى كان أو غيره - قال رسول الله ﷺ ، أما فى اصطلاح الجمهور أهل الحديث وجمع من الأصوليين : قول التابعى الكبير (وهو من لقى جماعة كثيرة من الصحابة كسعيد بن المسيب ، وعلقمة بن قيس) أو الصغير (وهو من لم يلق من الصحابة إلا القليل كأبى حازم وابن شهاب) قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا مسقطاً فيه الصحابى ، قال الثوى : أما قول الزهرى وغيره من صفار التابعين قال النبى ﷺ فالشهور عند من خصه بالتابعى أنه مرسل كالكبير ، وقيل : ليس بمرسل ، بل منقطع . انظر : « شرح الكوكب » (2/ 574 ، 575) ، « تحفة المستول » (2/ 442) ، « إحكام الفصول » (1/ 272) ، « علوم الحديث » لابن كثير ص 40 ، « نزهة الخاطر » (1/ 324) ، « الإشارة فى أصول الفقه » للباجى ص 239 ، « تدريب الراوى » (1/ 195 ، 196) ، « النكت على ابن الصلاح » لابن حجر ص 197 .

(2) قد يفهم من كلام الشارح أن الشافعى لا يحتج بالمرسل مطلقاً ، وليس الأمر على إطلاقه ولكنه يشترط لقبول المرسل شروطاً منها : أن يروى من وجه آخر مستنداً بلفظه أو معناه ، وأن لا يفرد التابعى بإرسال هذا الحديث ، بحيث لا يشاركه غيره فى روايته مرسلًا من غير طريقه ، أو أن يفتى أهل العلم بمثل ما رواه عن النبى ﷺ ، قال الشافعى : ومتى وُجِدَتْ هذه الدلائل أحياناً أن تقبل مرسله ، ولا نستطيع أن نزع أن الحجة تثبت به ثبوتها بالمتصل .

انظر : « الرسالة » للشافعى ص 261 ، « البرهان » (1/ 411) ، « الباعث الحثيث » لابن كثير ص 40 ، 41 ، « النكت على ابن الصلاح » لابن حجر ص 199 ، « تدريب الراوى » (1/ 199) .

(3) سعيد بن المسيب بن حزن القرشى ، إمام التابعين فقهًا وورعًا وعبادة وعلماً ، روى عن جمع من كبار الصحابة . قال أحمد : مراسلات سعيد بن المسيب صحاح لا يرى أصح من مراسلاته . وقال الربيع بن سليمان عن الشافعى : إرسال سعيد عندنا حسن .

قال ابن حجر : اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل ، توفى سنة 930 هـ .

انظر : « التهذيب » (4/ 74) ، « تهذيب الكمال » (11/ 66) ، « الكاشف » (1/ 444) ، « ثقات ابن حبان » (4/ 273) .

وهو في الغالب صهره أبو زوجته ، يعنى أبا هريرة رضي الله عنه .

وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد في أشهر الروايتين عنه وجماعة من العلماء :
المرسل حُجَّةٌ ⁽¹⁾ ؛ لأنَّ الثقة لا يرسل الحديث إلَّا حيث يجزم بعدالة الراوى ⁽²⁾ .

وأما مراسيل الصحابة فحُجَّةٌ ؛ لأنهم لا يروون غالبًا إلَّا عن صحابي
والصحابه كلهم عدول ، فإذا قال الصحابي قال رسول الله ﷺ فيما لم يسمعه
منه ﷺ ، فهو محمول على أنه سمعه من صحابي آخر فله حكم المسند ⁽³⁾ .

وقولنا : « غَالِبًا » ؛ لأنه قد وجدت أحاديث رواها الصحابة عن
التابعين ، خلافاً لمن أنكر ذلك .

(1) وعزاه الرازي والآمدى إلى جمهور الأصوليين ، وأما من ذهب إلى أن المرسل ليس بحُجَّة ، فقد رواه
مسلم في مقدمة « صحيحه » عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه لم يقبل مرسل التابعين ؛ وكذا رواه
عن ابن سيرين ، ونقله الحاكم عن سعيد بن المسيب ومالك بن أنس ، وهو رواية ثانية عن أحمد .
قال الإمام مسلم : المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحُجَّة ، وحكاها ابن عبد البر
عن جماعة أصحاب الحديث .

وقال ابن الصلاح : وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو الذى استقر عليه آراء
جماعة حفاظ الحديث ونقاد الأثر ، وتداولوه في تصانيفهم .
قالوا : لأنه حذف منه راوٍ غير معروف ، وقد يكون غير ثقة ، والعبرة في الرواية بالثقة واليقين ،
ولا حُجَّة في المجهول .

انظر : « شرح الكوكب » (2/ 576 ، 577) ، « توضيح الأفكار » (1/ 287) للصنعاني ، « المحصول »
(2/ 650) ، « تشنيف المسامع » (1/ 528) ، « أحكام الآمدى » (2/ 136) ، « الباعث الحثيث »
ص 40 ، 41 ، « تدريب الراوى » (1/ 198) ، « مقدمة ابن الصلاح » ص 26 ، « الكفاية » للخطيب
ص 384 .

(2) ليس هذا على إطلاقه ؛ لأن التابعين لم يتقيدوا بروايتهم عن الصحابة فقط ، بل رَوَوْا عنهم وعن
غيرهم ، ولم يتقيدوا بروايتهم عن ثقات التابعين ، بل رَوَوْا عن الثقات والضعفاء . قال ابن عبد البر :
فهذه النكتة في رد المرسل .

انظر : « النكت على ابن الصلاح » لابن حجر ص 203 ، « التمهيد » لابن عبد البر (1/ 6) .

(3) وعلى هذا عوَّل جمهور أهل الأصول ، قال ابن حجر : وهو الذى عمل أئمة الحديث ، ونقل
بعضهم الإجماع عليه كابن عبد البر ، وابن الهمام وغيرهم .

انظر : « التقيد على ابن الصلاح » للعراق ص 80 ، « النكت على ابن الصلاح » لابن حجر ص 202 ،
« الوصول » (2/ 181) ، « شرح اللمع » (2/ 347) .

وهذا فيما علم أن الصحابي لم يسمعه من النبي ﷺ ، وأما إذا لم يعلم ذلك وقال الصحابي : قال النبي ﷺ ، فهو محمولٌ على أنه سمعه منه ﷺ .

« وَالْعَنْتَةُ » مصدّرٌ عَنْتَنَ الحديث إذا رواه بكلمة « عن » ، فقال : حدثنا فلان عن فلان ، و « تدخلُ عَلَى الأسانيد » أى على الأحاديث المسندة فلا يخرجها عن حكم الإسناد إلى حكم الإرسال ، فيكون الحديث المروى بها مسندًا لاتصال سنده في الظاهر⁽¹⁾ لا مرسلًا .

« وَإِذَا قَرَأَ الشَّيْخُ » على الرواة وهم يسمعون فإنه « يَجُوزُ لِلرَّأْيِ أَنْ يَقُولَ حَدَّثَنِي » فلان « أَوْ أَخْبَرَنِي » .

« وَإِذَا قَرَأَ هُوَ » أى الراوى « عَلَى الشَّيْخِ فَيَقُولُ » الراوى : « أَخْبَرَنِي ، وَلَا يَقُولُ حَدَّثَنِي » ؛ لأنه لم يحدثه .

ومنهم من أجاز ذلك ، وهو قول مالك رحمه الله وسفيان ومعظم الحجازيين ، وعليه عُزِفَ أهل الحديث ؛ لأنَّ القصدَ الإعلامُ بالرواية عن الشيخ . وهذا إذا أطلق ، وأما إذا قال : حدثني قراءةً عليه ، فلا خلاف في جواز ذلك ، والله أعلم .

« وَإِنْ أَجَازَهُ الشَّيْخُ مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةٍ » من الشيخ عليه ولا منه على الشيخ « فَيَقُولُ » الرَّأْيِ : « أَجَازَنِي أَوْ أَخْبَرَنِي إِجَازَةً » ، وفهم منه جواز الرواية بالإجادة وهو الصحيح ، والله أعلم .

★ ★ ★

(1) الأجود أن يقيد ذلك بأن لا يكون الراوى مدلسًا وهو الذى روى عن لم يسمع منه موهماً أنه قد سمع منه فهذا لا تقبل عننته . انظر : « شرح الفركاح على الورقات » ص 304 ، « الأنجم الزاهرات » ص 220 .

باب القياس

« وَأَمَّا الْقِيَّاسُ » فهو الرابع من الأدلة الشرعية .

وهو في اللغة : بمعنى التقدير ، نحو : قِسْتُ الثَّوبَ ، وبمعنى التشبيه نحو قولهم : يُقَاسُ المرءُ بالمرء .

وأما في الاصطلاح ⁽¹⁾ : « فَهُوَ رَدُّ الْفَرْعِ إِلَى الْأَصْلِ بَعْلَةً تَجْمَعُهُمَا فِي الْحُكْمِ » .

ومعنى ردّ الفرع إلى الأصل جعله راجعاً إليه ومساوياً له في الحكم ، كقياس الأرز على البُرِّ في الربا ⁽²⁾ ، للعلّة الجامعة بينهما ، وهى الاقتيات والادخار للقوت عند المالكية ، وكونه مطعوماً عند الشافعية ⁽³⁾ .



(1) ذكر الجويني في « البرهان » (2/ 487) عن القاضي الباقلاني في تعريف القياس فقال : أقرب العبارات ما ذكره القاضي إذ قال : القياس حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما ، بأمر يجمع بينهما « من إثبات حكم ، أو صفة ، أو نفيهما » .

وعرفه البيضاوي فقال : إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت ، وعرفه الأسمندى : بأنه تحصيل مثل حكم الأصل في الفرع لمشاركة بينهما في العلة ، رأياً واجتهاداً ، وقال السمرقندى : القياس إثابة مثل حكم أحد المذكورين بمثل علة في الآخر ، وقيل غير ذلك .
انظر : « نهاية السؤل » (3/ 3) ، « بذل النظر » للأسمندى ص 581 ، « ميزان الأصول » للسمرقندى ص 554 ، « تشيف المسمع » (2/ 29) ، « الإيهاج » (3/ 3) ، « أصول الجصاص » (2/ 200) ، « الوصول » (2/ 216) ، « التفتيحات » ص 277 ، « المستصفي » (2/ 228) .

(2) قال الخطيب في شرحه للمثال المذكور : فالأرز هنا المقيس ، والبرّ (القمح) المقيس عليه لورود النص فيه ، والربا حكم المقيس عليه الذى يتعدى بواسطة المشترك الذى هو الطعم إلى المقيس .
انظر : « حاشية النفحات على الورقات » للأبى ص 144 .

(3) انظر : « الثمر الدان على رسالة القيرواني » ص 525 ، طبع دار الفضيلة بتحقيقى ، « مغنى المحتاج » (2/ 446) .

أقسام القياس

« وَهُوَ » أى القياس « يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : إِلَى قِيَاسٍ عِلَّةٍ ، وَقِيَاسٍ دَلَالَةٍ ، وَقِيَاسٍ شَبَهٍ » .

« قَيَّاسُ الْعِلَّةِ » وهو القسم الأول : « مَا كَانَتْ الْعِلَّةُ فِيهِ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ » أى مقتضية له ، بمعنى أنه لا يحسن عقلاً تخلف الحكم عنها ، ولو تخلف عنها لم يلزم منه محال ، كما هو شأن العلل الشرعية .

وليس المراد الإيجاب العقلى ، بمعنى أنه يستحيل عقلاً تخلف الحكم عنها ، وذلك كقياس تحريم ضرب الوالدين على التأفيف بجامع الإيذاء ، فإنه لا يحسن فى العقل إباحة الضرب مع تحريم التأفيف .

وقد اختلف فى هذا النوع ، فمنهم من جعل الدلالة فيه على الحكم قياسية ، ومنهم من ذهب إلى أنها غير قياسية ، وأنها من دلالة اللفظ على الحكم . « وَ » القسم الثانى من أقسام القياس « قِيَاسُ الدَّلَالَةِ وَهُوَ الاستِدْلَالُ بِأَحَدِ النَّظِيرَيْنِ عَلَى الْآخَرِ » .

« وَهُوَ أَنْ تَكُونَ الْعِلَّةُ دَالَّةً عَلَى الْحُكْمِ وَلَا تَكُونَ مُوجِبَةً لِلْحُكْمِ » ، أى مقتضية له كما فى القسم الأول .

وهذا النوع غالب أنواع الأقيسة ، وهو ما يكون الحكم فيه لعلة مستنبطة يجوز أن يترتب الحكم عليها فى الفروع ، ويجوز أن يتخلف عنها .

وهذا النوع أضعف من الأول ، فإن العلة فيه دالة على الحكم وليست ظاهرة فيه ظهوراً لا يحسن معه تخلف الحكم .

وذلك كقياس مال الصبى على مال البالغ فى وجوب الزكاة فيه ، بجامع أنه مالٌ نام⁽¹⁾ .

(1) قوله : نام : فنام المال هو العلة فى وجوب الزكاة فى مال البالغ ، وهذه العلة موجودة فى مال الصبى ، فالصبى هو المقيس ، ومال البالغ هو المقيس عليه .

ويجوز أن يقال : لا يجب في مال الصبي ، كما قال أبو حنيفة ⁽¹⁾ .

« وَ » القسم الثالث من أقسام القياس « قِياسُ الشَّبهِ ، وَهُوَ الْفَرْعُ الْمُتَرَدِّدُ بَيْنَ أَصْلَيْنِ ، فَيُلْحَقُ بِأَكْثَرِهِمَا شَبْهًا » .

كالعبد المقتول ، فإنه مترددٌ في الضَّمان بين الإنسان الحرّ من حيث إنه آدمي ، وبين البهيمة من حيث إنه مال ، وهو بالمال أكثر شَبْهًا من الحر ، بدليل أنه يباع ويورث ويوقف وتُضمَّنُ أجزاؤه بما نقص من قيمته ⁽²⁾ فيلحق به وتضمن قيمته وإن زادت على دية الحر .

وهذا النوع أضعف من الذي قبله ؛ ولذلك اختلف قبوله ، (ولا يصار إليه مع إمكان ما قبله) ، والله أعلم .

أركان القياس

وأركانُ القياس أربعة : الفرعُ ، والأصلُ ، والعِلَّةُ ، وحُكْمُ الأصل المقيس عليه ، ولكل واحد منها شروط .

= انظر : « الشرح الصغير على الورقات » للعبادي ص 201 ، « حاشية النفحات » ص 145 .
(1) بمعنى أن علة القياس وإن وجدت في كل من مال الصبي والبالغ لكنها عند أبي حنيفة غير موجبة للحكم في العقل ؛ لأنه يجوز تخلف الحكم عن الفرع من غير قبح ، لكون مالك المال في الفرع صبيًا ، فيحتل وجود فارق بأن المالكين (البالغ والصبي) مختلفان في التكليف وعدمه .
قال فقهاء الحنفية : المسألة مبنية على أصل عندنا وهو أن الزكاة عبادة ، والصبي ليس من أهل وجوب العبادة فلا تجب عليه كما لا يجب عليه الصوم والصلاة .
ومذهب جمهور العلماء أن الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويؤديها عنهما الولي ، وإليه ذهب الشافعي وأحمد ومالك وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور ، وذهب ابن مسعود والثوري والأوزاعي إلى وجوب الزكاة ولكنهم قالوا : لا تخرج حتى يَبْلُغَ الصبي .
وذهب أبو حنيفة وسعيد بن المسيب والنخعي إلى عدم الوجوب .
انظر : « بدائع الصنائع » (4/2) ، « المبسوط » (3/104) ، « المغني » (2/256) ، « المجموع » (5/301 ، 302) ط المنيرية .

(2) بما نقص من قيمته : موافقة لما جرى عليه الفقهاء في إلحاق العبد في الضمان بالأموال ، فإذا أتلف أحدُ غُضُوءٍ منه ضُمِّنَ بما نُقِصَ من قيمته . انظر : « النفحات على الورقات » ص 148 .

« وَمِنْ شَرْطِ الْفَرْعِ أَنْ يَكُونَ مُنَاسِبًا لِلْأَصْلِ » في الأمر الذي يجمع به بينهما للحكم إما بأن تكون علّة الفرع مماثلة لعلّة الأصل .

في عينها : كقياس النبيذ على الخمر لعلّة الإسكار .

أو في جنسها : كقياس وجوب القصاص في الأطراف على القصاص في النفس بجامع الجناية .

وقد يقال بأنه يستغنى عن هذا الشرط بقوله في حد القياس : رد الفرع إلى الأصل لعلّة تجمعهما في الحكم .

« وَمِنْ شَرْطِ الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ » حكمه « ثَابِتًا بِدَلِيلٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ » ، بأن يتفقا على علّة حكمه ليكون القياس حُجّة على الخصم .
فإن كان حكم الأصل متفقًا عليه بينهما ولكن لعلتين مختلفتين لم يصح القياس .

فإن لم يكن خصم فالشرط ثبوت حكم الأصل بدليل يقول به القياس .

« وَمِنْ شَرْطِ الْعِلَّةِ أَنْ تَطْرُدَ فِي مَعْلُولَاتِهَا » ⁽¹⁾ بحيث كلما وجدت الأوصاف المعبر بها عنها في صورة ، وجد الحكم معها « فَلَا تَنْتَقِضُ لَفْظًا » بأن تصدق الأوصاف المعبر بها عنها في صورة لا يوجد الحكم معها ، « وَلَا مَعْنَى » بأن يوجد المعنى المعلن به ولا يوجد الحكم ، فمضى انتقضت العلة لفظًا أو معنى فسد القياس .

مثال الأول : أن يقال في القتل بمثقل إنه قتلٌ عمديّ عدوان ، فيجب به

(1) قوله : أن تطرد في معلولاتها : وهي الأحكام المعللة بها بأن تستتبع تلك الأحكام أينما وجدت ، ومن شروطها اشتغالها على حكمة تبعث المكلف على الامتثال وتصلح دليلًا وسببًا لإناطة الحكم بها كحفظ النفس ، فإنه حكمة ترتب وجوب القصاص على علته من القتل العمد ، وأن يكون وصفًا ضابطًا للحكمة ، كالسفر علة في جواز القصر ، وهو ضابط للحكمة التي هي المشقة .

انظر : « الفحاحات على الوراقات » ص 151 ، « البرهان » (2/ 514) ، « الشرح الصغير » للعبادي ص 208 .

القصاص كالقتل بالمحدد⁽¹⁾ ، فينتقض ذلك⁽²⁾ بقتل الوالد ولده ، فإنه لا يوجب القصاص⁽³⁾ مع أنه قتل عمد عدوان .

ومثال الثاني : أن يقال : تجب الزكاة في المواشى لدفع حاجة الفقير ، فيقال : ينتقض ذلك بوجود ذلك المعنى وهو دفع حاجة الفقير في الجواهر⁽⁴⁾ .

والمرجع في الانتقاض لفظاً ومعنى إلى وجود العلة دون الحكم ، وإنما غاير بينهما ؛ لأن العلة في الأول لما كانت مُرَكَّبَةً من أوصاف متعددة نظر فيها إلى جانب اللفظ ، ولما كانت في الثاني أمراً واحداً نظر فيها إلى المعنى وكأنه مجرد اصطلاح ، والله أعلم .

(1) كالقتل بالمحدد : أى قياساً على القتل بالشيء المحدد ، أى الذى له حدٌ يُقتلُ في كونه قتلاً عمداً عدواناً . انظر : « حاشية النفحات » ص 152 .

(2) قوله : فينتقض ذلك : أى ينتقض تعليل وجوب القصاص بالقتل العمد للعدوان ، فلا يجب القصاص بقتل الوالد لولده مع أنه قد صدقت الأوصاف المُعبر بها عن العلة عليه أى وهى : القتل ، والعمد ، والعدوان .

ونقل ابن الفركاح عن بعضهم قوله : قال بعض أصحابنا : القصاص واجب في قتل الوالد ولده ، ولكنه لا يقاد به حرمة الأبوة ، فتكون العلة مطردة ، وإنما تخلف الاستيفاء لما نع .

انظر : « شرح ابن الفركاح » ص 344 ، « حاشية النفحات » ص 151 .

(3) ذهب أحمد والشافعى وإسحاق وأبو حنيفة إلى أن الوالد لا يقتل بولده ، وذهب مالك إلى تفصيل مفاده أنه إن قصد قتله بما لا يشك أنه عمد كضربه بألة حادة كالسيف فيقاد به ، وأما إن قتله بغير ذلك كأن يضربه بعضاً قاصداً تأديبه دون قتله فلا يقاد به .

وقال ابن نافع وابن عبد الحكم وابن المنذر : يقتل به لظاهر آى الكتاب والأخبار الموجبة للقصاص ، واحتج الجمهور بحديث مرفوع لعبد الله بن عمرو رضى الله عنهما : « لا يُقتلُ الوالد بالولد » رواه الترمذى (1401) ، وابن ماجه (2661) وهو صحيح بطرقة ، قال الشافعى والترمذى والبيهقى : والعمل عليه عند عدد من أهل العلم .

انظر : « المغنى » (8/227) ، « الوسيط » (6/276) ، « التمهيد » (23/437) ، « حاشية العدوى على الكفاية » (2/389) ، « مختصر اختلاف العلماء » (5/106) ، « شرح السنة » للبيهقى (6/133) ، « سنن الترمذى » (2/241) ، « بدائع الصنائع » (7/348) .

(4) ذهب جمهور أهل العلم إلى أنه لا زكاة في ما سوى الذهب والفضة من الجواهر كالياقوت واللؤلؤ وغو ذلك ، إلا أن تكون للتجارة فيجب فيها ما يجب في غرُوض التجارة ، وعن أحمد رواية أن في اللؤلؤ زكاة .

انظر تفصيل ذلك في : « المدونة » (1/305) ، « المتقى » للبايى (2/109) ، « الفواكه الدواني » (1/336) ، « المغنى » (2/332 ، 333) ، « المجموع » (5/489 ، 490) ط المنيرية .

« وَمِنْ شَرْطِ الْحُكْمِ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ الْعِلَّةِ » ، أى تابعًا لها « فِى النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ » ، أى فى الوجود والعدم .

« فَإِنْ وُجِدَتِ الْعِلَّةُ وَجَدَ الْحُكْمُ » وإن انتفت انتفى ، وهذا إن كان الحكم معللاً بعلّة واحدة كتحریم الخمر ، فإنه معلل بالإسكار ، فمتى وجد الإسكار وجد الحكم ، ومتى انتفى انتفى .

وأما إذا كان الحكم معللاً بعِلَلٍ فإنه لا يلزم من انتفاء بعض تلك العلل انتفاء الحكم ، كالقتل فإنه يجب بسبب الردة والزنا بعد الإحصان ، وقتل النفس المعصومة الماثلة ، وترك الصلاة وغير ذلك ، والله أعلم .

تعريف العلة

« وَالْعِلَّةُ : هِىَ الْجَالِبَةُ لِلْحُكْمِ » ⁽¹⁾ ، أى الوصف المناسب لترتيب الحكم عليه ، كدفع حاجة الفقير ، فإنه وصف مناسب لإيجاب الزكاة .
« وَالْحُكْمُ هُوَ الْمَجْلُوبُ لِلْعِلَّةِ » أى هو الأمر الذى يصح ترتيبه على العلة .



(1) وعرفها الباجى بنحو هذا فقال : العلة هى الوصف الجالب للحكم ، وعند البيضاوى والرازى : هى الوصف المعروف للحكم بحيث يضاف إليه ، وقيل : إنها الموجبة للحكم على معنى أن الشارع جعلها موجبة لذاتها ، وبه قال الغزالى وسليم الرازى .

انظر : « المستصفى » (230/2) ، « نهاية السؤل » (52/3) ، « المحصول » (189/2/2) ، « إرشاد الفحول » (605/2 ، 606) ، « إحكام الفصول » (52/1) ، « شرح المحلى على جمع الجوامع » (272/2) ، « البحر المحیط » (111/5) ، « نزهة الخاطر » (229/2) .

فصل : فى الحظر والإباحة

ولما فرغ من ذكر الدلائل الشرعية المتفق عليها ، شرع يذكر الدلائل المختلف فيها ، فمنها أن يقال : إن الأصل فى الأشياء الحرمة أو الإباحة فقال :
 « وَأَمَّا الْحَظَرُ » أى الحرمة « وَالْإِبَاحَةُ » ، فَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ الْأَشْيَاءَ « بعد البعثة » عَلَى الْحَظَرِ ⁽¹⁾ ، أى مستمرة على الحرمة ؛ لأنها الأصل فيها ، « إِلَّا مَا أَبَاحَتْهُ الشَّرِيعَةُ » .

والاستثناء منقطع ، فإن ما أباحته الشريعة الأصل فيه أيضاً الحرمة عنده .
 « فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فِي الشَّرِيعَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ يَتَمَسَّكُ بِالْأَصْلِ » وهو الحظر .

« وَمِنَ النَّاسِ ⁽²⁾ مَنْ يَقُولُ بِضَدِّهِ أَيْ بِضَدِّ هَذَا الْقَوْلِ ، وَهُوَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَشْيَاءِ « بعد البعثة » أَنَّهَا عَلَى الْإِبَاحَةِ إِلَّا مَا حَظَرَهُ الشَّرْعُ » أى حرّمه .

(1) وعللوا ما ذهبوا إليه من التحريم بقولهم : لأن التصرف فى ملك الغير بغير إذنه قبيح ؛ لأن الأشياء كلها - ملك البارئ تعالى - فلا يجوز لأحد أن يتناول شيئاً حتى يرد الشرع به ، وإلى ذلك ذهب ابن أبى هريرة من الشافعية ، وابن حامد والقاضى أبو يعلى فى « العدة » والحلوان والأبهري من المالكية ، والمعتزلة البغداديين .

انظر : « التبصرة » ص 532 ، 533 ، « شرح الكوكب » (1/327) ، « التمهيد » للكلوذاني (4/270) ، (271) ، « العدة » لأبى يعلى (4/1238) ، « نهاية السؤل » (1/164) ، « البرهان » (1/86) ، « القواعد الأصولية » لابن اللحام ص 107 ، « الأنجم الزاهرات » ص 237 ، « شرح ابن الفركاح » ص 351 ، « تشيف السامع » (2/150) ، « المحصول » (1/1/209) ، « إحكام الفصول » (2/609) ، « المسودة » (2/868 - 870) ، « أحكام الأمدى » (1/130 - 133) ، « بذل النظر » ص 663 ، « الإيهاج » (1/142) .

(2) وإليه ذهب أبو الحسن التميمي والقاضى أبو يعلى فى « المجمود » وأبو الفرج الشيرازى ، وأبو الخطاب والحنفية والظاهرية ، ومال إليه ابن سريج وأبو حامد المروزي من فقهاء الشافعية ، وأبو الفرج المالكي ، وإليه يومئ كلام الإمام أحمد واعتمده ابن قاضى الجبل وقال : الأدلة الشرعية دلّت على الإباحة .
 انظر : « المصادر السابقة » .

والصحيح التفصيل⁽¹⁾ : وهو أنَّ أصلَ المضار التحريم ، والمنافع الحل ، قال الله تعالى : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : 29] ذكره في معرض الامتنان ، ولا يمتن إلا بجائز .

وقال - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه ابن ماجه وغيره : « لا ضرر ولا ضرار »⁽²⁾ ، أى فى ديننا ، أى لا يجوز ذلك .

وهذا حكم الأشياء بعد البعثة ، وأما قبل البعثة فليس هناك حكم شرعى يتعلق بشيء لانتهاء الرسول المبين للأحكام .

(1) وإلى هذا التفصيل الذى اختاره المشرح ذهب الأمدى والرازى والإسنوى وابن السبكى ، ولا بد هنا أن نشير إلى كلام الباجى فى « إحكام الفصول » (2/ 608 ، 609) فى قوله : « الذى عليه أكثر أصحابنا : أن الأصل فى الأشياء على الوقف ليست بمحظورة ولا مباحة » وإلى هذا ذهب الأشعرى والضيرفى وأبو على الطبرى ، والمراد بالوقف - على هذا الرأى - أن الحكم موقوف على ورود السمع ، ولا حكم فى الحال .

(2) حسن : رواه ابن ماجه (2340 ، 2341) ، وأحمد (5/ 327) ، والدارقطنى (4/ 228) ، ومالك مرسلًا (2/ 745) وحسنه النووى وغيره .

فصل : في الاستصحاب

ومن الأدلة المختلف فيها الاستصحاب ، ولما كان الاستصحاب له معنيان أحدهما متفق على قبوله أشار إليه بقوله :

« وَمَعْنَى اسْتِصْحَابٍ ⁽¹⁾ الْحَالِ الَّذِي يُخْتَجُّ بِهِ » عند عدم الدليل الشرعي كما سيأتي « أَنْ يَسْتَضْحَبَ الْأَصْلُ » ، أى العدم الأصل « عِنْدَ عَدَمِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ » ⁽²⁾ ، إذا لم يجده المجتهد بعد البحث عنه بقدر طاقته .

كان لم يجد دليلاً على وجوب صوم رجب فيقول : لا يجب ، لاستصحاب الأصل ، أى العدم الأصل .

(1) الاستصحاب : لغة : الملازمة وعدم المفارقة ، وكل شيء لازم شيئاً ، فقد استصحبه سُمي بذلك لأن المستدل يجعل الحكم الثابت في الماضي مصاحباً للحال . انظر : « المصباح المنيّر » (1/ 333) .
(2) وقيل في حقه : هو إبقاء الحكم على ما كان عليه لانعدام المعتر أو هو : عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمن الثاني بناء على ثبوته في الزمان الأول ، لعدم وجود ما يصلح للتغيير . وهو عندهم على خمسة أنواع :

- 1 - استصحاب العدم الأصل : وهو ما نفاه العقل ، ولم يثبت كبراءة الذمة من التكليف ويبقى النفي حتى يأتي دليل شرعي يثبت ذلك ، قال أبو الطيب : وهو حجة بإجماع من القائلين بأنه لا حكم قبل الشرع .
- 2 - استصحاب العموم إلى أن يرد مُخَصَّصٌ ، والنص إلى أن يرد الناسخ .
- 3 - استصحاب حكم دلّ الشرع على ثبوته ودوامه كشغل الذمة عند جريان إتلاف الشيء ، وكاستصحاب الطهارة بناءً على ما مضى من الوضوء حتى يثبت ناقض .
- 4 - استصحاب حال الإجماع في عمل الخلاف ، مثاله من قال : إن المتيمم إذا رأى الماء أثناء الصلاة مضى في صلاته يستصحب دوام طهارته فيستمر في صلاته لصحتها بالتيمم ودوامها مع طريان وجود الماء ، وهذا النوع عمل خلاف .

5 - استصحاب الحكم العقلي ، وهو عند المعتزلة ، فإنهم يرون العقل حاكم في بعض الأشياء إلى حين ورود الدليل السمعي ، وهو باطل عند أهل السنة بلا خلاف بينهم ، ولا يجوز العمل به ؛ لأنه لا حكم للعقل في أمور الشرع .

انظر : « الإيجاز » (3/ 168 - 170) ، « التمهيد » (4/ 251) ، « المحصول » (2/ 148/3) ، « البرهان » (2/ 735) ، « البحر المحيط » (6/ 20) ، « الوصول » (2/ 317) ، « أحكام الآمدي » (4/ 133) ، « شرح الكوكب » (4/ 403) ، « المستصفي » (1/ 8/2) ، « قواعد الأصول » للبغدادى ص 91 ، بتحقيقى ، « ميزان الأصول » للسمرقندى ص 658 .

وعلى وجوب صلاة زائدة على الخمس فإن الأصل عدمه .
وأما الاستصحاب بالمعنى الثانى المختلف فيه فهو ثبوت أمر فى الزمان الثانى
لشبوته فى الأول ، فهو حجة عند المالكية والشافعية دون الحنفية ⁽¹⁾ .

التعارض والترجيح

ولما فرغ من ذكر الأدلة شرع فى بيان الترجيح بينها فقال :
« وَأَمَّا الْأَدِلَّةُ فَيَقْدُمُ الْجَلِيُّ » منها « عَلَى الْخَفِيِّ » ⁽²⁾ ، ⁽³⁾ ، وذلك
كالظاهر ⁽⁴⁾ على المؤول ، واللفظ فى معناه الحقيقى على معناه المجازى .
« وَ » يقدم الدليل « الْمَوْجِبُ لِلْعِلْمِ عَلَى » الدليل « الْمَوْجِبُ لِلظَّنِّ » ،

(1) فالاستصحاب عند الحنفية : إلقاء حكم ثبت بدليل فى الماضى ، معتبرًا فى الحال حتى يوجد دليل غير
الدليل الأول يغيره . كما فى « الموجز فى أصول الفقه » للأسعدى ص 251 ، وقد مثل له المحلى بقوله :
فلا زكاة عندنا فى عشرين دينارًا (من الذهب) ناقصة (عن حد نصاب الزكاة) ، تروج رواج الكاملة
بالاستصحاب أى يرغب فيها بقيمة الكاملة لعدم وجود الزكاة فيها فى عهده عليه السلام .
انظر : « شرح المحلى على الورقات مع حاشية الدمياطى » ص 123 ، 124 ، طبع دار الفهيلة ، « غاية
المأمول » ص 372 ، مع « مواهب الجليل » (2/ 294) ، « حاشية العدوى على الكفاية » (1/ 481) ،
« حاشية السوسى » ص 159 ، 160 .

(2) الخفى : هو اللفظ الظاهر فى دلالة على معناه ، ولكن عرض له من خارج صيغته ما جعل فى انطباقه
على بعض أفراد نوع غموض وخفاء ، لا يزول إلا بطلب واجتهاد .

انظر : « أصول السرخسى » (1/ 176) ، « تفسير النصوص » د . أديب محمد صالح (1/ 231) واللفظ له .
(3) مثل له الماردينى فقال : إذا تعارض دليلان على المجتهد قُدِّمَ الجلى على الخفى كرواية عائشة - رضى الله
عنها - : « إذا التقى احتنانان فقد وجب الغسل » رواه مسلم (349) . والترمذى (108) ، وابن ماجه
(608) ، ثم قالت : فعلته أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا . فهذه مقدمة على رواية أبى هريرة رضي الله عنه حين
روى « الماء من الماء » رواه مسلم (343) عن أبى سعيد رضي الله عنه ؛ لأن أزواجه أعلم بهذا (الشأن) من
الرجال ، انظر : « الأنجم الزاهرات » ص 239 ، 240 .

(4) الظاهر أو الجلى : حدّه الشيرازى بأنه ما احتمل أمرين ، وهو فى أحدهما أظهر من الآخر ، وقال
السرخسى : هو ما يعرف المراد منه بنفس السماع من غير تأمل ، وهو الذى يسبق إلى العقول لظهوره
موضوعًا فيما هو مراد به .

انظر : « شرح اللمع » (2/ 147) ، « أصول السرخسى » (1/ 164) ، « أصول البزدوى بشرح
البخارى » (1/ 46) .

فيقدم المتواتر على الآحاد ، إلا أن يكون الأول عامًّا فيخصُّ به كما تقدم في تخصيص الكتاب بالسُّنة .

ويقدم « النُّطْق » أى النص من كتاب أو سُنَّة « عَلَى الْقِيَّاس » ، إلا أن يكون النطق عامًّا فيخص بالقياس كما تقدم .

« وَ » يقدم « الْقِيَّاسُ الْجَلِيُّ » ⁽¹⁾ كقياس العلة « عَلَى » القياس « الْخَفِيُّ » ⁽²⁾ كقياس الشبه ⁽³⁾ .

« فَإِنْ وَجِدَ فِي النُّطْقِ » أى النص من كتاب أو سُنَّة « مَا يُغَيِّرُ الْأَصْلَ » أى العدم الأصلي الذى يعبر عنه باستصحاب الحال كما تقدم فواضح أنه يعمل بالنطق ويترك الأصل ؛ وكذا إن وجد إجماع أو قياس .

« وَإِلَّا » أى وإن لم يوجد شيء من ذلك « فَيُسْتَضَحَبُ الْحَالُ » أى العدم الأصلي فيعمل به كما تقدم .

فصل : فى الاجتهاد والتقليد

ولما فرغ من الكلام عن الأدلة شرع يتكلم على الاجتهاد فذكر شروط المجتهد فقال :

(1) القياس الجلى : هو ما قُطِع فيه بإلغاء الفارق ، أو إلحاق الشيء بالمنصوص عليه لكونه فى معناه ، ومثاله قياس منع التضحية بالشاة العمياء على العوراء التى ورد بها النص .

انظر : « البرهان » للجوينى (573 / 2) ، « حاشية النفحات على الورقات » ص 162 .
(2) القياس الخفى : ما كان احتمال تأثير الفارق قويًّا ، كقياس القتل بِمُثَقِّل - كعصا ونحوها - على القتل بمحدَّد - كالسكين والسيف - فى وجوب القصاص ، فكان أبا حنيفة يرى أن القتل بمُثَقِّل شبه عمد لا قصاص فيه ، بخلاف المحدَّد فإنه آلة موضوعة للقتل .

انظر : « الشرح الصغير » للعبادى ص 228 ، « حاشية النفحات » ص 162 .
(3) قياس الشبه : قال الجوينى : هو إلحاق الشيء بالمنصوص عليه لكونه فى معناه متقبل مقطوع به ، وإن لم يكن الحكم المنصوص عليه معللاً ، أو كان معللاً ولم يطلع الناظر به على ذلك من حاله .
انظر : « البرهان » (563 / 2) .

« وَمِنْ شَرْطِ الْمُفْتَى » ⁽¹⁾ وهو المجتهد « أَنْ يَكُونَ عَالِمًا بِالْفِقْهِ أَصْلًا وَفَرْعًا خِلَافًا وَمَذْهَبًا » .

مراده بالأصل دلائل الفقه المذكورة في علم أصول الفقه ، وفي إدخالها في الفقه كما تقتضيه عبارته مسامحة .

ويحتمل أنه يريد بالأصل أمهات المسائل التي هي كالقواعد ويتفرع عليها غيرها ، لكن يفوته التنبيه على معرفة أصول الفقه ، إلا أن يدخل ذلك في قوله كامل الآلة .

ومراده بالفرع : المسائل المدونة في كتب الفقه .

ومراده بالخلاف : المسائل المختلف فيها بين العلماء .

وبالمذهب ما يستقر عليه رأيه ، هذا إن حمل على المجتهد المطلق ، وإن حمل على المجتهد المقيد ، فمراده بالمذهب ما يستقر عليه رأى إمامه .

وفائدة معرفة الخلاف ليذهب إلى قول منه ، ولا يخرج عنه بإحداث قول آخر ⁽²⁾ ؛ لأن فيه خرقاً لإجماع من قبله ، حيث لم يذهبوا إلى ذلك القول .

(1) المفتى : قال الجويني : هو مناط الأحكام ، وهو ملاذ الخلائق في تفاصيل الحلال والحرام ، والمفتى : هو من يستقل بمعرفة أحكام الشريعة نصاً واستنباطاً ، فقولهم : نصاً يشير إلى معرفة اللغة ، والتفسير والحديث ، وقولهم : استنباطاً ، يشير إلى معرفة الأصول والأقيسة وطرقها ، وفقه النفس ، والمختار عندنا : أن المفتى من يسهل عليه ذلك أحكام الشريعة وهذا لا بد فيه من معرفة اللغة والتفسير ، وأما الحديث فيكتفى فيه بالتقليد وتيسير الوصول إلى دركه بمراجعة الكتب المرتبة المهيبة ومعرفة الأصول لا بد منه ، وفقه النفس (أى شدة الفهم بالطبع لمقاصد الكلام) هو الدستور ، والفقه لا بد منه ، فهو المستند ، ولكن لا يشترط أن تكون جميع الأحكام على ذهنه في حالة واحدة ، ولكن إذا تمكن من دركه ، فهو كافٍ ، ويشترط أن يكون عدلاً ؛ لأن الفاسق وإن أدرك ، فلا يصلح قوله للاعتماد كقول الصبي . بتصرف من « البرهان » للجويني (2/ 869 - 871) .

(2) إذا اختلف أهل العصر على قولين فهل يجوز لمن بعدهم إحداث قول ثالث فيه مذاهب : الأول : المنع مطلقاً ، وهو كاتفاقهم على أن لا قول سوى هذين القولين ، وعزاء أبو منصور الماتريدي والرازي إلى الجمهور وصححه إلكيا الطبري وقال : به الفتوى ، وجزم به القفال الشاشي وأبو الطيب والرويان والصيرفي .

« وَ » من شرط المفتي أيضًا « أَنْ يَكُونَ كَامِلَ الآلَةِ فِي الاجْتِهَادِ » .

ويحتمل أن يريد بكمال الآلة صحة الذهن وجودة الفهم بعده ، فيكون ما بعده شرطًا آخر ، ويحتمل أن يريد بكمال الآلة ما ذكره بعد فيكون تفسيرًا له ، أعني قوله : « عَارِفًا بِمَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي اسْتِنْبَاطِ الْأَحْكَامِ » من النحو والفقه ومعرفة الرجال الرَّائِزِينَ للحديث ؛ ليأخذ برواية المقبول منهم دون المجروح . وإذا أخذ الأحاديث من الكتب التي التزم مصنفوها تخريج الصحيح كالموطأ ، والبخارى ، ومسلم لم يحتج إلى معرفة الرجال .

« وَتَفْسِيرِ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَحْكَامِ وَالْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ فِيهَا » ليوافق ذلك في اجتهاده ولا يخالفه .

والمراد من ذلك : معرفة ما يتعلق بفقه تلك الآيات ، وفقه تلك الأخبار دون معرفة القصص .

ولا يشترط أن يكون حافظًا للقرآن ، ولا لآيات الأحكام منه ، ولا محيطًا بالأحاديث والآثار الواردة في الأحكام .

قال الشافعي رحمه الله : لا تجتمع السنن كلها عند أحد ⁽¹⁾ ، فالمراد أن يكون

« الثاني : الجواز مطلقًا : وبه قال بعض أصحاب أبي حنيفة ونُسِبَ إلى داود الظاهري . الثالث : أن إحداث القول الثالث إن لزم منه رفع ما أجمعوا عليه لم يميز إحداثه ، وإلا جاز وإنما مُنِعَ ؛ لأن في إحداثه رافعًا للإجماع ، وأما من حيث لا رفع فتصرف الشافعي يقتضى جوازه ، وهو ما اختاره الأمدى وابن الحاجب والرازى في غير المعالم والبيضاوى . انظر : « البحر المحيط » (4/ 540 - 542) ، « التقرير والتحبير » لابن أمير الحاج (3/ 106) ، « حاشية العطار على شرح المحلى » (2/ 233 ، 234) ، « كشف الأسرار » (3/ 234) ، « شرح التلويح على التوضيح » (2/ 85 ، 86) ، « النبصرة » ص 387 ، « المنخول » ص 320 ، « تحفة المستول » (2/ 274) ، « إحكام الفصول » ص 429 ، « المستصفى » (1/ 198) ، « المحصول » (2/ 179) . (1) لم أهتم إلى من ذكره بهذا اللفظ ، وفي معناه ما رواه الربيع عن الشافعي قال : ما من أحد إلا وتذهب عنه سنة لرسول الله ﷺ وتعزب عنه ، فهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت ، فالقول ما قاله رسول الله ﷺ وهو قولى . انظر : « مختصر المؤمل » لأبي شامة ص 58 ، « إعلام الموقعين » (2/ 204) .

عالمًا بجملة من الأحاديث الواردة في الأحكام المشهورة عند أهل العلم وعالمًا بفقهها ، ولا يشترط أن يعرف الأحاديث الغريبة ولا تفسير غريب الحديث ، وإن كان معرفة ذلك تزيده تمكينًا .

« وَمَنْ شَرَطَ الْمُسْتَفْتَى أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ التَّقْلِيدِ » ، أى ليس من أهل الاجتهاد لكونه لم يجتمع فيه شروطه ، « فَيَقْلُدُ الْمُفْتَى » أى المجتهد « فِى الْفُتْيَا » . وأشار بذلك إلى مسألتين :

إحدهما : أنه لا يجوز تقليد كل أحد ، بل إنما يقلد المجتهد إن وجد .

والثانى : أنه إنما يقلده فى الفتوى ، ولا يقلده فى الأفعال ، فلو رأى الجاهلُ العالمُ يفعل فعلًا لم يجز له تقليده فيه حتى يسأله ؛ إذ لعلة فعله لأمر لم يظهر للمقلد .

وَعِلِمَ مِنْهُ أَنْ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ⁽¹⁾ لَمْ يَجِزْ لَهُ أَنْ يَقْلُدْ غَيْرَهُ كَمَا نَبِهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : « وَلَيْسَ لِلْعَالِمِ » أى المجتهد « أَنْ يَقْلُدَ » غيره ، لتمكنه من الاجتهاد ، هذا هو الصحيح ، وقيل : يجوز .

« وَالتَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ بِلَا حُجَّةٍ » يذكرها .

« فَعَلَى هَذَا قَبُولُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ » فيما يذكره من الأحكام « لَا يُسَمَّى تَقْلِيدًا » ؛ لأنه يجب الأخذ بقوله فيما يذكره من الأحكام ، وإن لم يذكر دليل ذلك الحكم ؛ لأنه قد قام الدليل على قبول قوله ، أعنى المعجزة الدالة على رسالته .

(1) قوله : (من أهل الاجتهاد) : يعنى به العالم الذى كملت له أدوات الاجتهاد ، فلا يجوز له أن يقلد من هو مثله فى العلم ، ولا من هو فوقه سواء خاف فوات الحادثة أو لم يخف ، وإلى هذا ذهب جمهور المالكية والباقلاني والطبري ، وجماعة من الشافعية ، ورجحه الشيرازي والبايجي والأمدى والغزالي . انظر تفصيل المقام فى : «إحكام الفصول» (2/635) ، «أحكام الأمدى» (4/275) ، «البرهان» (2/876) ، «التبصرة» ص 403 ، «إرشاد الفحول» (2/761) ، «الجامع لأصول الفقه» لصادق خان ص 380 ، «المحصول» (2/114) ، «شرح تنقيح الفصول» ص 443 ، «الوصول» لابن برهان (2/363) ، «المنحول» ص 476 ، «التنقيحات» ص 363 .

« وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : التَّقْلِيدُ قَبُولُ قَوْلِ الْقَائِلِ وَأَنْتَ لَا تَذَرِي مِنْ أَيْنَ قَالَهُ » ⁽¹⁾ أى لا تعلم مأخذ ذلك القول عند قائله .

« فَإِنْ قُلْنَا : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ بِالْقِيَاسِ » أى يجتهد ولا يقتصر على الروحى « فَيَجُوزُ أَنْ يُسَمَّى قَبُولُ قَوْلِهِ تَقْلِيدًا » ، لاحتمال أن يكون قاله عن اجتهاد .

وإن قلنا : إنه لا يجتهد وإنما يقول عن وحى لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْمَوْحِئِ ﴾ ⁽²⁾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿ [النجم : 3 ، 4] فلا يسمى قبول قوله تقليدًا لإسناده إلى الروحى ⁽²⁾ .

وهذه المسألة فيها خلاف ، أعنى مسألة اجتهاده - صلى الله عليه وسلم - والصحيح : جواز الاجتهاد ⁽³⁾ للنبي ﷺ ووقوعه منه ، وهو الذى رجحه ابن الحاجب وغيره .

(1) انظر هذين التعريفين فى : « البرهان » (2/ 888) ، « واختار الباجى أن التقليد : الرجوع فى الحكم إلى قول المُتَقَلِّدِ من غير علم بصوابه ولا خطئه » .

انظر : « أحكام الفصول » (2/ 635) ، « غنفة المسئول » (4/ 288) ، « النبذ فى أصول الفقه » لابن حزم ص 71 ، « شرح ابن الفركاح » ص 369 .

(2) أجاب جمهور العلماء ممن أجازوا وقوع الاجتهاد منه ﷺ عن الآية بقولهم : قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْمَوْحِئِ ﴾ ⁽³⁾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴿ [النجم : 3 ، 4] المراد به القرآن ، فمعنى الآية حيثئذ : وما يصدر نطقه بالقرآن عن الهوى ، ما القرآن إلا وحى يوحى ، وذلك لأن كفار قريش قالوا : ﴿ وَلَقَدْ مَكَرَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ﴾ [النحل : 103] ، وكما أن الاجتهاد بالقياس على المنصوص عليه - الثابت بالوحى - ليس فيه خروج عن الوحى بل هو اتباع واضح له ، وذلك لأن الأصل المقاس عليه يشترط فيه أن يكون ثابتًا بالكتاب أو بالسنة .

انظر : « إرشاد الفحول » (2/ 730) ، « شرح المحلى على الورقات مع حاشية الديباجى » ص 130 ، 131 ، « البرهان » للجوينى (2/ 888) ، « شرح ابن الفركاح » ص 369 ، « الأنجم الزاهرات » ص 250 ، 251 ، « الوصول » لابن برهان (2/ 381) .

(3) جواز الاجتهاد للنبي ﷺ : قسمه العلماء إلى قسمين : الأول : اجتهاده ﷺ فى أمور الدنيا ومصالحها وتدبير الحروب ونحو ذلك فهذا واقع وجائز ، وقد نقل بعضهم الإجماع على جوازه .

الثانى : اجتهاده ﷺ فى الأحكام الشرعية فقد اختلفوا فيه على آراء :

وقيل : لا يجوز ، وقيل : يجوز في الآراء والحروب .

والصواب : أن اجتهاده - صلى الله عليه وسلم - لا يخطئ⁽¹⁾ .

تعريف الاجتهاد

ولما ذكر أن الاجتهاد يجب على من اجتمعت فيه شروطه عرّفه بقوله :
« وَأَمَّا الْجِدَارُ⁽²⁾ فَهُوَ بَذْلُ الْوُسْعِ » أى تمام الطاقة « فَيُبلُوغُ الْغَرَضَ »

= أحدها : الجواز ، وإليه ذهب جمهور الشافعية ، كما حكاه المارديني وغيره ، وهو مذهب الشافعي وأحمد ومالك وأبي يوسف ، وإليه مال جمع من الأصوليين كالغزالي والآمدي والرازي والبيضاوي وابن الحاجب والسبكي وابن قدامة ، وهو مذهب الحنفية ، وقيدته بشرط أن يكون بعد انتظار الوحى واليأس من نزول حكم له في المسألة .

الثاني : عدم الجواز وهو قول الجبائي وابن حزم وحكى رواية عن أحمد .

الثالث : الوقف وعدم القطع بالجواز أو عدمه لتقابل الأدلة .

وفي المسألة تفصيل يُراجع في : « ميزان الأصول » ص 462 ، « المستصفى » (355) ، « الوصول » لابن برهان (380/2) ، « نزهة الخاطر شرح روضة الناظر » (409/2) ، « أصول السرخسي » (91/2) ، « فواتح الرحموت » (366/2) ، « بذل النظر » للاستندى ص 606 ، « أحكام الآمدي » (172/4) ، « تحفة المسؤل » (245/4) ، « التبصرة » ص 521 ، « التمهيد » للكلوذاني (416/4) ، « المنحول » ص 468 ، « المحصول » (2/ق 3 ص 9 - 27) ، « التنقيحات في أصول الفقه » ص 366 ، « إرشاد الفحول » (730/2) ، « أحكام ابن حزم » (106/7) ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 372 ، « الإبهاج » (246/3) ، « البحر المحيط » (214/6) ، « تشيف المسامع » (208/2) ، « نهاية السؤل » (246/3) .

(1) وإلى هذا ذهب الرازي والبيضاوي وابن السبكي وأطال في نصرته ، وذهب جمع من الأصوليين إلى أنه يجوز على رسول الله ﷺ الخطأ في اجتهاده ، إلا أنه لا يُقرُّ على ذلك ، بل يُنبّه عليه وحكاه الآمدي عن أكثر الشافعية والحنابلة وأصحاب الحديث ، واختاره واحتج عليه بأدلة من المعقول والمنقول ، ورجحه ابن الحاجب والشيрази وأكثر من الاحتجاج عليه .

انظر : « أحكام الآمدي » (221/4) ، « نهاية السؤل » (268/3) ، « التبصرة » ص 524 ، « الإبهاج » (252/3) .

(2) الاجتهاد : لغة : افتعال من الجهد في الأمر بمعنى المبالغة فيه ، والمراد بالوسع : ما يمكن الإنسان من الاجتهاد .

واصطلاحاً : حُدِّبَ بأنه : « است فراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس بالعجز عن المزيد عنه » قاله الآمدي ، وينحوه عرّفه البغدادى ، وحّدّه الرازي بأنه : « است فراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم ، مع است فراغ الوسع فيه ، وقيل غير ذلك . »

المقصود من العلم لتحصيله ، بأن يبذل تمام طاقته في النظر في الأدلة الشرعية ليحصل الظن بالحكم الشرعى .

« قَالُمُجْتَهِدٌ إِنْ كَانَ كَامِلَ الْأَدْلَةِ فِي الاجْتِهَادِ » الذى تقدم ذكره فهو المجتهد المطلق ، ودونه مجتهد المذهب وهو : المتمكن من أن يخرج الدليل منصوبًا زائدًا على نصوص إمامه ، ودونه مجتهد الفتوى وهو : المجتهد المتبحر في مذهب إمامه المتمكن من تخريج ترجيح قول آخر .

« فَإِنْ اجْتَهِدَ » كل واحد من هؤلاء « فِي الْفُرُوعِ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ » أجر على اجتهاده ، وأجر على إصابته .

« وَإِنْ اجْتَهِدَ » في الفروع « وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ » على اجتهاده ، وسيأتى دليل ذلك ، ولا إثم عليه لخطئه على الصحيح ، إلا أن يُقَصِّرَ في اجتهاده فيأثم لتقصيره وفاقًا .

« وَمِنْهُمْ » أى من علمائنا « مَنْ قَالَ : كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ » التى لا قاطع فيها « مُصِيبٌ » ⁽¹⁾ ، بناءً على أَنَّ حُكْمَ اللَّهِ فِي حَقِّهِ وَحَقٌّ مِنْ قَلْدِهِ ما أداه إليه اجتهاده .

= انظر : « المصباح المنير » (1/ 112) ، « أحكام الأمدى » (4/ 169) ، « المحصول » (2/ 3/ 7) ، « جمع الجوامع بشرح المحلى » (2/ 420) ، مع حاشية العطار ، وشرح « تنقيح الفصول » ص 429 ، « لطائف الإشارات شرح نظم الورقات » ص 59 ، « الجامع لأصول الفقه » لصديق خان ص 363 ، « تحفة المسؤل » (4/ 243) ، « إحكام الفصول » (1/ 52) .

(1) قوله : مصيب : أى إذا وقعت واقعة يطلب فيها النصوص الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع ، فإن لم يجد فينظر في قواعد الشريعة ، فإن أصاب حكم الله فيها ، فهو مصيب من وجهين : الأول : أنه فعل ما أوجبه الله عليه من البحث واستفراغ الجهد في الطلب .
الثانى : أنه أصاب حكم الله فيها ، وإن أخطأ فإنه مصيب بالمعنى الأول فقط ، وخطئ في عدم إصابة الحكم مأجور أجرًا واحدًا . وقد ذهب إلى هذا المعنى الجوينى وجمهور العلماء ، وقالوا : الحق في واحد من القولين .

انظر : « البرهان » (2/ 864 ، 865) ، « المستصفى » (2/ 363) ، « إحكام الفصول » (2/ 623) ، « الوصول » لابن برهان (2/ 341 - 343) ، « التبصرة » ص 498 ، 499 .

وهذا قول الشيخ أبي الحسن ⁽¹⁾ والقاضي أبي بكر الباقلاني ⁽²⁾ من المالكية وغيرهما ، والمنقول عن مالك أن المصيب واحد .

وأما الفروع التي فيها قاطع من نص أو إجماع فالمصيب فيها واحد وفاقاً ، فإن أخطأ فيها المجتهد لعدم وقوعه عليه لم يأنم على الأصح .

« وَلَا يَجُوزُ » أن يقال : « كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْأُصُولِ الْكَلَامِيَّةِ » أي العقائد الدينية « مُصِيبٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى تَضْوِيبِ أَهْلِ الضَّلَالَةِ مِنَ النَّصَارَى » القائلين بالتثليث ، « وَالْمَجُوسِ » القائلين « بِالْأَصْلَيْنِ » للعالم النور والظلمة ، « وَالْكُفَّارِ » في نفهم التوحيد وبعثة الرسل والمعاد في الآخرة .

وهو من عطف العام على الخاص ؛ وكذلك قوله : « وَالْمُلْحِدِينَ » إن أريد بالإلحاد معناه اللغوى وهو مطلق الميل عن الحق ، وإن أريد بالملحد اصطلاحاً وهو من يدعى أنه من أهل ملة الإسلام ويصدر عنه ما ينافيه كالمعتزلة ⁽³⁾ ونحوهم في نفهم صفات الله تعالى كالكلام وخلق الله لأفعال العباد ، وكونه مرتباً في الآخرة وغير ذلك ، فليس من عطف العام على الخاص .

وَدَلِيلٌ مَنْ قَالَ : لَيْسَ كُلُّ مُجْتَهِدٍ فِي الْفُرُوعِ مُصِيبًا قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (وَمَنْ اجْتَهَدَ وَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وَمَنْ اجْتَهَدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ

(1) أبو الحسن : علي بن إسماعيل بن إسحاق الشهير بأبي الحسن الأشعري ، مؤسس مذهب الأشاعرة ، إمام ، فقيه ، أصولي ، متكلم ، توفي سنة 330 هـ .

انظر : « طبقات الشافعية الكبرى » لابن السبكي (2/345) ، « وفيات الأعيان » (1/412) .

(2) الباقلاني : محمد بن الطيب بن محمد البغدادي ، الشهير بأبي بكر الباقلاني ، فقيه ، متكلم ، أصولي من كبار أصحاب أبي الحسن الأشعري ، توفي سنة 403 هـ .

انظر : « البداية والنهاية » (11/350) ، « شذرات الذهب » (3/169) .

(3) المعتزلة : فرقة مخالفة لأهل السنة ، يُقال : إن أول من أسسها واصل بن عطاء ، لهم مقالات مشهورة منها : نفى الصفات ، القول بالقدر ، تخليد مرتكب الكبيرة في النار ، وأنه في منزلة بين المنزلتين (أي : الإيمان والكفر) إذا وقع الكبيرة .

انظر : « الملل والنحل » (1/543) ، « الفصل » (4/192) ، « شرح الطحاوية » ص 521 .

وَاحِدٌ) ، رواه الشيخان ولفظ البخاري : (إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ) ⁽¹⁾ ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ ، وَلَفْظُ مُسْلِمٍ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ » إِلَى آخِرِهِ ، ذَكَرَهُ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ .

« وَوَجْهُ الدَّلِيلِ » مِنَ الْحَدِيثِ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَأَ الْمُجْتَهِدَ تَارَةً وَصَوَّبَهُ أُخْرَى » .

فَإِنْ قِيلَ : قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ (مَنْ اجْتَهِدَ) أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ كَامِلَ الْآلَةِ فِي اجْتِهَادِهِ أَوْ لَا ، وَالْمُصَنِّفُ خَصَّهُ بِكَوْنِهِ كَامِلَ الْآلَةِ .

فَالْجَوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ : أَنْ مَنْ لَمْ يَكُنْ كَامِلَ الْآلَةِ فِيمَا اجْتَهِدَ [فَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْاجْتِهَادِ وَفَرْضُهُ] التَّقْلِيدُ ، فَهُوَ مُعْتَدٍ بِاجْتِهَادِهِ فَيَكُونُ آثِمًا غَيْرَ مُأْجُورٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَوَقَعَ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ فِي رِوَايَةِ عِنْدَ الْحَاكِمِ بِلَفْظٍ : (إِذَا اجْتَهِدَ الْحَاكِمُ فَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ ، فَإِنْ أَصَابَ فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ) ⁽²⁾ ، وَقَالَ : صَحِيحُ الْإِسْنَادِ .

وَهَذَا مَا يَسِرُّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى جَمْعُهُ فِي شَرْحِ الْوَرَقَاتِ ، جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَنَفَعَ بِهِ فِي الْحَيَاةِ وَبَعْدَ الْمَمَاتِ ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبُ الدَّعَوَاتِ .

وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ ، وَقَلْبٍ لَا يَنْجُسُ ، وَدَعَاءٍ لَا يَسْمَعُ ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ ، أَعُوذُ بِكَ اللَّهُمَّ مِنْ شَرِّ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعِ .

(1) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ : رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (6919) ، وَمُسْلِمٌ (1716) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ .

(2) ضَعِيفٌ : رَوَاهُ أَحْمَدُ (187/2) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (15/9) ، وَالْحَاكِمُ (88/4) وَصَحَّحَهُ ، وَتَعَقَّبَهُ الذَّهَبِيُّ بِأَنْ فِيهِ فَرَجٌ بَيْنَ فَضَالَةٍ وَقَدْ ضَعَفُوهُ .

ونسأل الله العظيم بجاه نبيه الكريم⁽¹⁾ أن يصلح فساد قلوبنا ويوفقنا لما
يرضيه عنا ، ويغفر لنا ولوالدينا ولمشايخنا ووالديهم وإخواننا وأصحابنا
وأحبابنا ولمن وصانا بالدعاء ، ولجميع المسلمين .. آمين . انتهى .
والحمد لله رب العالمين وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى .

★ ★ ★

(1) وأنا أسأل الله تعالى بجاه نبيه ﷺ وصلاتنا عليه أن يغفر لنا ذنوبنا ، وأن يجعل ما كتبناه زادًا لنا عنده ،
وذخرًا لنا يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .
وبه ينتهى التعليق والشرح على هذا الكتاب .
كتبه أفقر العباد إلى ربه : أحمد مصطفى قاسم الطهطاوى في 29 من ربيع الأول سنة 1428 هـ .

أهم المصنّاور والمراجع

- إحكام الفصول في أحكام الأصول للباجي ، ط : الرسالة .
- أحكام القرآن لابن العربي ، ط : دار الجيل .
- أحكام القرآن للكنيا الهراسي ، ط : دار الكتب العلمية .
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ، ط : دار الكتاب العربي .
- الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ، ط : بيروت .
- إرشاد السالك إلى مذهب مالك لابن عسكر ، ت/ أحمد مصطفى قاسم الطهطاوى ، ط : دار الفضيلة .
- إرشاد الفحول في علم الأصول للشوكاني ، ط : دار السلام .
- الإشارة في أصول الفقه للباجي ، ط : المكتبة المكية .
- أصول الفقه للسرخسي ، ط : دار الكتاب العربي .
- أصول الفقه لأبي الثناء اللامشي ، ط : دار الغرب الإسلامي .
- أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم ، ط : دار الحديث .
- الأنجم الزاهرات على الورقات للمارديني ، ط : مكتبة الرشد .
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ، ط : الكويت .
- بدائع الصنائع للكاساني ، ط : دار الفكر .
- البرهان في أصول الفقه للجويني ، ط : دار الوفاء .
- تشنيف المسامع للزركشي ، ط : دار الكتب العلمية .
- التمهيد في أصول الفقه للكلوذاني ، ط : جامعة أم القرى .

- التوقيف على التعاريف للمناوى ، ط : دار الفكر .
- تيسير التحرير لأمر بادشاه الحنفى ، ط : الحلبي .
- الثمر الدانى على رسالة القيروانى للآبى ، ت / أحمد مصطفى قاسم الطهطاوى ، ط : دار الفضيلة .
- حاشية العطار على جمع الجوامع ط : دار الكتب العلمية .
- الحدود فى الأصول للباجى ، ط : مؤسسة الزغبى .
- الرسالة للشافعى ، ط : دار التراث .
- الرسالة لابن أبى زيد ، ت / أحمد مصطفى قاسم الطهطاوى ، ط : دار الفضيلة .
- شرح تنقيح الفصول للقرافى ، ط : دار الطباعة العالمية .
- شرح جمع الجوامع للمحلى ، ط : الحلبي .
- الشرح الكبير على الورقات للعبادى ، ط : مؤسسة قرطبة .
- شرح الكوكب المنير للفتوحى ، ط : العيكان .
- شرح اللمع للشيرازى ، ط : مكتبة التوبة .
- شرح الورقات لابن الفرکاح ، ط : البشائر ، بيروت .
- شرح الورقات (الشرح الصغير) للعبادى ، ط : الحلبي .
- شرح الورقات للمحلى مع حاشية الدمياطى ، ت / أحمد مصطفى قاسم الطهطاوى ، ط : دار الفضيلة .
- العدة فى أصول الفقه لأبى يعلى ، ط : الرسالة .
- غاية المأمول شرح ورقات الأصول للرملی ، ط : مؤسسة قرطبة .
- قواطع الأدلة للسمعانى ، ط : الرسالة .

- قواعد الأصول للبغدادى ، ت / أحمد مصطفى قاسم الطهطاوى ، ط : دار
الفضيلة .
- القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ، ط : دار الكتب العلمية .
- كشف الأسرار لليزدوى ، ط : دار الكتاب العربى .
- اللّمع فى أصول الفقه للشيرازى ، ط : عالم الكتب ، بيروت .
- المستصفى فى أصول الفقه للغزالى ، ط : بولاق .
- المعتمد فى أصول الفقه للبصرى ، ط : بيروت .
- معجم التعريفات للجرجانى ، ط : دار الفضيلة .
- معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية د/ محمود عبد الرحمن ، ط : دار
الفضيلة .
- مفتاح الأصول للتلمسانى ، ط : دار السعادة للطباعة .
- مناهج العقول للبدخشى ، ط : دار الكتب العلمية .
- الموجز فى أصول الفقه للأسعدى ، ط : دار السلام .
- النبذ فى أصول الفقه لابن حزم ، ط : الكليات الأزهرية .
- نزهة الخاطر شرح روضة الناظر لبدران ، ط : دار الكتب العلمية .
- نهاية السؤل شرح منهاج الأصول للإنسوى ، ط : دار الكتب العلمية .
- الوصول إلى الأصول لابن برهان ، ط : المعارف ، الرياض .

★ ★ ★

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
5	مقدمة المحقق
9	ترجمة الشارح
15	المصورات
23	مقدمة الشارح
25	ترجمة الإمام الجوينى
26	مقدمة المصنف
28	تعريف أصول الفقه
29	تعريف الأصل
30	تعريف الفقه
33	أقسام الحكم الشرعى
35	تعريف الواجب
37	تعريف المندوب
38	تعريف المباح
39	تعريف المحظور
39	تعريف المكروه
41	تعريف الصحيح
42	تعريف الباطل
42	الفرق بين الفقه والعلم
43	تعريف العلم

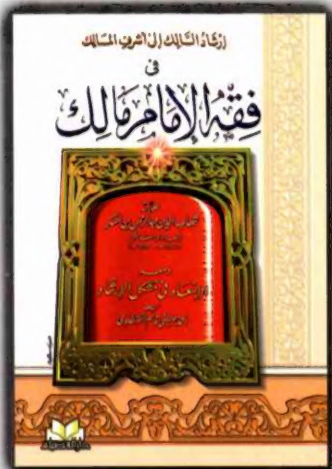
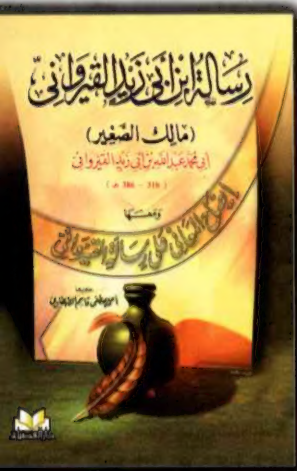
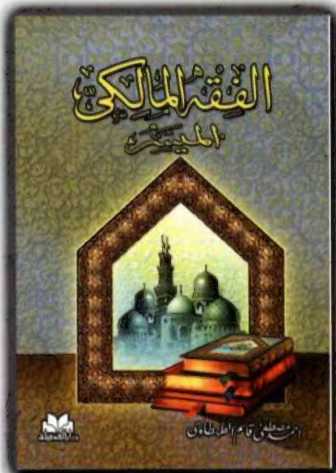
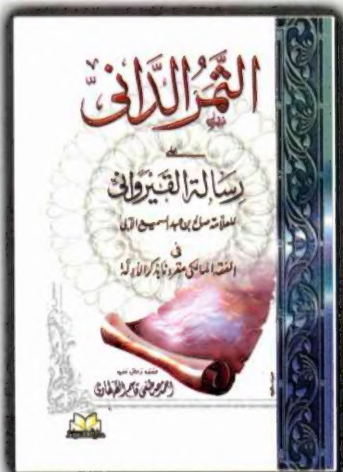
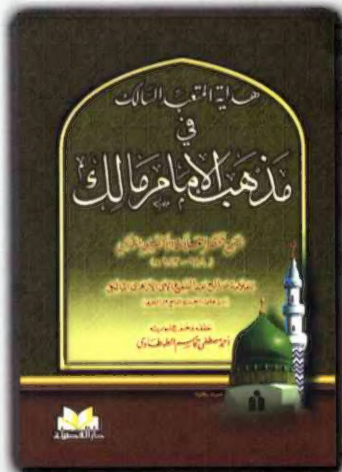
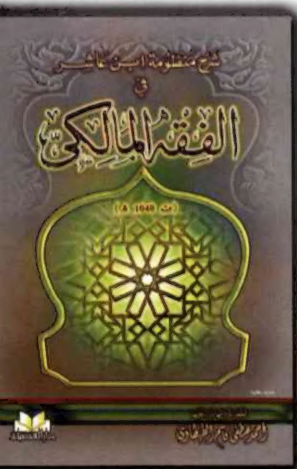
44	تعريف الجهل
45	أقسام العلم الحادث
47	تعريف النظر
48	تعريف الاستدلال والدليل
49	تعريف الظن والشك
50	تعريف أصول الفقه بالمعنى الاصطلاحي
52	أبواب أصول الفقه
53	باب أقسام الكلام
60	باب الأمر
65	باب الذى يدخل فى الأمر والنهى وما لا يدخل
66	خطاب الكفار بفروع الشرائع
67	الأمر بالشئ نهى عن ضده
68	النهى عن الشئ أمرٌ بضده
69	تعريف النهى
69	النهى يقتضى الفساد
71	باب العام
75	باب الخاص
76	تعريف الاستثناء
78	التخصيص بالشرط
78	التخصيص بالصفة
78	التخصيص بالمخصص المنفصل
82	باب المجمل والمبين

83	تعريف النص
85	تعريف الظاهر والمؤول
86	باب الأفعال
89	باب الإقرار
90	باب النسخ
93	أنواع النسخ
99	باب التعارض والترجيح
106	باب الإجماع
110	حكم قول الصحابي
111	باب يذكر فيه الكلام على الأخبار
117	باب القياس
118	أقسام القياس
119	أركان القياس
122	تعريف العلة
123	فصل : في الحظر والإباحة
125	فصل : في الاستصحاب
126	التعارض والترجيح
127	فصل : في الاجتهاد والتقليد
132	تعريف الاجتهاد
137	أهم المصادر والمراجع
141	فهرس الكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية 14955 / 2007 م

الترقيم الدولي 7 - 322 - 297 - 977

من منشورات دار الفضيّة



دار الفضيّة

للنشر والتوزيع والتصدير

الإدارة : القاهرة - ٢٣ شارع محمد يوسف القاضي - كلية البنات
مصر الجديدة - وفاء ٤٨٩٦٦٥ ١١٣٤١ مليونبوليس
المكتبة : ٧ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة ت ٣٩٠٩٢٣٦
الهواتف : دقي - ديرة - ١٥٧٦٥٠ ت ٢٦٩٤٦٨٨ فاكس ٢٦٢٨٧٦